إلى الأمام إلى الأمام إلى الأ

إلى الأمام

مجلّة سياسية فكرية مغربية

تصدر مؤقّتاً مرّة كلّ شهرين

العدد 1
أبريل 1992

الثمن 15 فرنكا

استجواب مع الرّفيق أبراهام السرفاتي

أهداف النظام الملكي من تعديل الدستور

العمل الديمقراطي الجماهيري

قراءات جديدة

موادّ العدد

تلاحم الأخوّة 2
كلمة المجلّة 2
أهداف النّظام الملكي من تعديل الدستور 3
استجواب مع الرّفيق السرفاتي 5
صور عن انتهاكات حقوق الإنسان 9
بعض متطلّبات صمود الطبقة العاملة 14
قراءة لواقع الهجرة الرّاهن 16
نظرة في الأحداث الجارية بالجزائر 20
العمل الديمقراطي الجماهيري 21

مؤلفات جديدة

أ. السرفاتي : في سجون الملك، كتابات من القنيطرة عن المغرب 27
أ. السرفاتي : نصوص من السجن حول فلسطين 30
كرستين دور : تزمامارت... 30
مومن الديوري : من يملك المغرب 30

تلاحم الأخوّة

لايمكن لأي أحد من موقع المجموعة الأ روبية ، حيث تتواجد ست ملكيات دستورية وديمقراطية، أن يبقى غير مكترث إزاء المغرب .

فتحت أشعة الشمس الصافية ، من الذي لا ينجذب بجمال الطبيعة وبعظمة ثقافة تفتني بتقاليد عريقة؟

وعلى صعيد آخر، لايمكن لأي أحد أن ينسى العزيمة القوية لشعب دافع بضراوة عن حريته في جبال الريف قبل أن ينتزع استقلاله بالمدن ذات الماضي العريق .

لكن هذا الانبهار الذي يثيره هذا البلد عند كثير من الأروبيين، لايجب أن يصاحبه عمى التواطؤ حول ما يجري ويقع في ظل نظام يناهز الثلاثين سنة من عمره .

اذا كان الواقع اليومي الشاق لغالبية المغاربة يبقى مجهولا لدى البعض، فلأنه يطمس عمدا من طرف أولئك الذين تربطهم علاقات التواطؤ السياسي و/أو الاقتصادي والذين لهم كامل المصلحة في صيانة هذا الجهل وتثبيت هذا العمى .

ان الأسلوب معروف جدا : لقد شاهدناه في إيران في ظل نظام الشاه « العصراني »، وكذا بمصر في العهد الذي وقّع فيه السادات – الذي احتفي به في الغرب – سلاما مخدوعا حتى يطمس أحسن فقر شعبه ومأساة إخوانه العرب بفلسطين المحتلة .

لهذا لابد لمجلة إلى الأمام أن تعيش .

ففي نضالها من أجل العدالة والحرية، تُعطي الأولوية لأولئك الذين، من أعماق الزنازن حيث زُج بهم من طرف أنظمة القهر، مايزال أملهم في الإنسان والمستقبل سليما .

فكلمتهم القوية والمُعدية تخترق الأسوار السميكة كما أن لهيب شعلتهم الباطنية تقهر الأنظمة الأكثر تخلفا .

هذه الكلمة التي يجب ان تحظى بعناية، هي نفسها كلمة المهمشين – رجالا ونساء وأطفالا – الغير مرغوب فيهم على ضفتي البحر الأبيض المتوسط . انهم محرومون من الحياة وبالتالي من الإهتمام الإعلامي بهم،

ويطرح الإنصات اليهم حتى نُسمع صوتهم أحسن .

وعلى هذا المنوال، من اللائق فضح الخدائع المتعددة للخطابات الرسمية حتى يُكشف عن انسداد الطرق للتكتيكات السياسوية هنا وهناك .

بعبارة أخرى، نريد أن يحل تلاحم الأخوة والوضوح محلّ التواطؤ المصلحي وتواطؤ الجهل . لأن أروبا، إن هي أبعد من أن تكون منطقة خاصة بالتمتع بالحرية وبالديمقراطية، عليها أن تساعد أولئك الذين يطمحون اليهما في مناطق أخرى . فذلك على الأقل ما عاشه وفهمه دائما كثير من الأروبيين على ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبناءاً على ميثاق الأمم المتحدة .

ماري-كرستين أولاس

كلمة المجلّة

إن إصدار مجلة إلى الأمام في سلسلتها الجديدة، يأتي كضرورة ملحة للإجابة على وضعية سياسية خاصة وهامة في الظرف الراهن بالمغرب. ففي هذا الوقت بالذات الذي يأخذ فيه النضال من أجل فرض الديمقراطية ودولة القانون في المغرب حجما وأبعادا هامة، في الوقت الذي تعرف فيه النضالات العمالية مزيدا من التنظيم والتطور، تلجأ السلطة الإستبدادية المخزنية الجاثمة على بلادنا إلى عملية دعائية واسعة لتلميع وجهها الدموي الملطخ بالجرائم المرتكبة في حق شعبنا وضد حقوق الإنسان.

إن الحسن الثاني الذي ينصب نفسه كمبعوث قدري لقيادة المغرب، وك"أب" للأمة وخادمها(كذا!)، يحاول جر الأحزاب السياسية الديمقراطيةالمغربية لقبول "إصلاح دستوري"مزعوم والذي لن يؤدي في أحسن الأحوال سوى إلى منح البرلمان حق تعبير أكبر بقليل مما هو عليه الآن، مع الإستمرار في تمكين السلطة التنفيذيةالمنبثقة عن ملك يستمد شرعيته من الحق السماوي لتفعل مايهواه – مايهواه الحسن الثاني–، وتمكين أجهزته البوليسية الإرهابية وقضاته في الإستمرار كما في السابق.

في نفس الوقت، فإن بوليسه وكاتب افتتاحياته البهلواني أحمد العلوي الذين يدعون أنهم قادرون على لجم المناضلين الديمقراطيين العازمين عليإعطاء المطلب الديمقراطي مضمونه الوحيد المنطقي والمتماسك: كل السلطة للشعب ولممثليه المنتخبين. من أجل هذا تعرض النوبير الأموي الكاتب العام للكنفدرالية الديمقراطية للشغل، يومي 24 و 26 مارس للحجز في مقرّات الشرطة القضائية، وستتمّ متابعته أمام المحكمة الإبتدائية بالرباط يوم 8 أبريل المقبل بتهمة السبّ والقذف في حقّ الحكومة، من أجل هذا يتعرّض المناضلون الديمقراطيون للأحكام القاسية وصلت إلى عشر سنوات سجنا ليلتحقوا بمآت المعتقلين السياسيين. في المقابل يمنح النظام الإستبدادي الشرعية القانونية للمليشيات الفاشية المتأسلمة في شخص متزعمها بنكيران، "الجماعة الإسلامية".

إنّنا نوجّه نداءنا إلى كلّ القوى الديمقراطية الغربية لرفض هذه المهزلة المحاكة من طرف جلاّد تازمامارت، ولمقاطعة البيعة "الدّستورية" التي لا يهدف من ورائها سوى تلميع صورته والتغطية على جرائمه. مقاطعة تسير في نفس إتجاه مقاطعة دجنبر 1962، إلا أنّها في المرحلة السياسية الراهنة تأتي في شروط من الممكن في ظلّها عزل الطاغية سواء على المستوى الوطني أو الدولي، بذلك ستُفتح الطريق نحو إختراق ديمقراطي حقيقي في المغرب، الشيء الذي لا يمكن أن يتحقق إلاّ برحيل الحسن.

إنّ مجلّة إلى الأمام تعتمد على كلّ المناضلين الديمقراطيين والتقدميين المغاربة في الهجرة بأروبا لمساندتها في عملها، وتعتمد عليهم في إيصالها إلى البلاد. كما تعتمد على الرّأي العام الديمقراطي بأروبا الغربية لدعمها ومساندتها. وتشكر مسبقا كلّ الشخصيات التي تشكّلت في لجنة لمساندة المجلة.

لتنتصر الديمقراطية في المغرب، وليعمّ النور أخيرا بلد النور.

مجلّة إلى الأمام

30 مارس 1992

أهداف النظام الملكي المخزني من تعديل الدستور

لقد أضحى واضحا أنّ النظام السياسي في المغرب، أي النظام الملكي الإستبدادي المخزني، يشكّل عرقلة خطيرة أمام أيّ تطوّر جدّي للبلاد ولو في إطار الرأسمالية التبعية. فالشروط الموضوعية لقيام جبهة طبقية عريضة تضمّ كلّ طبقات وفئات الشعب -بما في ذلك جلّ الطبقات المتوسطة بل حتى جزء من البرجوازية غير المرتبطة مباشرة بالنظام الملكي وأزلامه- متوفرة لأسباب نذكر منها مايلي:

-إنّ الطبقات الكادحة قد عبّرت بمختلف الأشكال الإحتجاجية والنضالية عن سخطها ومعارضتها للنظام القائم كما يتجلّى ذلك في الإضرابات والمسيرات والإنتفاضات التي وقعت خلال عقد الثمانينات وبداية التسعينات.

-إنّ جلّ الطبقات المتوسطة التي تعاني من تردّي أوضاعها المعيشية بفعل الغلاء وتفاحش الضرائب ومختلف أشكال النهب، بينما تشهد أجورها أو مداخيلها الجمود أو الإرتفاع الضئيل، ومن تصاعد القمع ضدها وانسداد الآفاق أمام أبنائها -كما تبيّن ذلك عطالة حملة الشواهد- بدأت تجذر معارضتها ومواجهتها للنظام القائم.

-أدّى ولوج الحسن وطغمته الميدان الإقتصادي من بابه الواسع وإحتكاره للمزيد من القطاعات الإقتصادية إلى التضييق على فئات واسعة من البرجوازية، بينما أصبح تعفّن الجهاز الإداري من القمة إلى الدّرجات السفلى وبشكل لم يسبق له مثيل يطبع سير الإقتصاد بأبشع أشكال الفساد المخزني، ويجعله عرضة للتعسّف وعدم الإستقرار، الشيء الذي تعاني منه البرجوازية غير المرتبطة مباشرة بالسلطة.

إنّ هذه الجبهة الطبقية العريضة الموجودة شروطها الموضوعية في الواقع الحالي لبلادنا تستطيع أن تكسب إليها الرّأي العام الدموقراطي الغربي الذي عبّر غير ما مرّة على تعاطفه مع نضالات الشعب المغربي ومع مناضليه في السجون ومع ضحايا القمع والإرهاب والإختطاف وعلى عدائه للنّظام الملكي القروسطي، بل لعب دورا في دفع السلطات السياسية في الدول الغربية إلى الضغط على النظام الملكي في المغرب من أجل القيام بإصلاحات ديمقراطية، خاصّة وأنّ الشركات الإمبريالية نفسها غدت عرضة لكلّ أشكال الإبتزاز والرّشوة والمحسوبية التي أصبح الجهاز المخزني متفنّناً فيها.

وإذا كانت الشروط الموضوعية لقيام جبهة طبقية معارضة للنظام الملكي قائمة فإنّ الشرط الذاتي، أي توفّر سياسة واعية بخطورة الظرف وقادرة على قيادة هذه الجبهة نحو هدفها المتمثّل في القضاء على النظام المخزني وإقامة مؤسسات ديمقراطية تتوفّر على حدّ أدنى من المصداقية ومن الشرعية الشعبية، يظلّ متخلّفا عن متطلّبات المرحلة، وذلك للعوامل التالية:

-لعلّ أهمّ شرط هو عجز التيار الديمقراطي الواسع الذي أفرزته تجربة الحركة الماركسية اللينينية المغربية على مدى ما يزيد من عشرين سنة على أن يتوحّد على برنامج مرحلي يشكّل القواسم لهاته الجبهة الطبقية ويتضمّن، في خطوطه العريضة، القضاء على الطابع المخزني للنظام وتحقيق المطالب الملحة للجماهير (تحسين أوضاعها المعيشية وتوسيع وتعميق الحريات الديمقراطية ممّا قد يسمح بفعلها الواعي والمستقل أن يتطوّر ويتقوّى). وقد ساهمت في ذلك بعض التصورات الخاطئة التي ارتأت -من منطلقات حلقية وزعامية بل حزازات وأحقاد تجاوزها الزمن ومن وعي شقيّ- أنّ الوقت حان لتصفية الحساب مع تجربة الحركة الماركسية اللينينية المغربية والتنكّر لتضحيات وهوية جيل من المناضلين ربّما طمعا في الحصول على الشرعية القانونية متناسية أنّ الشرعية الحقيقية هي الشرعية النضالية التي لا تأتي من التصريحات الفوقية ولا من الذيلية لهذا الحزب أو ذاك أو لهاته الشخصية أو تلك. كما أنّ مايعاني منه هذا التيار الدموقراطي المناضل هو تغليبه في كثير من الأحيان، للخلافات الجزئية إلى حدّ

جعلها تعرقل النضال المشترك حول ما يجمع هذا التيار، وهو الأساسي في نظرنا.

-أمّا أحزاب المعارضة البرلمانية والتي لايجب أن ننسى أنّ بعضها كان إلى زمن قريب مساهما في حكومات طبّقت سياسات مغرقة في الرجعية وفي قطاعات بعضها له أهمية إجتماعية قصوى كالتعليم، إنّ تلك الأحزاب رغم التناقضات التي تخترقها ورغم تصريحاتها حول ضرورة الإصلاح الدموقراطي، لازالت ملتزمة بالإطار واللّعبة اللّتين رسمهما النظام والتي استفادت بعض الفئات داخلها منها ولازالت تنتظر الضوء الأخضر من النظام للقيام ببعض المبادرات كما فعلت عند تقديم ملتمس الرقابة أو طرح مقترح التعديلات الدستورية. كما أنّها لازالت مصرّة على فرض مواقفها -ومنها موقفها من الصحراء الغربية- على الإطارات الجماهيرية ولو أدّى ذلك إلى تفجيرها أو شلّها. ومع تسجيلنا لإيجابية النضالات التي تقودها ك.د.ش -رغم محدودية تلك النضالات وضعف تنظيمها- فإنّ هذه المركزية المناضلة تظلّ خاضعة لتوجّهات الإتحاد الإشتراكي التي أوضحناها أعلاه.

إنّ إحدى أهمّ العراقيل أمام تحوّل الجبهة الطبقية المعارضة للنظام إلى قوّة سياسية هي بروز تيارات ظلامية ذات نزوع فاشي تستغلّ الدين لفرض مشروعها الماضوي اللاّدموقراطي المتخلّف. والخطير في الأمر أنّ هاته القوى تجعل من القوي التقدمية عدوّها الأوّل -بل الوحيد بالنسبة لبعضها- ورغم ذلك تفازل بعض القوى الوطنية والتقدمية هذه القوى الظلامية وتدعمّها إمّا من منطلقات انتخابية إنتهازية أو من تصوّرات خاطئة وهمية.

إنّ إحساس النظام الملكي بأنّ الشروط الموضوعية لبناء جبهة طبقية مناهضة له متوفّرة وأنّ أسس إجماع القوى السياسية الشرعية حوله تزعزعت -بسبب التطورات التي عرفتها قضية الصحراء الغربية وانفضاح مؤسّساته الديمقراطية المزعومة والمزيفة-، وأنّ حلفاءه الإمبرياليين لم يعودوا حلفاء موثوقين، وإنفضاحه أمام الرّأي العام الديمقراطي الغربي، كلّ هذا دفع إلى القيام ببعض الإجراءات ومن بينها الإعلان عن إستفتاء الشعب المغربي حول تعديل الدّستور. لكن طبيعة النظام كنظام أوتوقراطي تعمّقت طبيعته المخزنية واستبداده في ظلّ "المسلسل الديمقراطي" المشؤوم وضعف القوي التقدمية والجذرية وانقسامها والتزام بعضها بالحدود التي يرسمها النظام واستعدادها للتعاطي مع كلّ مشاريعه وبروز قوى ظلامية تلعب دورها في تقسيم قوى الشعب، كلّها عوامل تجعل الإصلاحات المقترحة من طرف النظام لن تغيّر من طبيعته كما تذكرنا بذلك تجربة أكثر من ثلاثين سنة من حكم الحسن وكما يشهد على ذلك القمع والتعنت الذى يواجه بهما النضالات الجماهيرية الراهنة (التعامل القمعي مع نضالات الشغيلة ومع القطاعين الطلابي والتلاميذي، إنزال أقصى العقوبات بمناضلي الشعب...).

لذلك فإنّ الموقف السديد هو الرفض القاطع لمشروع النظام الهادف إلى تلميع صورته خاصّة وأنّ النظام لجأ إلى نفس الأسلوب اللاّديمقراطي الإحتقاري للشعب والمتمثل في ترسيخ أنّ التغير يمنحه الحسن وليس أمام الشعب من خيار سوى المصادقة عليه في إطار استفتاء تأكيدي ستعبّأ له كلّ الأساليب الفوغائية في الدعاية ومعروفة نتائجه مسبقا. ويبقى أنّ النظام قادر في ظلّ موازين القوى الحالية على تمرير مخططه بدعم من القوى السياسية الشرعية. غير أنّنا نعتبر أنّ الأهداف المرحلية للجبهة الطبقية المعارضة غير قابلة للتحقيق في ظلّ نظام الحسن نظرا لما أوردناه أعلاه. لذلك ستبقى مهمّة القضاء على الطابع المخزني الإستبدادي للنظام مطروحة مادام الحسن على رأس السلطة، رغم استطاعة الحسن لفّ القوى السياسية الرسمية حول مؤسّساته المزيفة. ولعلّ ذلك ما يفسّر عدم إهتمام أوسع الجماهير الشعبية بكلّ الكلام المكرور والمملّ للأحزاب حول تعديل الدستور والذي برز بشكل ساطع من خلال غياب الجماهير -بل حتّى "النخبة" المهتمّة- عن الأنشطة التي تنظمها الأحزاب حول هذا الموضوع (هذه الأنشطة التي لا يحضرها سوى بضع عشرات من الأشخاص).

إنّ المفتاح الأساسي للتغيير هو تطوير قوى شعبنا المنظمة. وفى هذا الإطار يكتسب شعار بناء وتطوير وتوسيع التنظيمات الذاتية المستقلّة للجماهير -وعلى رأسها الطبقة العاملة والكادحين عموما- أهمية خاصّة. غير أنّ هذا الشعار سيبقى شعارا فارغا إذا لم يأخذ التيار الديمقراطي على عاتقه هذه المهمة الشيء الذي يتطلّب منه أن يوحّد نفسه على أساس برنامج مرحلي يشكّل القواسم المشتركة. وقد تأخذ مسيرة الوحدة تلك شكل التنسيق في إطار القطاع الواحد أو المدينة الواحدة وصولا إلى بلورة أشكال تنظيمية متقدّمة أكثر لتوحيده وطنيا. ولاشكّ أنّ قبول أحزاب المعارضة البرلمانية لمخطط النظام سيعمّق التناقضات داخلها كانعكاس لتعارض مصالح الفئات الطبقية التي تمثلها مع هذا المخطط. وذلك ما يفرض على التيار الديمقراطي أن يتفتّح على كلّ التيارات المناضلة وسط هذه الأحزاب وأن يركّز على الخطوات النضالية المشتركة معها.

وإذا كان النظام يسعى من وراء تعديل الدستور والإنتخابات إلى إعادة بناء قاعدته المتصدّعة ويحاول جرّ الصراع الطبقي إلى قنوات مؤسساته الديمقراطية المزيّفة، فإنّ على الناضلين المخلصين لمطامح شعبنا فضح أهداف مشروع النّظام هذا وتطوير وتوسيع وتجذير كلّ أشكال الصراع الطبقي بعيدا عن وصاية النظام ومؤسّساته. وإن الشروط الموضوعية وحاجة النظام إلى حدّ أدنى من الإنفراج السياسي لإعطاء بعض المصداقية لمخططه توفر إمكانية تطوير النضال الجماهيري والتقدّم نسبيا في بناء التنظيمات الذاتية المستقلّة للشعب إذا ما تحلّى المناضلون بالجرأة والشجاعة وركّزوا على الوحدة في النّضال ونبذوا كلّ أشكال الحلقية وبحثوا عن القواسم المشتركة بدل تضخيم الخلافات وكرّسوا كلّ طاقاتهم لإنجاز البرنامج المرحلي المتمثّل في القضاء على الطبيعة المخزنية للنّظام وتحقيق المطالب الملحّة للجماهير.

إنّ الدستور الملكي بتعديلاته الممنوحة لن يفعل سوى تكريس سيادة النظام المخزني. لذلك ليس من خيار أمام شعبنا سوى مقاطعة الإستفتاء حول التعديلات وتصعيد النضال **من أجل إلغاء هذا الدّستور وتعويضه بدستور يستجيب لمصالح ومطامح شعبنا ويبلوره ممثلوه الحقيقيون.**

عبد الحق العمري

25 مارس 1992

إستجواب
مع الرّفيق أبراهام السرفاتي

مجلة إلى الأمام : *أوّلا وقبل كلّ شيء نهنّئك على استعادتك لحريّتك بعد أكثر من 17 سنة من الإعتقال، كما نعبّر لك بهاته المناسبة عن اعتزازنا بصمودك الرّائع وبروحك النضالية العالية بالرّغم من كلّ تلك السنوات القاسية وبالرّغم من الأجواء السّائدة حاليا على المستوى العالمي، فما أحوجنا إلى هذه النسمة من "التفاؤل الواقعي" لعلّه يكسّر هذه القتامة وهذا التشاؤم الذي يخيّم على الحركة التقدمية.*
فمرحبا بك في أسرتك وبين رفاقك.

سؤالنا الأوّل : إطلاق سراحك وسراح ماتبقّى من "مجموعة السجن المركزي بالقنيطرة" إطلاق 28 من معتقلي سجن الموت "تازمامارت" الرّهيب..إلخ، كلّها أحداث لم يكن من الممكن توقّع حدوثها بهذه "السرعة" -إن جاز هذا التعبير- ، هل هذه الأحداث مؤشّر على تحوّل ما في طبيعة أو في توجّه النظام القائم بالمغرب؟

أبراهام السرفاتي :إن طبيعة النظام الحالي لم تتغير نهائيا ، هذه انتصارات فرضها نضال الشعب المغربي وقواه الديمقراطية . وكذا النضال التضامني لشعوب أروبا الغربية وبعض فئات الرأي العام الامريكي التي دفعت حكوماتها للضغط على الحسن لإطلاق سراح هؤلاء المناضلين، وإخلاء سجن تازمامارت الرهيب...الخ. لكن البنية الأساسية لنظام الحسن وطبيعته القمعية، والإضطهاد الذي يمارسه على الشعب المغربي وعلى مناضليه لم تتغير بتاتا ، ولايمكن لها أن تتغير مادام نظام الحسن الثاني قائما .

مجلة إلى الأمام : *لن نبالغ إذا ماقلنا بأنّ من أهمّ عوامل استمرار منظمة "إلى الأمام" وحفاظها على حيوية نسبية، هو قدرتها على التجديد وتطوير خطها. هل يمكنك رصد أهمّ التطوّرات التي عرفها خطّ المنظمة ليس فقط على المستوى الإديولوجي/السياسي بل والتنظيمي/الممارس أيضا؟*

أبراهام السرفاتي: في السنوات الأخيرة، إنطلق مسلسل هام للنقاش الديمقراطي لتطوير فكر وخط المنظمة، على جميع المستويات. وفي خضم هذا المسلسل تطور المستوى الفكري والإديولوجي للرفاق وبالتالي المستوى الفكري والإديولوجي للمنظمة ككل. بل إن الاساليب الديمقراطية داخل المنظمة، ارتقت الى مستوى يمكن أن أقول عنه أنه جديد في الحركة الماركسية ـ اللينينية في العالم . وعندما أقول الديمقراطية فليس بشكلها غير المنظم، كما لا أعني بالمركزية كما كانت تمارس سابقا داخل الأحزاب الشيوعية وفي تقاليد الحركات الماركسية-اللينينية. بل اقصد الممارسات الديمقراطية من اجل تكوين وتأسيس فكرثوري مشترك وموحد. في هذا المسلسل، كل رفيق رفيق يأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر الرفاق الآخرين الذين يخالفهم في الرأي، دون تمييز بين القيادة والقاعدة. فجميع مساهمات القاعدة تدخل في ذلك المسلسل، أكثر من ذلك ، فالعديد من الممارسات والمبادرات كانت في يد القاعدة أكثر منها في يد القيادة. إن سيادة مثل هذه الروح الاخوية هي التي جعلتنا خلال هذه السنوات نتجاوز التناقضات بين القيادة وبين القاعدة، أو بين أفكار مختلفة داخل المنظمة. بل على العكس من ذلك، فالكل كان يبحث ويعمل على البناء المشترك والموحد لخط المنظمة والبحث عن الحقيقة الثورية. هذا هو في نظري التطور الأكثر أهميّة. من جانب آخر، شهدت العلاقات الديمقراطية بين المنظمة وبين العناصر المناضلة تطورات مهمة. من المعروف مثلا ان حركة القاعديين وسط الطلبة ليس لها أي ارتباط منظم مع المنظمة، لكن تطور فكر المنظمة في إطار المسلسل الذي تحدثنا عنه أعلاه، والعلاقات الديمقراطية بين المناضلين المرتبطين بالمنظمة وبين المناضلين القاعديين المستقلين عنها تنظيميا، كل هذا ساعد، من خلال المساهمات الفكرية لهؤلاء المناضلين المستقلين في تطوير خط المنظمة، والعكس بالعكس أيضا. هكذا حصل نوع من الإلتقاء الفكري بين التوجه العام لحركة القاعديين وبين المنظمة، وبالخصوص خلال النصف الثاني من الثمانينات. غير خاف أيضا أنه خلال الثمانينات كانت هناك خلافات وسط حركة القاعديين، نظرا لغياب أ فكار واضحة من شأنها أن توحدها، غير أن ذلك تم تجاوزه في النصف الثاني من الثمانينات في إطار ذلك المسلسل. في نفس الوقت نرى كيف تتطور تجربة هذه الحركة وسط العديد من المناضلين التقدميين الذين يعملون وسط الاحياء الشعبية في المدن، أو في بعض الأنوية التي تعمل وسط الطبقة العاملة. إذن هذا تطور مهم يساعد على تطوير فكر المنظمة، وعلى تأثيرها في الحياة السياسية في المغرب.

بالنسبة للافكار أو الخط السياسي والاديولوجي للمنظمة، فقد شهد في النصف الثاني من الثمانينات تطورات كيفية هامة جدا، الاهم فيها إدماج القضية الامازيغية واشكالية الخصوصيات الاقليمية داخل فكر المنظمة وخطها السياسي والاستراتيجي. إن نصوص المنظمة حول هذه القضايا معروفة، أذكر منها على الخصوص، نص مضمون التحرر الاجتماعي في الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، وكذلك القضايا التي تطرّق إليها البرنامج الثوري الذي طرحته

المنظمة على الثوريين المغاربة. تجربة يسم 85

من جهة أخرى وفيما يخص البرنامج الثوري الذي طرحته المنظمة، والذي نوقش داخلها، في الداخل وفي السجون، وبشكل عميق وديمقراطي جداً خلال السبعة أشهر الاولى لسنة 1990، نلمس أيضا تطورا جديدا، يعكس نضج أفكار الرفاق حول الديمقراطية، وبالتحديد دمج مفهوم الديمقراطية المباشرة ودور المجالس الشعبية، المبني على أسس ماركسية صحيحة، دمج هذا المفهوم، بالمفهوم الآخر للديمقراطية المرتكزة على أسس احترام حقوق الإنسان، والتعددية الحزبية، وأيضا احترام الخصوصيات الإقليمية عن طريق اللامركزية ونوع من التسيير الذاتي للمناطق التي تتوفر لديها هذه الخصوصيات، وبطبيعة الحال احترام اللغة والثقافة الإمازيغية داخل هذا المشروع.

في نفس الوقت، هناك تصور جديد وخلاق (créatif) فيما يخص المشروع الإقتصادي لجمهورية المجالس الشعبية على طريق الإشتراكية ، المتجسد في نهج جدلية بين التخطيط غير البيروقراطي، الذي يسمّى بالتخطيط التوجيهي Plan indicatif الذي تتم بلورته بشكل ديمقراطي بإشراك جميع العناصر الفاعلة المرتبطة بالقطاع الإقتصادي من جهة، وبين السوق من جهة ثانية. ويرسم التخطيط التوجيهي استراتيجية التطور الإقتصادي والإجتماعي للبلاد، التي تتبلور هي أيضا بطريقة ديمقراطية بين جميع ممثلي الشعب والقوى الإقتصادية، سواء الشغالين أو ارباب العمل، أكانوا في القطاع العام أو القطاع الخاص. إن هذه الإستراتيجية، أي التخطيط التوجيهي هو إذن بمثابة خطوط عريضة لتطور نشاط جميع الشركات، في المدن كما في البوادي، وأيضا بالنسبة لإستثمارات الدولة ....الخ.

إذن هذا مفهوم يمكن أن نقول عنه جديد في طريق الإشتراكية، يأخذ بعين الإعتبار فشل التخطيط البيروقراطي الذي كان سائدا في أروبا الشرقية، وفي نفس الوقت يأخذ بعين الإعتبار أيضا وبطبيعة الحال حدود السوق الحرة le marché sauvage، الذي لايمكنه أن يساعد على تطوير بلدان العالم الثالث كما هو حال بلادنا. في هذا الإطار أشير أنه سيكون للطبقة العاملة، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، دور أساسي في مراقبة الإنتاج وفي بلورة وإنجاز ذلك التخطيط الإستراتيجي. من الواضح أيضا في برنامجنا كيف ركزنا على مسألة تأميم، مع منح تعويضات أوبدون تعويض، المجموعات المالية الأساسية، والتي تستحوذ العائلة الملكية وعناصر الخيانة على جزء هام وكبير منها. إن هذا التأميم سيساعد الدولة، التي هي عمليا ملكية عمومية، ليكون لها موقع أساسي في النشاط والتطور الإقتصاديين، وذلك بشكل واقعي. وانطلاقا من نفس هذه الروح الواقعية، يطرح المشروع الثوري العديد من المقترحات الأخرى، تدور حول المواقف الوطنية والدولية، والتي تأخذ بعين الإعتبار المحيط الدولي، كإيجاد حل لقضية سبتة ومليلية، والعلاقات المستقبلية بين المغرب أو المغرب العربي بصفة عامة من جهة وبين أروبا من جهة أخرى. على العموم هناك عمل خلاق ومهم جدا في فكر المنظمة وفي ممارستها.

وبطبيعة الحال ، وهذا أصبح معروفا، فقد تجاوزنا خلال هذه السنوات حلقية الماضي، ودخلنا في عمل وحدوي وأخوي مع جميع القوات الديمقراطية في المغرب.

مجلة إلى الأمام : *تركّز المنظمة حاليا عن ضرورة عزل نظام الحسن والمافيا المخزنية...إنّ تشخيص النّظام بهذا الشكل يحيلنا على منتصف السبعينات حيث كانت المنظمة تركز في دعايتها على ما كانت تسمّيه "عصابة الحسن/ عبد الله/ الدليمي"، كيف تفسّر هذا؟*

أبراهام السرفاتي : في ذلك الشعار، أي شعار الحسن/عبد الله/الدليمي، في سنة 1974 ، كان ربما – وأقول ربما لأن ذلك كان ما يزال تجريبيا – كان هناك إحساس بالإشكالية التي أصبحت اليوم واضحة، وهي الإشكالية المطروحة في مفهوم الإطاحة بالحسن الثاني، بدون طرح الآن، كهدف تكتيكي الإطاحة بالملكية... كان ذلك مجرد إحساس بهذه القضية لم يكن هذا واضحا في تفسيرنا آنذاك، وبالخصوص لم يكن هناك تفسير للفترات أو المراحل التي تمكننا من الوصول إلى الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية. من جهة أخرى كان هناك نوع من الغموض في البرنامج التكتيكي للمنظمة الذي تمت بلورته في صيف 1974، والذي أصبح فيما بعد البرنامج التكتيكي الموحد مع منظمة 23 مارس والذي تم نشره في العدد الثالث من مجلة "الوحدة" . كنا نطرح ذلك البرنامج على القوى الديمقراطية بشكل عام، ولكن لم تكن واضحة لنا آنذاك كيفية التمفصل بين هذا البرنامج التاكتيكي مع الهدف الإستراتيجي. في تلك الفترة لم يكن واضحا لدينا أيضا تحليل –لا أقول تحليل طبقي– للمجموعة التي نسميها اليوم بالمافيا المخزنية، حيث كانت آنذاك لازالت في مرحلة التكوين، ومن هنا جاءت صعوبة الفصل الدقيق بين الطبقات السائدة من جهة وبين هذه المجموعة من جهة ثانية. إضافة لذلك كان تحليلنا للطبقات السائدة يتسم بعدم الدقة. إن ذلك التدقيق لم نتوصل إليه إلا في سنة 1979مع مفهوم الكتلة الطبقية السائدة المرتكزة على طبقتين: البرجوازية الكمبرادورية من جهة، وطبقة ملاكي الأراضي الكبار من جهة أخرى، ولكن ككتلة التي هي تمفصل بين تلك الطبقتين، وليس طبقتين مفصولتين الواحدة عن الأخرى. إن هذا التحليل للكتلة الطبقية السائدة صحيح ولا يزال صحيحا، لكن الذي تطور، والذي كان جنينيا في مرحلة السبعينات، ومن تم الغموض الذي شاب شعار الحسن/عبد الله/الدليمي، هو كيف أصبحت داخل الطبقات السائدة ، وخصوصا داخل جهاز السلطة، تتكون ما نسميه المافيا المخزنية. إن هذه المسألة أصبحت بارزة في الثمانينات، وبالخصوص انطلاقا من سنة 1984، حيث أصبحت لوزارة الداخلية أهمية خاصة جدا في الحياة السياسية وكذا الثقافية، بل وحتى الإقتصادية. من هنا يأتي مفهوم النهب والإبتزاز rackett الممارس من طرف الولاة والعمال les gouverneurs، والموظفين الكبار في وزارة الداخلية، ومن طرف المسؤولين الكبار في جهاز البوليس ورجال الدرك... ومن هؤلاء تتكون المافيا المخزنية المرتبطة ارتباطا عضويا

بالحسن الثاني. إن هذا أصبح يتضح أكثر فأكثر منذ السنوات القليلة الماضية، وبالخصوص على ضوء النضالات الطبقية لآخر الثمانينات ولسنة 1990، وبشكل أكثر جلاء على ضوء التناقض الذي برز بين نظرة الباطرونا لإضراب 14 دجنبر 1990، والتي أبدت رغبة نسبية لإيجاد حل سلمي مع الطبقة العاملة، عندما أكدت استعدادها لإعطاء 30٪ من الزيادة في الأجور، وبين الحكومة التي رفضت ذلك، في حين أن الحسن لم يعط سوى 15٪ من الزيادة في خطابه ليوم 3 يناير 1991. المهم هناك خلاف واضح بين الطبقات السائدة بشكل عام وبين المافيا المخزنية. انطلاقا من تطور تفكيرنا حول التمفصل بين النضال الديمقراطي والنضال الإستراتيجي الذي لم يتضح إلا في خريف 1990، وتطور العمل الوحدوي مع القوى الديمقراطية الذي لم يكن لدينا في السبعينات، إذ ظلّ مجرد رغبة في البرنامج التاكتيكي لصيف 1974، ولم يرق إلى الممارسة العملية.

إنطلاقا إذن من الممارسة العملية للسنوات الأخيرة، ولتطور ونضج فكر المنظمة ككل، وصلنا وبطبيعة الحال على ضوء نضال الشعب، ليس فقط النضال الإجتماعي، ولكن أيضا النضال الوطني والقومي في يناير وفبراير 1991 تضامنا مع الشعب العراقي الشقيق، وعلى ضوء التناقضات التي تطورت داخل جهاز الدولة نفسه وفي الجيش، والواضحة في فبراير 1991، وصلنا الى خلاصة أساسية، وهي أن الهدف الناضج اليوم هو عزل الحسن الثاني والمافيا المخزنية، كهدف مشترك لجميع القوى الديمقراطية والقومية في المغرب، آخذين بعين الإعتبار في هذا التحليل المحيط الدولي.

هكذا وصلنا الى الهدف التكتيكي للإطاحة بالحسن الثاني. وخلافا لما كان عليه الحال في شعار الحسن/عبدالله/الدليمي في منتصف السبعينات، لدينا اليوم وضوح أكثر في ما يخص التمفصل بين الهدف التكتيكي وبين الهدف الإستراتيجي للكفاح الثوري من أجل إقامة جمهورية المجالس الشعبية. من هنا الفرق بين الإحساس التجريبي الذي كان سائدا في سنة 1974، وبين التحليل الذي يمكن أن نقول عنه أنه علمي ودقيق لسنة 1991.

مجلّة إلى الأمام : *ترفع المنظمة حاليا شعار وحدة القوى الديمقراطية المغربية في أفق إحداث اختراق ديمقراطي ... ما هو موقع هذا الطرح بالنسبة لنداتها من أجل جبهة الثوريين المغاربة ؟*

أبراهام السرفاتي : إن ذلك النداء هو مشروع برنامج ثوري اقترحته منظمة إلى الأمام على جميع العناصر والقوى الثورية المغربية في يناير 1991، وقد تمت بلورته داخل المغرب على أسس ديمقراطية خلال السبعة أشهر الأولى لسنة 1990.

لقد كنا واعين أثناء بلورة ذلك المشروع بأن تأسيس جبهة الثوريين المغاربة هو عملية طويلة النفس ، وغير متناقضة بأي شكل من الأشكال مع النضال الوحدوي الحالي الذي تخوضه جميع القوى الديمقراطية والتقدمية المغربية من أجل تحقيق أهدافها الآنية المتجسدة في برامجها الديمقراطية .

لكن بلورة وطرح ذلك البرنامج الثوري للنقاش، سيتيح توضيح الآفاق التي بدونها سيبقى أي برنامج ديمقراطي، ومهما كان متقدما، مهددا بالإنزلاق والسقوط في الإصلاحية التي تتأرجح بين "الديكتاتوقراطية" (Dictocratie) و "الديموكتاتورية" (Démocrature) والتي لايمكنها تكسير بنيات التبعية والإضطهاد ، والتقدم نحو الديمقراطية الحقيقية .

عندما اقترحنا في 28 فبراير 1991على جميع القوى الديمقراطية والوطنية المغربية ، على ضوء تطور النضال الوطني والطبقي؛ العمل من أجل القضاء على النظام الإجرامي للمافيا المخزنية وعلى زعيمها، من دون طرح حاليا مشكل الملكية، بقينا واعين -ونقول ذلك- بأن هذا الحل إذا كان سيتيح اختراقا ديمقراطيا ، فإنه سيصطدم بالضرورة بديناميكية إلى الوراء Involution نظرا لبنية الطبقات السائدة في المغرب في حد ذاتها ، والتي تعيق أي تطور نحو الديمقراطية.

بالمقابل لدينا الثقة في إمكانيات القوى الديمقراطية ، وبالدرجة الأولى في الطبقات الكادحة ، وفي قدرتها على المواجهة، وبأنها ستتابع الطريق الثوري إلى نهايته، والذي سيؤدي إلى تحقيق ذلك البرنامج الكفيل حقا بالإجابة بشكل ناجع على الإشكالات الملموسة للمجتمع المغربي، والإستجابة للطموحات التحررية والديمقراطية لشعبنا.

مجلة الى الامام : *عديد من المناضلين، بل وحتّى بعض الرّفاق داخل المنظمة، يلاحظون على منظمة إلى الأمام أنّه بالرّغم من التطوّر الملحوظ الذي عرفه خطها، لازالت تستعمل نفس خطاب السبعينات ونفس التعابير. ما هو رأيك ؟*

أبراهام السرفاتي : في نظري، أكيد ان هذه الملاحظة صحيحة. صحيحة بالنسبة للمنظمة ككل . بالنسبة لي شخصيا، وعلى مستوى لغتي الشخصية مثلا، هناك أصدقاء لاحظوا أني منذ مجيئي إلى فرنسا، أستعمل كلمة racket، في نظري جوهر هذه الكلمة صحيح، إلا أن تكرارها يصبح stéréotypé كما يعبرون على ذلك بالفرنسية، أي أنها لم تعد تعطي تحليلا أو تفسيرا للجوهر. هناك اتجاه نبع من ممارسات قديمة، ليس فقط عند الماركسيين، ولكن في السياسة وعند القوى السياسية عموما، يعمد الى تكرار نفس الكلمات حتّى تترسّخ في أذهان الناس. إن هذه الممارسة غير صحيحة في مبدئها في حد ذاته، حيث لا تسعى إلى مساعدة الناس على التفكير، بل تعمل على إقحام عقولهم عمليا بالشعارات الجاهزة. بالمقابل من الصعب على مناضل تكوّن وكوّن نفسه في إطار تلك التقاليد والأساليب، من الصّعب عليه تجاوزها بسهولة. من هنا تأتي أهمية هذه الملاحظة التي يبديها المناضلون والرفاق على أطر المنظمة وعلى المنظمة ككل، لأنها تحفز وتدفع المنظمة وأطرها إلى تطوير أنفسهم. فالتطوير عمل دائم، يتيح الإرتباط الجدلي بين المناضلين والأطر من جهة وبين المناضلين والمنظمة من جهة أخرى، وليس اعتبار أن المنظمة و أطرها يعرفون كل شئ، أما الآخرون فهم مجرد تابعين. إذن هذا مجهود دائم يجب على المنظمة وعلى أطرها القيام به، لكن

هذا المجهود نفسه يتطلب أن تكون هناك ملاحظات ومساهمات المناضلين.

مجلة إلى الأمام : *ألا تعتقد بأنّ لهذه الإشكالية أبعادا على المستوى العالمي. وهذا أصبح واضحا مع إنهيار ما كان يُسمّى بالمعسكر الإشتراكي، إذ فقدت العديد من المفاهيم مضامينها الأصلية لأنّها اتخذت في الممارسة منحى آخر كما هو الحال في تجربة العديد من أنظمة ذلك المعسكر.*

فجمهورية المجالس الشعبية مثلا، أصبحت مقرونة لدى العديد بتلك الأنظمة "التوليتارية" ،دون إغفال طبعا الدور الخطير للدعاية الغربية في هذا التشويه، كيف تنظر إلى هذا؟

أبراهام السرفاتي : في نظري مفهوم جمهورية المجالس الشعبية في حد ذاته صحيح. هل يجب استبداله بصيغة أخرى؟ لا أدري. شخصيا لا أرى ذلك الآن، لكن هذه المسألة مطروحة للتفكير، فإذا كانت هناك صيغة أخرى مختلفة وأكثر دقة وأكثر واقعية بالنسبة للواقع الذي نعيشه الآن في إطار المغرب والشعب المغربي، فهذا يتطلب تفكيرا وتفكيرا جماعيا، ليس فقط داخل المنظمة ولكن مطروح على جميع المناضلين. هذا واضح، لا يجب أن نبقى جامدين... إنّ الأساسي هو أن نحافظ على المضمون، لكن ليس نفس المضمون كما طرحناه في بداية السبعينات، حينما كنا نطرح الديكتاتورية الديمقراطية للعمال والفلاحين، والذي كان فعلا مفهوما ماركسيا تبلور بالخصوص على إثر الثورة الصينية والفيتنامية، في إطار شروط معينة في العشرينات والثلاثينات في تلك البلدان. بل في إطار تطور الفكر الديمقراطي في العالم، وفي إطار تطور مفاهيمنا للديمقراطية نفسها؟ فالإدماج الذي اعتمدناه في برنامجنا، المتجسد في احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ليس تاكتيكا، بل هو مسألة عميقة واستراتيجية. إذن هذا تطوير لهذه المفاهيم، لكننا نركز فعلا في تحاليلنا على جانب الديمقراطية المباشرة بالمقارنة مع الديمقراطية البرلمانية، رغم أن هذا لازال يتطلب المزيد من التفكير والمزيد من البحث. هناك مثلاً دراسة هامّة للمفكر الفرنسي طوني أندرياني Tony ANDRIANI حول الديمقراطية التمثيلية Démocratie représentative وديمقراطية المشاركة Démocratie participative والديمقراطية المباشرة Démocratie directe. إن الديمقراطية هي مفهوم جديد، وغير مناقض لمفهوم الديموقراطية المباشرة، بل هو تطوير له. كيف سيكون ذلك التطوير؟ يجب أن يكون هناك بحث وتفكير في إطار الشروط الملموسة لبلادنا. في العديد من العروض التي قمت بها تكلمت عن التجربة السويسرية ، فرغم أن سويسرا بلد رأسمالي إلا أن تجربتها هي تجربة تاريخية تمتد على مدى سبعة قرون، وقبل أن يتواجد بها النظام الرأسمالي. معروف أن الماركسيين، باستثناء لينين، أغفلوا أهمية التجربة السويسرية، في حين أنها أساسية، لأنّ تجارب الديمقراطية المباشرة في العالم كانت، مجرّد محاولات في إطار بناء الإشتراكية في بعض البلدان. مثلا مفهوم لينين حول السوفييتات، وكتابه الدولة والثورة، وبعض المحاولات النادرة جدا من هذا النوع، والتي لم تتطور، بل على العكس من ذلك وصل الإتحاد السوفياتي الى عكسها في العشرينات. بطبيعة الحال يجب علينا دراسة تلك التجارب ومحاولات التراث الإشتراكي في ذلك الإتجاه. لكن التجربة التي عمّرت طويلا حيث دامت لمدة سبعة قرون، والتي تطورت وتعمقت هي التجربة السويسرية، رغم الغطاء الرأسمالي أو البنية الرأسمالية التي تطورت فيها فيما بعد. إن هذا كله يتطلب مزيدا من التفكير، وخصوصا التفكير في البنية التاريخية لبلادنا، والمتجسدة في قضية الخصوصيات الإقليمية في تاريخ المغرب منذ أربعين قرنا. إنطلاقا من هذا يجب أن نبني مفهومنا لكيف ستكون الديمقراطية المباشرة بشكل دقيق وعميق، وأيضا كيف سنستفيد من الأفكار التي يقدمها لنا المفهوم الجديد لديمقراطية المشاركة Démocratie participative. من الممكن، وهذا مجرد إحساس بالنسبة لي، فيما يتعلق بالبرنامج الثوري الذي طرحته المنظمة، وخصوصا كيفية العلاقة بين التخطيط والسوق، وكيف سيتكون ذلك التخطيط . في هذا الصدد يمكن أن يكون هناك نوع من الديمقراطية أعمق من الديمقراطية المباشرة. وأيضا كيف ستبنى علاقة جدلية بين الديمقراطية المباشرة وبين ديمقراطية المشاركة. إن هذا يستدعي تفكيراً وبحثاً وعملاً خلاقاً.

فمثلا وعندما أطلقنا نداءنا من أجل تشكيل التنظيمات الذاتية للجماهير في المعامل وفي الأحياء الشعبية، كنّا واعيين بأنّه حينما ستتطور أنوية تلك التنظيمات سواء داخل المعامل أو في الأحياء في إطار المسلسل الثوري، فإنها ستشكّل أسس الديمقراطية المباشرة وديمقراطية المشاركة Démocratie participative.

إن المناضلين الذين يتطوّرون الآن، أو الذين سيتطوّرون أكثر في المستقبل في إطار تجارب التنظيمات الذاتية للجماهير، سيساعدون بالتأكيد الحركة الثورية عموما والمنظمة بشكل خاص على تعميق وتطوير هذه المفاهيم، إنهم سيغنون هذا المشروع لكي يتجسد أكثر في رأس الشعب. وعندما سيتحقّق الإنتصار الثوري ، لن يبقى ذلك البرنامج مجرداً ، بل سيصبح مفاهيم حيّةً داخل الشعب نفسه.

مجلة الى الامام : *لعلّ أهمّ نواقص الحركة الثورية بل والدموقراطية عموما هو ضعف تواجدها بالبادية التي تضمّ كما نعلم نصف مواطني بلدنا، وهذا ناتج، ليس فقط للقمع المسلط والتحريم المنهج لأي عمل سياسي ونقابي بها، بل وأيضا للعراقيل المفاهيمية Blocages وبالخصوص تلك الناجمة عن سيادة ما أسمته المنظمة في إحدى تقييماتها بالنظرة الإقتصادوية في هذا المجال. فإلى أيّ حدّ استطاعت منظمة إلى الأمام تجاوز هذا النقص؟*

أبراهام السرفاتي : في نظري إن الطرح الجديد للمنظمة، المتمثل في الخصوصيات الإقليمية، سيساعد -وهذا انطلاقا من بعض التجارب رغم أنها الآن ما تزال في بدايتها- على انتشار فكر المنظمة في المناطق المسماة بالمهمشة، مثل الريف – الأطلس – سوس –

زمور... أي في المناطق التي تبرز فيها هذه الخصوصيات الإقليمية. لكن بالنسبة للمناطق الأخرى، التي هي مناطق أساسية، وأكثر تطورا من الناحية الإقتصادية والتقنية في الميدان الفلاحي، كسهول الغرب، الشاوية، تادلة...، ليس لدينا الآن تصور دقيق لخطة نضالية تكتيكية واستراتيجية للعمل في هذه المناطق. فعلى الرغم من توفر المنظمة في بداية نشأتها على أطرمهمة في بعض المناطق من هذا النوع، إلا أنه نظرا للعديد من الممارسات الخاطئة، وكذا لتسطيح schématisation مفاهيم المنظمة، لم يستطع أولئك الرفاق أن يقوموا بعمل معمق ومنتشر بشكل بنيوي داخل تلك المناطق. لهذا لا زالت لدينا، ليس فقط نواقص، بل عدم القدرة على المعرفة الصحيحة لتلك المناطق -ولا أقصد المعرفة النظرية المجردة- وإنما تلك المرتبطة بالممارسة العملية الثورية داخل مناطق معينة، وهذه المسألة لا بد من تجاوزها.

إن تطور النضال والتقابي الجاري الآن بالمغرب، وكذلك تطورات أخرى على صعيد النضال الديمقراطي، من شأنه أن يساعد المنظمة، وليس ضروريا أن يتم ذلك بشكل مباشر، ولكن عن طريق علاقات وتقييم لتلك التجارب، لكي تندمج أكثر في الواقع الملموس لتلك المناطق، وتتمكن من تطوير خطها و عملها سياسيا وتنظيميا داخل هذه المناطق، وحول كيفية إدماج العمل في هذه المناطق ليس فقط في الهدف التكتيكي للمنظمة، ولكن وأساسا في برنامجها الإستراتيجي وفي الثورة المغربية. وهنا لابد أن أشير أن البرنامج الثوري الذي طرحناه، لا زالت تشوبه نواقص كثيرة تتعلق بالحلول الإقتصادية والإجتماعية لهذه المناطق. وهذا أمر لا يمكن تجاوزه بالدراسات النظرية المجردة، بل إن ذلك لن يتم إلا عن طريق التواجد الملموس للمنظمة عبر مناضليها والعاطفين عليها بهذه المناطق. إن هذا مجهود خاص من الضروري أن نقوم به. إن المطلوب ليس هو القيام بعكس ماقمنا به في السبعينات، عندما طرحنا في استراتيجيتنا الثورية المناطق المسقية كمراكز للثورة المغربية، واليوم نطرح المناطق المهمشة والمراكز البروليتارية كمواقع للإستراتيجية الثورية، إن هذه المسألة الأخيرة تبقى في نظري كمحاور أساسية فقط مسألة صحيحة، لكن الثورة المغربية لايمكن أن تكون الاّ ثمرة عمل وكفاح الشعب كله، وفي جميع مناطقه

إن نواقصنا في المناطق الفلاحية المتقدمة نسبيا في التطور الرأسمالي، لا بد من تجاوزها بتواجدنا السياسي بها من جهة، وبإيجاد الحلول الفكرية بالنسبة للإشكاليات التي تطرحها من جهة أخرى. ومنذ الآن يجب علينا أن نطرح على المناضلين التقدميين بشكل عام وليس فقط الماركسيين، ضرورة التفكير الجماعي في إطار الحركة الديمقراطية المغربية لإستخلاص الأجوبة التاكتيكية والإستراتيجية التي يقتضيها العمل في هذه المناطق.

(*) هذا الإستجواب أجرته مجلّة إلى الأمام مع الرّفيق السرفاتي في أوائل مارس 1992.

صور عن انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب

ساهم تعمّق الأزمة الإقتصادية والمالية للنظام، وارتهانه للدوائر الإمبريالية، في المزيد من احتداد التناقضات الطبقية، حتّى أصبح الوضع في البلاد قابلا للإنفجار في كلّ لحظة، فالمديونية تتعدّى الـ 25 مليار دولار، والفوارق الطبقية باتت تفقأ الأعين حيث استحواذ حفنة من الملاّكين الكبار والبرجوازيين الكمبرادوريين الاحتكاريين على أهمّ المرافق الإقتصادية والخدماتية والمالية، وتوسيع ممتلكاهم بفعل الخوصصة، وسيطرتهم على جهاز الدولة وتسخيره لخدمة مصالحهم ومصالح الإمبريالية، وتهميشهم حتّى لفئات من البرجوازية الكبيرة فيما يخص اتخاذ القرارات.

وقد طال الضرر من تلك السياسة شرائحاً من البرجوازية المتوسطة، كانت حتّى النصف الأوّل من الثمانينات تعرف أوضاعها نسبيا بعض الاستقرار وتحظى الى حدّ ما بالإحترام، ونعني بذلك صغار المقاولين والأطر العليا والمتوسطة العاملة في الوظيفة العمومية والقطاعات شبه العمومية، وبعض المهن الحرّة...

أما الجماهير الكادحة والمهمشة، فنسبها تزداد سنة بعد الأخرى، وتتعزز بمطرودي المدارس وخريجي الكليات والمعاهد العليا، وهي تسبح في بحور الفقر والعوز وتلاقي من أصناف التهميش ما لا تتحمّله العقول السوية.

إنّ وضعا كهذا شكّل في السنوات الأخيرة أرضية خصبة لما عرفه النضال الحقوقي والدمقراطي من تطور، خاصة أنّه أحيط بالعديد من العوامل المساعدة والتي نذكر من بينها:

- المناخ الدولي العام المتسم بتطوّر نضالات الشعوب ضدّ الدكتاتوريات ومن أجل الحرية والدمقراطية والكرامة وحقوق الإنسان،
- الإنتصارات النسبية التي حُققت على صعيد المغرب العربي وخاصة في الجزائر(قبل الإنقلاب الأخير)،
- صمود المناضلين وخاصة في السجون والمنافي، ومساهمته إلى جانب أنشطة المنظمات الحقوقية في الدّاخل والخارج في فضح وتفنيد الدعاية الرسمية حول الدمقراطية واحترام حقوق

الإنسان بالمغرب،

- حالات الإنتهاك الفظيع لحقوق الإنسان، والتي قلّ نظيرها على الصعيد العالمي (المختطفين المدنيين والعسكريين وخصوصا معتقلي تازمامارت الفظيع، المضربين عن الطعام بمقاطعة ابن رشد بالدار البيضاء، المعتقلات السرية، عائلة الجنرال أوفقير، ضحايا الإنتفاضات الشعبية، المعتقلين الصحراويين...) والتي شكّلت الأساس المادّي لحصد النظام المغربي للعديد من الإدانات الدولية كتلك الصادرة عن البرلمان الأوربي ومنظمة العفو الدولية و ووزارة الخارجية الأمريكية وغيرهم من الهيئات والمؤسسات والمنظمات المختلفة الإهتمام.

هذا ورغبة في احتواء النضال الحقوقي في الداخل، والرد على الرأي العام العالمي والمنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية، لجأت المافيا المخزنية المتنفذة في السلطة والمناهضة لحدوث أيّ تقدّم فيما يخص احترام الحريات الدموقراطية وحقوق الإنسان بالبلاد الى مهزلة مايسمّى بالمجس الإستشاري لحقوق الإنسان كمؤسسة مرتبطة بالقصر، لكن ذلك لم يسعفها بقوّة واقع الخروقات المسجلة، وبحكم التفاصيل التي أصبحت متوفرة عن ذلك لدى الجهات المهتمة في الخارج.

وإذا كان التركيز في النضال الحقوقي ينصبّ بالأساس على الحالات الأكثر بروزا، فالواقع يحبل بالخروقات والتي تطال مختلف الميادين والمستويات، وسنحاول هنا إعطاء بعض الصور عن ذلك على أساس أنّ الإحاطة بمختلف أوجه الخرق لحقوق الإنسان تظلّ ملقاة على كلّ الدمقراطيين والتقدميين والمهتمين بالميدان.

فبخصوص الحريات الدموقراطية، وعكس ادّعاءات النظام باحترامها، فهي تظلّ عرضة للإنتهاك، فميلاد جمعية ثقافية جادّة أو منظمة حقوقية أو اجتماعية تقدمية يكون في الغالب عسيرا، إن لم يتم اجهاضها قبلا، بحكم ما يصاحب ذلك من عراقيل بدءا بالتلكؤ والتماطل واختلاق المشاكل وصولا إلى الإستنطاق الترهيبي ورفض تسلّم الملفات وحتّى تطويق المقرات ومنع ولوجها والرفض الصريح.

ولا تسلم الإطارات المرخص لها من التضييق على أنشطتها و أحيانا منعها من ذلك، وحالات الجمعيات الثقافية والأندية السنمائية والفرق المسرحية الجادّة مع دور الشباب ومذكراتها كفيلة بإعطائنا نماذج عن ذلك.

أمّا طرد المناضلين النقابيين وتوقيفهم أو تنقيلهم تعسّفا إلى أماكن نائية فأمور جاري بها العمل، ويصل الأمر في حالات تنظيم تحركات نضالية أو احتجاجات إلى التنكيل بالمساهمين وطردهم، وتلفيق تهم للبعض ومحاكمتهم، ويحدث أن تتعرّض المقرات النقابية للإغلاق والإعتداء عليها كما جرى مع مقرّ إ.م.ش باليوسفية بعد الإضراب التاريخي الذي خاضه عمال الفوسفاط سنة 1986، اذ أغلق لمدة 3 سنوات ونصف، ومع مقرّ ك.د.ش سنة 1987 بجرادة إذ تمّ حرقه.

ولا ينجو التلاميذ حين قيامهم بالإضرابات وتحركات نضالية كما حدث إبّان الحرب الإمبريالية ضدّ العراق، من مواجهتهم بالتهديد والترهيب وصولا إلى مداهمة الثانويات والدّاخليات والإعتداء عليهم و القيام باعتقالات في صفوفهم ومحاكمتهم، وكما يحدث حاليا في كلّ من آسفي وإفران والفقيه بن صالح والقصيبة والحسيمة ...إلخ على إثر الإحتجاجات الأخيرة.

أمّا الطلبة فإضافة إلى التطاول على حقّهم النقابي، من خلال الحظر العملي لـ إ.و.ط.م وبولسة الجامعة، فإنهم يلاقون من العسف والتنكيل على يد قوات القمع الكثير، ولا تمرّ سنة دراسية دون محاكمات لأطر ومناضلي إ.و.ط.م والزج بهم في السجون. ومع بداية السنة الجامعية الجارية ظهر أسلوب جديد نوعيا يتمثّل في استعمال وتواطؤ جهاز البوليس مع تنظيمات فاشستية تتستر وراء الدين الإسلامي بهدف إرهاب مناضلي إ.و.ط.م. والذي نتج عنه العديد من الضحايا والمعتقلين واستشهد على إثره المناضل المعطي أوملي.

ويطبع تعامل السلطة مع المسيرات والمظاهرات الإفراط في العداء الكامل، فحالات المنع هي السائدة الى درجة أنّه من النادر جدا أن يسمح للأحزاب الشرعية والنقابات بتنظيمها، وحتّى في تلك الحالات تفرض عليها شروط وتقنينات غاية في الإجحاف.

أمّا التي تتمّ بدون ترخيص، فيكون مآلها القمع الأسود، ونذكر هنا بحالات سكان أحياء القصدير المهددين بالترحيل القسري أو الذين تهدم براريكهم، وحالة العمّال المضربين كما حدث مؤخّرا للعامل النعايمي الذي استشهد على إثر تدخل عنيف للقوات البوليسية لمنع تقدّم مسيرة سلمية كانت متجهة إلى القصر الملكي بالرباط بعد أن استنفذ العمال المضربون خلال شهور كلّ الإمكانيات من أجل تقاضي أجورهم المجمدة لأكثر من نصف سنة!! وحالات الفلاّحين الذين يُسطى على أراضيهم أو الذين يشتكون من التسلّط والعزل الخانق ومن غياب أبسط الخدمات، حيث يقومون بمسيرات نحو العمالات أو نحو العاصمة.

ويحدث أن تواجه المظاهرات السلّمية بالرصاص الحي، كما جرى لطلبة فاس سنة 1988 حين تظاهروا تضامنا مع الشعب الفلسطيني، إذ سقط من بينهم شهداء (زبيدة خليفة و عادل أجراوي) وجرحى... ولا يسلم المشاركون في المظاهرات مهما فات عليها من زمان من المطاردات البوليسية.

أمّا الإنتفاضات التي سجّلت خلال فترة الإستعمار الجديد، بدءا بانتفاضة الرّيف في 58/59، مرورا بانتفاضات الدار البيضاء سنتي 1965 و 1981، وأولاد خليفة سنة 1971، ومراكش وشمال المغرب سنة 1984، وصولا إلى انتفاضة 1990 بكلّ من طنجة و فاس وغيرهما، فعوّدنا النظام بالإضافة إلى فرض حالة الطوارىء والقمع الشرس وتنظيم محاكمات صورية وإصدار أحكام خيالية تحسب أحيانا بالعقود والقرون في حق الكثير من أبناء شعبنا، على إغراقها في الدّماء باستعمال كلّ أنواع الأسلحة من رشاشات ودبابات وطائرات مروحية. ولا يضاهيه في ذلك سوى المجازر الصهيونية ضدّ الشعب الفلسطيني و مذابح سويتو المقترفة من طرف النظام العنصري بجنوب إفريقيا.

وأدهى ما في الأمر أنّ تلك المجازر لا تتبع بالتصدّي للأسباب الحقيقية التي كانت وراءها، بل بالمزيد من تعزيز قوات القمع من خلال تفريخ العمالات والولايات والمخافر القمعية،

والرّفع من مستوى التكوين البوليسي لأجهزة القمع المخزنية.

وتعاني حرية التعبير والنشر المحدودة أصلا من المزيد من التضييق عليها. ومن الجاري به العمل ملاحقة الصحفيين والمراسلين للجرائد الدمقراطية ومتابعتهم بسبب ما يكتبونه عن الواقع الإجتماعي المتردّي وعن المظالم والخروقات، ومنعهم من إجراء التحقيقات وتجريدهم من أدوات عملهم.

ولرجال السلطة كامل الصلاحية في مناطق نفوذهم للقيام بحجز صحيفة أو منع توزيعها في حالة تعرّضها للواقع المزري للجماهير الشعبية وفضحها لفساد ولشطط السلطة.

وزيادة على التهديد بالتوقيف، يصل الأمر بالسلطات المركزية إلى منع مجلاّت وجرائد وكتب، أو الدّفع بها إلى التوقّف، ونذكر من بينها في السنوات الأخيرة كلاً من : المحرّر، المسار، التحدّي، أخبار السوق، الهدهد، المقدمة، الجسور، البديل، الزمان المغربي، الثقافة الجديدة، لاماليف، السبيل، الجماعة، المواطن... بل وتُنظم أحيانا محاكمات الصحفيين ومدراء الجرائد، وإصدار أحكام وغرامات في حقّهم كما حدث لـ: الرّأي، المسار، العلم، الإتحاد الإشتراكي، الأسبوع الصحفي، أسرار...

ولا تنجو العديد من المجلاّت والجرائد الدّولية من المنع من دخول البلاد، وحتّى المسموح بها يتمّ منعها من حين لآخر حسب محتويات العدد.

ويعمّ الفساد الإدارة المغربية، بحيث أنّ الحصول على بعض الأوراق الإدارية البسيطة والخدمات يتطلّب من صاحبها في الكثير من الحالات دفع رشاوي.

وتتعدّد أشكال نصب السلطة وأعوانها للمواطنين، فمن تقاضي الرّشاوي وفرض تقديم العون والزكاة وشراء تذاكر السهرات واليوميات واليانصيب، والمساهمة في تمويل الحفلات الرسمية.. إلى فرض تغطية تكاليف بعض عمليات الإصلاح والتشجير وحتّى السطو على ممتلكات المواطنين وتخريبها.

أمّا أثناء إحياء المناسبات الرّسمية أو قيام مسؤولين بتدشينات أو زيارات لمنطقة ما، فعوّدتنا السلطة على الإمعان في البهرجة والفخفخة، ينزل ثقلها على كاهل الجماهير الشعبية. إذ يفرض على أصحاب الشاحنات والحافلات استقدام المواطنين، وعلى الفلاحين جلب الخيام والزرابي والخيول والخرفان... ينضاف إلى ذلك إلزام المجموعات الفنائية والفرق الفلكلورية بالحضور. ويصل الأمر –في حالة عقد المؤتمرات– إلى إخلاء أحياء بكاملها من السكان وعسكرة المدن الحاضنة لها.

وبغية ضمان استمرار تأطير أجهزة القمع وعلى رأسها وزارة الداخلية للبوادي ولتركها في نفس الآن بعيدة عن أيّ نشاط سياسي أو نقابي، يظلّ الأسلوب الأنجع في ذلك هو الحفاظ عليها تحت كابوس الخوف والإرهاب عبر نهج أسلوب القهر والإضطهاد في أبشع صورهما.

ويتعامل مشابه في القسوة لما هو منتهج في البوادي، يتصرّف رجال السلطة مع أصحاب الحرف الهامشية وعلى رأسهم الباعة المتجولون، إذ إضافة إلى تعرّضهم بشكل دائم للإبتزاز والمطاردة تتلف وتُحرق عرباتهم ويُسطى على معروضاتهم ويتعرّضون للضرب والإهانة أمام الملأ، وللإعتقال والتعذيب داخل المقاطعات ومخافر الشرطة، ولا يستثنى من ذلك: العجزة والأرامل والأطفال.

ويقابل تظلُّم المواطنين من التصرفات الجائرة لرجال المخزن والنفوذ، التهديد والإعتداء واختلاق المشاكل، وقد يتحوّل الضحية إلى ظالم و يُزجّ به في السجن.

كما قد يتعرّض المواطن للإعتقال بسبب أو بدونه، ويقضي ساعات أو أيّام عديدة في أحد مخافر الشرطة دون أيّ سند قانوني، ويحدث هذا بالأخص على إثر الحملات الرّوتينية والعشوائية التي تباشرها السلطة، إذ تحاصر أحياء كاملة، ويتم جمع كلّ من هبّ ودبّ.

أمّا اعتقال "المشتبه فيهم"، فيتمّ بشكل عام دون مراعاة أبسط القواعد القانونية، فالمؤسّسات تنتهك حرماتها، وتداهم المنازل في ساعات متأخرة من الليل، ويحدث أن يُشرع في ضرب الضحية واستنطاقه منذ لحظة القبض عليه. وإذا كان غائبا يتم الإنتقام من بعض أفراد عائلته أو حجزهم كرهائن، واحتلال المنزل لأيام عديدة.

أمّا التعذيب داخل المراكز السلطوية فيجري بشكل روتيني، إذ بمجرّد ما يصل المواطن يسلب من أبسط حقوقه بل وهويته كإنسان.

وتتميّز أماكن الإعتقال هاته بالرطوبة والتعفن وغياب الأفرشة ووسائل النظافة البسيطة والماء. وتنحصر تغذية المعتقل في خبزة يابسة. ويمنع كليا من أيّة زيارة ولا تسلّم له التغذية التي تأتي بها عائلته ، بعد نهيها طبعا، الاّ بعد الإنتهاء من التحقيق وبعد تأدية الرّشوة عنها.

ويشمل التعذيب، الذي يصاحب التحقيق، مختلف أجزاء الجسم دون تمييز، بدءاً بالضرب العشوائي بطرح المعتقل أرضا، أو وضعه في أوضاع ملتوية تتعدّد تسمياتها ودرجاتها (الفلقة، التعليق، الطيارة، البيضاء...)، ولتكثيف الضغط على الرّئتين تستعمل أحيانا الرّافعة le cric، إلى الخنق باستعمال مواد كيماوية ومياه متعفنة، وزرع الكهرباء في الأماكن الحساسة (الأذنين، اللّسان، الجهاز التناسلي...).

وهكذا فإضافة إلى الأضرار النفسية البليغة وحالات الإغماء والإصابات برضوض وجروح متفاوتة الأخطار، يخلّف التعذيب عاهات وكسور وحالات للشلل، بل إنّ الأمر يصل إلى إزهاق أرواح بشرية وهذا ما لم تستطع أن توقفه الإجراءات الشكلية والمناورات الرسمية المتعلقة بالحراسة النظرية التي تمّت مؤخرا.

هذا وبالرغم من السرية التامة التي تحيط بها الأجهزة القمعية حالات القتل التي تتم في ضيافتها وتهديدها للشهود وعائلات الضحايا، فإن بعض الحالات تجد لها صدى في الصحف الوطنية. وهكذا سجلت سنة 1988 موت ما لا يقلّ عن 12 معتقلا في ضيافة السلطة، وسنة 1989 أزيد من 16 حالة و سبع حالات في 1990 و 10 في عشرة الأشهر الأولى من 1991.

ولعل الفصل الأكثر مأساوية فيّ مسألة خرق حقوق الإنسان بالمغرب يتجسّد في قضية المختطفين العسكريين الذين أقبروا أحياء في المعتقل السري لتازمامارت منذ 1973، في ظروف تتميّز بالحرمان الشامل من الحقوق حتّى الطبيعية منها الشيء الذي أدّى الى وفاة 30 فردا من أصل 61 وإصابة المتبقين بالعديد من

الأمراض العضوية والنفسية والعقلية. ولولا الضغط القوي الذي مارسته الأوساط الحقوقية والإنسانية في الخارج وبعض الدول الغربية لكان مصيرهم الهلاك. إذ فرض على النظام إخراجهم من ذلك الجحيم وإطلاق سراح من أنهوا مددهم السجنية ونقل إثنين الرايس وعاشور إلى السجن ليقضوا ما تبقى لهم من العقوبة بعد تخفيضها من المؤبد الي 30 سنة!؟

وفي ظروف مأساوية مشابهة يقضي في معتقل قلعة مكونة 800 فردا من المختطفين الصحراويين المتعاطفين مع جبهة بوليساريو و معتقلين مغاربة آخرين.

وممّا لاشكّ فية أنّ الجنود والضباط المغاربة الذين رفضوا في السعودية الذهاب لمقاتلة الجيش العراقي و 1290 من العسكريين الذين سلمتهم السلطات الجزائرية إلى المغرب بعد فرارهم ضمن مجموعة تتكوّن من 2250 فردا من منطقة المحبس، رغبة منهم في المساهمة في الدفاع عن العراق وشعب العراق، يلاقي الناجون من تنفيذ حكم الإعدام نفس المصير في معتقلات سرية أخرى.

و حتى في المحاكم يتواصل هضم حقوق المواطنين الفقراء، فالقضاء يتميز بالفساد و فقدان الإستقلالية عن الأجهزة القمعية و المخزنية، و يبدو ذلك بشكل سافر في المحاكمات السياسية.

فالمحاكم تنطلق من كون ما هو مدوّن في المحاضر صحيح، و لا تكلف نفسها عناء البحث في الظروف التي أنجزت فيها تلك المحاضر، و كيف انتزعت الإعترافات من الأثناء ، مهما ألح المعتقل و محاميه على ذلك و مهما كانت علامات التعذيب بادية.

و يطبع سير الجلسات السرعة، بل الإفراط فيها أحيانا لتتوج بأحكام جائرة فالرؤساء يحصرون في الغالب إجابات المتهمين في تأكيد أو نفي ما هو متضمن في المحاضر، و يحرمونهم من مختلف الحقوق ، و حتى حقوق الدفاع تداس ، و هو ما يشكل مثار احتجاج المحامين في الكثير من الحالات.

و داخل السجن تتخذ عملية محق إنسانية الإنسان و دوس كرامته أشكالا أخرى ، تتمم ما سبق اقترافه في حقه من تجاوزات في مخافر القمع و المحاكم القروسطية ، فتفتيش السجناء الجدد يتخذ في الغالب طابعا استفزازي، و بعد توجيه التحذيرات المصاحبة بالتهديد، يشرع أحيانا في حلق الرؤوس بطرق مهينة، و لا يستثنى من ذلك إلا من تبدو الإستفادة من عطاءاته قائمة حسب تهمته أو وضعه الإجتماعي.

و بعد توزيع البطانيات على السجناء و التي لا تعدو كونها عبارة عن بضع خرق بالية ، أية في الرقة ، و غير كفيلة بوقاية صاحبها من البرد ، يفرز السجناء حسب المقاييس السالفة الذكر، و يوزعون على العنابر و الزنازن .

و نظرا لكون الطاقة الإستيعابية للسجون الرسمية لا تتسع لأزيد من 7000 سجين، و أن عدد القارين بها هو 32500، عدا عشرات الآلاف التي تدخل و تخرج كل سنة ، فإنه سيتضح جليا كم هي عالية نسبة الإكتظاظ بها، و من ثم كم هو صعب الحصول على شبر من الأرض يمكن الجلوس و النوم فيه، و هكذا يجد السجين نفسه مضطرا لاتباع مختلف السبل للظفر بمكان يتسع لجسده و أمتعته و لو تطلب الأمر كراءه أوشراءه.

و بما أنّ الغالبية العظمى من السجناء منحدرة من أوساط فقيرة و مهمشة ، فإنهم هم الذين يؤدون غاليا ثمن ذلك؛ إذ يكدسون بالعشرات داخل عنابر ضيقة و في شروط لا تستطيع تحملها حتى الحيوانات، إلى درجة أن هناك ممن يقضون الليالي و الأسابيع واقفين أو جالسين في المراحيض، قبل أن ينتقلوا إلى أوضاع يكون فيها الإنسان شبه معلب بحيث لا يستطيع التحرك أثناء النوم أو تغيير وضعيته ، ولا يفلح الفرد من الخروج من هذه الوضعية الجهنمية إلا بعد مدة طويلة. و يضطر السجناء من شدة الضيق إلى استعمال النوافذ للسكن و المبيت، و إلى نصب أسرة معلقة في الهواء أثناءالنوم. وحتّى بالنسبة للذين يتوفّرون على أمكنة، فإنّهم لا يخلدون للنوم الا حين يشتد بهم الإرهاق أو تحت تأثير المخدرات، وذلك بسبب الضجيج والمشادات الكلامية والشجارات التي تكاد لاتنقطع حتّى ساعات متأخرة من الليل.

ويسود الزنازن والعنابر أجواء غير صحية، حيث الروائح الكريهة تمتزج بنختلف أنواع الدخان، إذ إضافة إلى السجائر والحشيش يقوم السجناء بحرق كلّ ما يجدونه لتسخين أو طهي الطعام.

وتجد الحشرات مرتعا لها وسط السجناء، وتتفشى الأمراض وخاصة المعدية منها كالجلدية والتناسلية وأمراض الصدر...

ولا تقدّم للمرضى أدنى الخدمات الطبية الاّ بمقابل، ومن لا يستطيع ذلك فغالبا ما يترك يواجه مرضه الذي قد يؤدّي به إلى الهلاك.

وفيما يخصّ الزيارة، تضطرّ عائلة السجين، قبل السماح لها بدخول المزار، إلى الإنتظار الطويل والإزدحام وتحمل استفزاز وإهانة الحراس والمسؤولين والى دفع الرشاوى ...

وتملأ المزارات، رغم ضيقها، بعشرات الزوار إلى حدّ يصبح من الصعب إن لم يكن مستحيلا التواصل بين السجين وعائلته. وتتراوح مدّة الزيارة بين 10 دقائق و نصف ساعة كلّ أسبوع، دون الاكتراث للمسافة التي قطعتها عائلة السجين، وقليلون هم السجناء الذي يسمح لهم أحيانا بالزيارة المباشرة لأطفالهم.

ويعتمد السجناء، في تغذيتهم و مستلزمات العيش الأولية، على ما تجلبه لهم أسرهم. ومن ليس في استطاعته ذلك واضطرّ إلى الإكتفاء بما تقدمه إدارة السجن، فإنّه لا يلبث أن يصاب في جهازه الهضمي. فالوجبات الغذائية تفتقد إلى أبسط شروط النظافة، والمواد المحدودة التي تحتوي عليها هي من أكثر الأنواع رداءة.

أمّا ما يسمّى بـ"الدّوش" فيفتقد في الغالب الى السخونة الضرورية إن لم يكن معطوبا، ويتم الإستحمام في ظرف جد وجيز، و يتناوب على الرشاشات القليلة العشرات من السجناء.

ويطبع، على العموم، معاملة الحرّاس و مسؤولي السجون للمعتقلين الفضاضة والقسوة والإبتزاز. فالسجين عرضة في أيّ لحضة ولأتفه الأسباب للشتم والضرب. وأدنى احتجاج يعرّض صاحبه للانتقام والعقاب والتعذيب والكاشو...

أمّا المسؤولين الإداريين، إضافة الى التلاعب وسرقة المواد المخصصة للسجناء، فتجدهم في الغالب وراء عمليات الإتجار في المخدرات

والخمور داخل السجن.

وبدون أدنى تردد يمكن الجزم بأنّ السجون المغربية، إضافة إلى كونها مؤسسات لتحطيم شخصية الإنسان ومحوها على الطريقة المخزنية، فإنها عبارة عن مدارس للإنحراف بامتياز...

وإذا كان يفترض أن يتوفر الحراس على حدّ أدنى من المعرفة التربوية والنفسية والسلوك القويم، فهم بدورهم يساهمون في تفشّي الإنحراف، ويحتاج أغلبهم ، قبل السجناء، إلى إعادة التربية والتكوين.

إنّ شروط العيش القاسية المشار إليها تدفع السجناء إلى اللّجوء في أحيان كثيرة الى طرق انتهازية للتخفيف منها. لكن يحدث أيضا أن ينتفض سجن بأكمله، كما جرى في السنوات الأخيرة في كلّ من سجون أوطيطا و لعلو والعادر وقبلهم في سجني الصويرة و المركزي بالقنيطرة. لكن يبقى الطابع الغالب في ذلك هو الإحتجاج الفردي اليائس كتقطيع الشرايين ومحاولات الإنتحار الأخرى، بالرّغم من تسجيل في السنوات الأخيرة، وبفعل تأثير التحركات النضالية للمعتقلين السياسيين، لجوء السجناء في بعض الأحيان لسلاح الإضراب عن الطعام ومكاتبة الصحف الوطنية بصدد أوضاعهم.

أمّا بصدد تعامل النظام مع المناضلين الجذريين والقوى الثورية، فسجلُّه أسود وحافل بالجرائم. فلقد نهج ولازال كلّ السبل لتصفيتهم سياسيا واجتثاثهم، بما في ذلك استعمال أحط الأساليب من دعاية مغرضة وتجريم وتشويه.. وصولاً إلى أكثر الأساليب وحشية ودموية من اختطافات و تصفيات جسدية و إعدامات والتعذيب حتى الموت والإقبار في السجون.

فلقد عرف المغرب منذ الإستقلال الشكلي، سقوط المئات من الشهداء برصاص الأجهزة القمعية للنظام، أو تحت سياط الجلاّدين في المعتقلات السرية والعلنية، واختطاف وتعذيب الآلاف من المناضلين ولازال مصير عدد منهم مجهولا، وتنصيب محاكات صورية لهم وإصدار أحكام جدّ قاسية في حقّهم تتراوح من الشهور والسنوات والعقود الى المؤبد والإعدام.

ولا تخلو سنة من السنوات من تنصيب محاكمات سياسية لمناضلين إلى درجة أنّ معدّلها بات يقدّر بأربع محاكمات سنويا خلال العقود الثلاثة المنصرمة.

ورغم ذلك يرفض النظام المخزني الإعتراف للمعتقلين السياسيين بهويتهم، ويترجم ذلك من خلال محاولة معاملتهم كسجناء الحق العام ، و السعي لتشويه سمعتهم وقضاياهم أمام الرّأي العام الوطني والدولي. وهو ما تصدّى له المعتقلون بحزم، وخاضوا من أجله العديد من المعارك النضالية الشاقة والطويلة وقدموا تضحيات كبيرة وسقط من أجلها شهداء (نذكر من بينهم سعيدة، الدريدي، بلهواري، اشباضة، المسكيني...) ومعطوبين ومرضى. واستطاعوا بفضل ذلك نسبيا من فرض بعض المطالب وأن يكتسبوا احترام وتقدير الرّأي العام الدموقراطي والحقوقي في الداخل والخارج، الذي أصبح إضافة إلى مساندة مطالبهم المشروعة، يتبنّى شعار إطلاق سراحهم، الشّئ الذي فرض على النظام المغربي القيام ببعض التنازلات عبر إطلاق سراح جزء يسير من المعتقلين السياسيين وتنظيم مهزلة ترحيل الرفيق أبراهام السرفاتي إلى فرنسا، في الوقت الذي لازال يحتفظ في سجونه القروسطية العلنية بما يناهز الـ800 معتقلا سياسيا.

هذا ويتم الإستمرار في الإنتقام من المعتقلين السياسيين حتى بعد إطلاق سراحهم، إذ يعانون من المضايقات والإستفزازات السلطوية وحتّى الإعتداء أحيانا، والحرمان من استرجاع وظائفهم، ومن الحصول على بعض الوثائق الإدارية كالبطاقة الوطنية وجواز السفر...

وأخيرا، يمكن أن نستنتج ممّا ذكر، بأنّ الجماهير الشعبية هي التي تنال القسط الأوفر من الخروقات، لكن مع الأسف الشديد ورغم التنامي الملحوظ الذي عرفه النضال الحقوقي ببلادنا في السنوات الأخيرة، فإنّه لازال محصورا في النخب السياسية والفئات المثقفة، ولم يتوسّع ليشمل هاته الجماهير المهمشة، ولازال مطبوعا بالتشتت بدل تغليب الوحدة.

من هنا فالمطرح على المهتمين والعاملين في ميدان حقوق الإنسان:

- الإنفتاح بشكل أكبر على نضالات واحتجاجات الجماهير الشعبية والخروقات التي تتعرض لها، وتقديم كل أشكال الدعم لها، ونبذ كلّ أشكال الوصاية والنيابة عنها في النضال، ليحلّ محلّه العمل وسطها بدأب ونفس لتتمكّن الجماهير نفسها من الدفاع عن حقوقها وتطوير أشكال مواجهتها للقمع.

- نبذ الحلقية والحسابات السياسية الضيقة وعقلية التحكم والهيمنة، والعمل على أن يسود التعامل الدموقراطي بين مختلف المكونات، وأيضا في انتداب الهيئات المسؤولة من القاعدة إلى القمّة.

- التركيز على النضال المشترك بين الجمعيات الحقوقية والهيئات المهتمة بحقوق الإنسان، والعمل على تطوير وتوسيع التنسيق فيما بينها، كما حدث عند بلورة الميثاق الوطني لحقوق الإنسان، والحرص على أن يشمل ذلك جميع الفروع و كلّ المستويات.

- تكثيف الضغط على النظام من أجل فرض المزيد من التنازلات، كما أثبتت التجربة ذلك، واستنهاض جميع القوى من أجل فرض إطلاق جميع المعتقلين السياسيين ورجوع المنفيين والكشف عن مصير المختطفين مدنيين وعسكريين.

عبد اللطيف

راسلوا مجلتكم وساهموا في توزيعها والتعريف بها

بعض متطلّبات صمود الطبقة العاملة

يطرح النضال النقابي العمالي في الفترة الأخيرة، على الديمقراطيين المغاربة العاملين وسط الطبقة العاملة أو المرتبطين بها أو المتتبعين لنضالاتها، العديد من المهام التي يقتضيهاتعزيز وتوفير مقومات صمود العمال والشغيلة عموما في مواجهتهم للحرب التي يخوضها ضدهم أعداؤهم الطبقيون.

إن الأوضاع المعاشية والإجتماعية المتردية التي يعاني منها العمال، وغياب أية حلول عملية لتلك الأوضاع في المستقبل المنظور، والتجاهل المطلق الذي تواجه به نضالاتهم ومطالبهم سواء من طرف الدولة كمشغل أساسي في القطاع العام أو من طرف أرباب العمل وأصحاب الشركات في القطاع الخاص، كل هذه عوامل تدفع الطبقة العاملة والشغيلة إلى المزيد من تصعيد نضالها لفرض مطالبها المشروعة وبالتالي ترشيح الوضع الإجتماعي إلى المزيد من التوتر.

إن إلقاء نظرة سريعةعلى المسلسل الكفاحي الذي أطلقه الشغالون والعمال منذ أواخر الثمانينات، مرورا بالإضراب التاريخي العام ليوم 14 دجنبر 1991، واستمرار هذا الكفاح إلى اليوم، يبرز بجلاء التطورات الهامة التي صاحبت ذلك المسلسل، والتضحيات الجسيمة التي قدمتها الطبقة العاملة وما زالت مستعدة لتقديمها من أجل الحفاظ على ما تبقى من مكتسباتها وفرض مطالبها العادلة.

فحركة الإضرابات تنامت واتسعت رقعتها حتى كادت تشمل كافة القطاعات الأساسية والحيوية سواء كانت قطاعات اجتماعية خدماتية ، كالصحة والتعليم والبريد والنقل الحضري...الخ أو تعلق الأمر بالقطاع المنجمي أو الصناعي. وتتسم بعض المعارك العمالية في إطار هذه الحركة بطول نفسها وقساوة الظروف والشروط التي تدورفيها (إضراب عمال منجم إيميضير، والنقل الحضري بالدارالبيضاء كنموذجين)، مما يتطلب من العمال ومن عائلاتهم تضحيات جسيمة ومعاناة كبيرة تنضاف إلى المعاناة التي يعيشونها بفعل أوضاعهم الإجتماعية المتدهورة أصلاً. وسجلت الفترات الأخيرة أيضا تعدد الإضرابات القطاعية إما على الصعيد الوطني (التعليم؛ الصحة؛ البريد؛ الفوسفاط) أو على مستوى المدينة الواحدة . وصاحب هذه الحركة الإضرابية تنوع في أساليب وأشكال النضال، كالإضراب التضامني العام على مستوى المدينة (1) ، أو أسلوب الإعتصام أمام العامل (2) أو أسلوب المسيرات السلمية (3). إن هذه الأشكال والأساليب النضالية تبرهن على أن الشغيلة المغربية وعلى رأسها الطبقة العاملة، قادرة وفي كل الظروف على إيجاد وخلق وسائل وأدوات النضال الملائمة لصد هجومات أعدائها الطبقيين.

لا شك أيضا أن تطور مسلسل كفاح العمال، كان من ورائه، إضافة للأوضاع المادية والإجتماعية المزرية للعمال، الإنتعاش النسبي للحركة النقابية، وخصوصا تأثير التنسيق بين الإتحاد العام للشغالين بالمغرب وبين الكنفدرالية الديمقراطية للشغل وإثبات هذه الأخيرة لنضالية عالية. وبغض النظر عن الحسابات والخلفيات السياسية الواضحة التي حكمت وتحكّمت في مسلسل التنسيق بين هتين المركزيتين، وعن طابعه الفوقي البارز، إلا أن تأثيره في تطور النضال النقابي للشغيلة يظل في عموميته إيجابيا. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن ابتعاد الإتحاد المغربي للشغل الذي يبقى إلى حدود الآن أهم وأكبر مركزية نقابية من حيث تمثيليته للطبقة العاملة، وعدم اندماجه في ذلك المسلسل سيبقى عائقا أمام تطور الوحدة النضالية للعمال بشكل خاص، والنضال النقابي العمالي بشكل عام.

بمقابل التطور الملحوظ في النضال النقابي، لا زال مسلسل القمع والإرهاب والإنتقام من العمال حاضرا بكل ثقله، بل إنه يتطور بشكل أكثر خطورة من السابق، ويهدف بالأساس كسر عزيمة وصمود العمال. فمعظم المعارك التي خاضوها حتى الآن كانت مصاحبة بشكل أو بآخر بالتنكيل بهم وقمعهم وبمختلف الإجراءات الزجرية والإنتقامية منهم. إن السلطة المخزنية عبر أجهزتها القمعية المتنوعة ، والباطرونةعبر تسخيرها وتجنيدها للعصابات المسلحة(4)، لايوفران أي جهد ،في شروط الصراع النقابي الحالية ، لزرع الرعب في نفوس العمال لصدهم عن النضال وتيئيسهم منه، فكل الوسائل التي تمكنهم من الوصول إلى هذه الغاية متاحة؛ بدءاً من التدخل المباشرلقوات البوليس أو اعتقالهم ونصب المحاكمات الصورية لهم، ومداهمة بيوتهم لإرغامهم على الإلتحاق بالعمل (5) أو الهجوم على المقرات النقابية و منع العمال من الإلتحاق بها، إنتهاء بالعقوبات المتعددة كالطرد من العمل والإنتقالات التعسفية.

إن هذا المسلسل الإرهابي والخرق المتعدد الأشكال للحريات النقابية الذي تدور في ظله معارك الشغيلة والهادف الى تركيعها واستسلامها وكسرصمودها، يوضح من جانبه الشروط القاسية التي يناضل في إطارها العمال، ومدى جسامة التضحيات التي يبذلونها في سبيل تحسين شروط عيشهم. إن ذلك يطرح بحدة على جميع المناضلين الديمقراطيين بمختلف توجهاتهم النقابية والسياسية مسؤولية النهوض بمهامهم في تعزيز صمود العمال وإيجاد كل الوسائل المادية والمعنوية لتوفير مقومات ذلك الصمود.

إن المهمة الأولى التي تفرضها الشروط الملموسة الحالية للصراع النقابي، وبالنظر لطول نفس ومدة بعض الإضرابات، ولتفشي ظاهرة طرد العمال بسبب نشاطهم النقابي، كل ذلك يجعل من واجب التضامن المالي مع العمال في الظرف الراهن حاجة ملحة وضرورية حتى يتمكن المضربون منهم أو المطرودون من تحمل بعض المصاريف الضروريةاليومية (الغذاء ـ مصاريف السكن ...). فمن واجب المناضلين الديمقراطيين سواء منهم المنتمون أصلا للطبقة العاملة أو الذين يعملون في قطاعات أخرى أن يبادروا إلى خلق

صناديق للتضامن المالي مع العمال، وأن يكثفوا من هذه المبادرات، وفي نفس الوقت أيضا أن يعملوا على تعزيز الصناديق الموجودة داخل النقابات المناضلة وأن يحرصوا على تسييرها بشكل منظم وديمقراطي، تفاديا لتكرار بعض التجارب اللاديمقراطية في هذا الباب.

على المستوى الإعلامي والدعائي، إن واقع النضال العمالي يفرض اليوم وأكثر من أي وقت مضى الترفع في هذا المجال عن الممارسات الحلقيةالمقيتة التي لا تخدم بتاتا مصلحة الطبقة العاملة وعموم الشغالين. فمن المؤسف حقا أن نلاحظ أن جزءا من الصحافة الوطنية لا يزال يتعاطى في تغطيته الإعلامية مع النضالات العمالية بشكل تجزيئي. فانطلاقا من حسابات نقابية وسياسية ضيقة يتم تجاهل العديد من المعارك النقابية لا لشيء إلا لأن العمال يخوضونها في إطار مركزية نقابية أخرى غير تابعة للحزب الذي يتحكم في إصدار هذه الجريدة أوتلك . من هنا ونظرا لما يكتسيه الجانب الإعلامي والدعائي بصفة عامة من أهمية قصوى في الرفع من معنويات العمال وتأثيره في تعبئتهم وفي تعزيز صمودهم أثناء الإضراب ، يتوجب على المناضلين الديمقراطيين الذين يضعون مصلحة العمال ووحدتهم الحقيقية فوق أي اعتبار آخر، أن يعملوا على إبداع الأشكال الدعائية التي تتطلبها الشروط الملموسة الحالية للصراع النقابي، في هذا الإطار من الممكن مثلا تكثيف الدعاية الشفوية، واعتماد الدعاية السمعية (الكاسيط مثلا)، وفي نفس الوقت استعمال واستغلال المنابر الديمقراطية العلنيةالموجودة والدفع بها للإلتصاق أكثر بواقع العمال وبنضالاتهم ، كإصدار ملاحق خاصة بمعمل أو قطاع أو إضراب ثم بيعها نضاليا بشكل واسع لعمال المؤسسة أو القطاع المعين.

في مجال الحريات النقابية، التي تشكل بدورها إحدى المحاور الأساسية التي يدور حولها الصراع النقابي الذي تخوضه الطبقة العاملة ويستميت العمال في الدفاع عنها في الظرف الراهن. إن واقع هذه الحريات واعتداءات المخزن والباطرونةتواطئهما عبر عصاباتهما المسلحة لإهدارها، يفرض على جميع الديمقراطيين تجاوز النواقص التي تعتري العمل في هذا الميدان. نعتقد أن الوقت قد حان لكي تعمل الجمعيات الحقوقيةعلى الإقتراب أكثرمن مشاكل العمال، خصوصا المتابعة والإهتمام الجديين بالحق النقابي وحق الإضراب، والعمل على الفضح المكثف للخروقات التي يتعرضان لها يوميا. لقد أبرزت التجربة الملموسة من خلال الإعتصام التضامني لعائلات المعتقلين السياسيين بالمقر المركزي للإتحاد المغربي للشغل بالدار البيضاء مع أبنائهم أثناء إضرابهم عن الطعام، مدى فائدة وجدوائية العمل الحقوقي وسط العمال، ومدى قابليتهم وحساسيتهم واستحابتهم لهذا العمل.

من جانب آخر وفي ارتباط مع كل المهام المذكورة أعلاه، وفي إطار بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهيربصفة عامة، فإنه مطروح بالنسبة للمناضلين الذين يعملون وسط الطبقة العاملة، الشروع في بناء اللجان العمالية القاعدية داخل المعامل وفي كل مواقع الإنتاج. لقد أبرزت بعض التجارب الملموسة رغم هشاشتها عن فعاليتها وأهميتها في صمود العمال في وجه أعدائهم الطبقيين، وشكلت أيضا حصنا لهم ضد البيروقراطية والإنتهازية السياسية. وسيكون من المفيد أيضا، وتجاوزا لأية نزعة عمالية ضيقة، وحتى تستفيد الطبقة العاملة بشكل منظم في صراعها الحالي من كافة الإمكانيات والطاقات النضالية الموجودة خارجها، سيكون مفيدا خلق إطارات للعمل معها، إما في شكل لجان دائمة داخل نقابات أو قطاعات أو حتى داخل أحياء معينة تعمل على الإرتباط بالعمال عن طريق برامج وخطط عمل كفيلة بتطوير العمل مع الطبقة العاملة من خارجها كطبقة، أوعبر تشكيل لجان مؤقتةللعمل معها، في فترات محددة، أثناء الإضرابات مثلا، إما في قطاع أوفي مدينة، أو داخل إطارات معينة، جمعوية أو نسوية أو حقوقية، للتضامن مع العمال في إضراباتهم أوإعتصاماتهم، خصوصا على المستويين الإعلامي الدعائي والدعم المالي.

(1) : أمثلة عن الإضراب التضامني العام على مستوى المدينة : ـ إضراب عام لعمال المؤسسات الصناعية باقليم بن اسليمان يوم 92/1/6، دعت له ك.د.ش. تضامنا مع عمال شركة كوماموسي المطرودين بشكل غير قانوني ـ إضراب عام بمدينة المحمدية يوم 12/26/ 92، دعا له إ.م.ش. تضامنا مع ضحايا الطرد التعسفي . ـ قرار ك.د.ش. خوض إضراب عام بالدار البيضاء تضامنا مع عمال النقل الحضري بهذه المدينة .

-إضراب تضامني لعمّال قطاع الكيماويات بالدار البيضاء في إطار إ.م.ش تضامنا مع إضراب عنّال "ديمابلاست" الذى دام أكثر من سبعة أشهر.

(2): أمثلة عن أسلوب الإعتصام : - اعتصام عمال معمل SOM منذ بداية يناير ـ اعتصام عمال الفوسفاط بابن جرير يوم 92/2/7 ـ اعتصام عمال إيكوز بكل من واد زم وقصبة تادلة ـ اعتصام عمال فرتيما يوم 92/2/5 ـ اعتصام لا محدود لعمال كوماموسي ....

(3): بعض المسيرات السلمية : ـ مسيرة ومظاهرة عمال بالدي بالرباط ـ منع مسيرة رجال الصحة بالرباط ـ منع مسيرة عمال الفوسفاط بخريبكة .

(4): نماذج من تدخل قوات القمع واعتقال العمال ومحاكمتهم : ـ مقتل العامل النعايمي محمد على إثر التدخل الوحشي لقوات السيمي لقمع المسيرة السلمية لعمال بالدي ... ـ اعتقال الكاتب العام لنقابة معمل الأكياس العصرية والتلفيف العصري بفاس و6عمال آخرين يوم 3يناير وتقديمهم للمحمة في نفس اليوم ـ تقديم 3 عمال أمام محكمة بني ملال يوم 1/29 ـ مداهمة الدرك لمنازل عمال كوماموسي واعتقال العديد منهم .

(5): مثال عن هجوم العصابات المسلحة من طرف الباطرون ، وهو الهجوم الذي تعرض له عمال شركة الأكياس العصرية يوم 92/1/2 من طرف عصابة مسخرة من الإدارة ومن أبناء الباطرون ومسلحة بالعصي وبالآلات الحادة ، أصيب على إثر ذلك الهجوم عامل بجروح خطيرة في أنفه وعينه .

أحمد زموري

مارس 1992

قراءة
لواقع الهجرة الرّاهن

تقديم

إذا وضعنا جانبا هجرة المغاربة الى القطر الجزائري للعمل في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر في بعض الصناعات و الطرق التي أ نشأها المعمرون الفرنسيون ،يمكن تحديد مراحل ثلاثة في الهجرة المغربية نحو العالم.

1960/1912 لقد ابتدأت الهجرة المغربية مباشرة مع قدوم الاستعمار الفرنسي للمغرب و بالموازاة مع استيلاء على أجود الأراضي و حاجته إلى الصدور في الحرب العالمية الأولى. وقد مست الهجرة في بدايتها منطقة سوس بالأساس و الأماكن السهلية من جراء المشاكل الإقتصادية التي خلقتها فرنسا باستيلاءها على أزيد من 10٪ من اجود الأراضي.

1973/1962 و يتمثل الجزء الهام من هذه الهجرة خلال هذه المرحلة في العمال الذين حلوا بالمدن منذ عهد قريب والذين لم يعودوا يجدون شروطا حياتية لائقة بالمدن المغربية، بالإضافة إلى هجرة سكان البوادي كمنطقة الريف والمغرب الشرقي والجنوب بالإضافة إلى طول الشاطئ الممتد بين الدار البيضاء و القنيطرة . وقد تميّزت هذه الفترة بالخصوص بالهجرة إلى ألمانيا وهولندا وبلجيكا.

من 1973 إلى يومنا، مرحلة تتميز بهجرة موسمية قادمة من مناطق جديدة: فاس، مكناس، تازة... رافقها منذ 1975 تطور سريع للهجرة العائلية وهجرة "غير قانونية"، هذا بالإضافة إلى التوجه إلى مناطق أخرى: دول الخليج، إيطاليا، ليبيا ومؤخراً أستراليا، كندا والولايات المتحدة الأمريكية و أيضا تشيكوسلوفاكيا و بولندا و هنغاريا .

إذا أكدنا على الجانب العمالي من الهجرة المغربية فلا يخفى على أحد أن هجرة الأطر أصبحت هامة في المرحلة الأخيرة . ثم إننا لا نعتقد أن الأوضاع التي يعيشها الخريجون العاطلون والأوضاع العامة للبلاد ستدفع في المدى المنظور على الحد من هذه الظاهرة . كما بدأت مؤخرا عملية استعمال القوارب للهجرة إلي إسبانيا بعد إقدام دول السوق الأوربية المشتركةعلى إغلاق حدودها بشكل تصاعدي و خاصة بعد اتفاق "شينغن" سنة 1985 و التحاق دول أخرى بالإتفاقية عمليا بعد ذلك التاريخ . لقد سبق لأحد وزراء فرنسا أن قارن هجرة القوارب بظاهرة boat people.

و لكي نتبين أهمية الهجرة المغربية فإنه يتواجد بدول أوربا الغربية أزيد من مليون مغربي و مغربية موزعين على الشكل التالي :أزيد من 60500 في فرنسا، 140000 في بلجيكا ، حوالي 140000 أيضا في البلدان المنخفضة ، 50000 في ألمانيا ، و 50000 في إسبانيا بالإضافة إلى إيطاليا.

1) وضع المغاربة في المهجر:
واقع المضطهدين

يعيش جل المغاربة في المهجر في الدرجات السفلى من المجتمعات الأوربية و يعانون من مشاكل لا حصر لها سا ئرة في التفاقم سواء تعلق الأمر بالشغل أو السكن أو الإقامة أو بتعليم الأبناء و تصاعد العنصرية و كذلك في التعامل مع الإدارات وأرباب العمل.

ومن جهة أخرى يعاني المهاجرون من سياسة الإهمال و الإحتيال و النصب التي يقوم بها النظام المغربي الذي لا يكفيه كون هؤلاء العمال و العاملات هاجروا بلدهم بل يعمل على امتصاص عرق جبينهم و يتحالف مع أكثر القوى فاشية لقمع أصواتهم و العمل على سلبهم حق الدفاع عن أنفسهم في البلدان التي يشتغلون بها .هذا بالإضافة إلى الإنفصام الثقافي الحاصل لدى المهاجرين من جراء فك ارتباطهم بمناطقهم الأصلية و بلدانهم .

يتجلى وضع دونية المهاجرين في الأشغال التي يقومون بها، والتي عادة ما تكون أقل كلفة و أكثر مشقّة من المهن التي يمارسها أبناء البلد المضيف . و بفعل الأزمة الإقتصادية التي تعيشها الرأسمالية و البطالة المرافقة لها و كذلك بفعل إعادة هيكلة الصناعات الأوربية في مطلع الثمانينات إذ رمي بآلاف العمال إلى ا لبطالة . إن أول من عانى من سياسات الطرد هم المهاجرون (بوجو، طالبو ، الموانئ، المناجم، إلخ ..) . لذلك نجد البطالة تكثر في صفوف المهاجرين و تزيد من تهميشهم . ثم إن الأشغال أو القطاعات التي تظل في متناولهم هي الأشغال العمومية من طرق وبناء... وكذلك الأشغال الفلاحية التي تتميز بالموسمية و المشقّة و كذلك التنظيف لدى الشركات الصناعية أو لدى الخواص بالنسبة للنساء . والإشتغال كأعوان أو كموظفين في المستشفيات العمومية و الخاصة بالإضافة إلى العمل في الفنادق و المطاعم و أعمال من هذا القبيل تتميز أساسا بانعدام إمكانية الترقي .

كما أن ما يجب ملاحظته في هذا المجال أيضا هو أن المهاجر الذي يتوفر على نفس الكفاءة المهنية للأوربي، يتعرض إلى الميز العنصري بشكل صريح تارة و بشكل غير معلن تارة أخرى .إن المتتبع لتطور أدوات الإنتاج و

التحولات التكنولوجية في صناعة السيارات و التخلي عن بعض مصادر الطاقة كالفحم لصالح أخرى يرى بالملموس مدى تقلص عدد العمال المهاجرين في الأنشطة المذكورة . و في هذا الصدد يمكن القول أنه حتى في بعض الأماكن و البلدان التي عملت على إعادة خلق الشغل فإن نصيب المهاجرين منه كان ضئيلا أو منعدما مما يضاعف من وضعة تهميشهم . و يمكن تفسير ذلك بالعوامل التالية :

أ) سن التشريعات التي تضع عراقيل في وجه المشغلين تحثهم على عدم اللجوء إلى اليد العاملة الأجنبية سواء كانت تقيم بشكل قانوني أو لا بدعوى عدم مركزة المهاجرين و بالتالي الإساءة إلى عملية الإندماج (و الأصح هنا الإدماج) .

ب) وجود تشريعات تمنع المهاجرين من الإشتغال في بعض المهن التي يمكن اعتبارها من طرف هذا البلد أو ذاك "حسّاسة"، و صعوبة أو استحالة العمل بالنسبة للمهاجرين في القطاع العام .

ج) أما بخصوص التكوين المهني ، تعترض المهاجرين عوائق ناتجة عن نقص أصلي في التكوين أو عن الضعف اللغوي أو هما معا ؛ زيادة على تمركز المهاجرين في قطاعات و أشغال يكون فيها مستوى التكوين منحطا أو ضعيفا . و إذا استثنينا مسألة اللغة (لغة البلد المضيف طبعا) فإن التكوين المهني في دول أوربا لم يضع برامج خاصة بالمهاجرين تأخذ بعين الإعتبار خصوصياتهم و متطلباتهم ،مع العلم أنهم يساهمون كغيرهم في جميع الصناديق و المرافق الإجتماعية ،في حين تتم محاولات منع أبناء المهاجرين من دخول المدارس !
و يحتل موضوع التكوين المهني أهمية بالغة ، إذ يعد الأساس في أية محاولة جادة للخروج من وضعية التهميش التي يعاني منها المهاجرون و أبناؤهم . بل إن بعض خبراء السوق الأوربية المشتركة أنفسهم يؤكدون على سلبية التعاطي مع مشاكل التعليم (و التأهيل) و محدودية و ظرفية التقدم الحاصل فيه و يؤكدون في نفس الوقت على ضرورة بلورة استراتيجيات تأخذ بعين الإعتبار المخزون الفكري الذي تتوفر عليه المجموعات المهاجرة للإجابة على الشروط المستقبلية لسوق العمل في المجموعة الأوربية . بل إن بعضهم يذهب إلى درجة طرح تعليم مبني على التعدد الثقافي Interculturel يراعي التطور التقني للمجتمع و يطرح نهج سياسة قد تعفي هذه البلدان من هزات اجتماعية للمهمشين و المهاجرين . و مما لا شك فيه أن الهؤلاء استفادوا من كون "الضواحي دون صيف حار" و مختلف سياسات ذرّ الرّماد في العيون لن تعفي من ضرورة إتّباع سياسة أخرى .

د) و بخصوص السكن ، فإن أغلبية المهاجرين المغاربة يقطنون إما داخل الأحياء الفقيرة في المدن أو في ضواحي كبريات المدن في أبراج القرن العشرين داخل بيوت رديئة و بكثافة عالية . و إذا كان المهاجرون يتمركزون في هذه الأحياء، فأولا لأن أغلبية مكاتب السكن و خاصة السكن الإجتماعي ترفض المهاجرين إطلاقا و البعض الآخر يعمل على العكس من ذلك على تكديس المهاجرين ، ثم إن أغلبية المهاجرين أنفسهم يبحثون عن السكن داخل أحياء يقطنها المهاجرون نظرا لسهولة التعايش (إمكانية التحدث باللّغة الأم، وجود أماكن للعبادة، وحوانيت متخصصة ..ألخ) في الوسط المجاور. و يزيد من حدة المشكل كون السكن غير اللائق يكرس الوضعية المأساوية التي يعيشها المهاجرون ، وبالتالي فإنّ معالجة حقيقية لمشاكل السكن تتطلب أظرفة مالية و اختيارات و تحديد للأولويات لا تريد الحكومات والسلطات الجهوية و المحلية القيام بها ، ثم إن الخواص لا يحركهم سوى منطق الربح .
و الأدهى من هذا أن بعض السياسات تطرح بوضوح تشتيت المهاجرين على باقي المجتمع أو على الأقل محاولة إ خراج أبناء المهاجرين من الأحياء التي يقطنها آباؤهم . و بعض المدافعين عن هذه الآراء يطرحها من باب المزيد من العراقيل في وجه المهاجرين بغية دفعهم إلى العودة إلى بلدانهم ، فيما يرى آخرون أن إدماج المهاجرين يمر عبر لا مرئيتهم Invisibilité . و كلا الطرحين لا يولي أهمية لمايتطلبه المهاجرون خاصة وهم محرومون من الحقوق السياسية (نستثني أقلية قليلة من أبناء المهاجرين هنا) ولا يؤثرون بالتالي في الإنتخابات . أما الأحياء التي يتم إفراغها بهذه الطريقة فتشكل عادة هدية لكبار المضاربين العقاريين و تترجم عمليا برمي سكان الأحياء الشعبية خارج المدينة .

و حتى لا نطيل ، أ ن دراسة حديثة للمكتب الدولي للعمل BIT تبين أن الحيف و الميز العنصريين الذين يتعرض لهما المهاجرون منتشران و بكثرة في العديد من الدول الأروبية . ثم إن هذه الممارسات تصدر من بعض الموظفين، والعقاريين ...الخ و تضيف نفس الدراسة أنّ لدى بعض الدول اعتراضات نظرية وعملية على معاقبة القائمين بهذه التصرفات و التي تطال كل مجالات الحياة .
فعلى مستوى الإقامة أصبح شبه مستحيل على الوافدين الجدد الحصول على رخصة للإقامة ، ثم إن بعض الدول تزيد الطين بلة عندما تضع رخصتين منفصلتين واحدة للإقامة و الأخرى تخول الحق في العمل (لا نستثني هنا أبناء المهاجرين) و تضاعف بذلك شعور المهاجر بانعدام الأمن و المهانة و الإحباط اللتين يمارسهما وسط غير متفهم إن لم يكن معاديا تماما .
و يتميز الخطاب حول المهاجرين بكونه خطابا عنهم ،وهو في الغالب خطاب وتصرفات تضع الهجرة في منطق السياسة العامة و تقحمها في الجوانب التي تطرح المشاكل فقط لدرجة تغيب فيها مسؤولية المجتمع الرأسمالي في الإقصاء و التهميش لتصبح النتيجة سببا . ولا أدلّ على ذلك من الكليشهات السائدة من شكيلة : المهاجرون غزاة الغزو الديمغرافي ...العنصرية موجودة بسبب المهاجرين في حين يحصد هؤلاء جرائمها !!
أما وسائل الإعلام فهي تجتهد عادة لتضع بعض الأحداث التافهة في مركز الصدارة عندما يتعلق الأمر بإلصاق صورة سلبية للمهاجرين و تقوم بالتشويه أو التعتيم الإعلامي عندما يكون الضحايا هم المهاجرون .
هذه بتركيز شديد بعض المشاكل التي يعاني

منها المهاجرون المغاربة في البلدان التي يعيشون فيها ، الا أن قمعا و بطشا آخرين يلاحقانهم من طرف النظام المخزني الحسني الذي يرى في الهجرة بقرة حلوبا تدر عليه العملةالصعبة . و هكذابلغت إسهامات الهجرة المغربية في الإقتصاد المغربي في سنة 1985 وهي السنة التي تجاوزت فيها إسهامات المهاجرين مداخيل الفوسفاط و السياحة: 9,5 مليار درهم. إن هذا الرقم نفسه لا يعني شيئا إلا إ ذا عرفنا أنه يمثل أربعة أشهر من مدخول العامل خلال السنة .ولا يقف النظام عند هذا الحدّ بل إنه يتعامل مع المهاجرين كرعايا لا يجب عليهم بحال من الأحوال المشاركة في الحياة الإجتماعية و الثقافية ولا يجب أن تكون لهم حقوق مدنية ولا سياسية في المجتمعات التي يعيشون فيها. لقد سبق أ ن ذكرنا بتلاقي مواقف النظام مع مواقف أكثر الجماعات الفاشية حقدا و كراهية على المهاجرين . لقد أوكل الحسن هذه المهمة إلى وادياته البوليسية التي ثبت تورطها غير ما مرة في الإعتداء و التضييق على المناضلين المغاربة. إلاّ أنّ افتضاحها مؤخّرا وعدم قدرتها على لجم الهجرة بفضل عمل الجمعيات الديمقراطية المناضلة و كذا وعي النظام بالتطورات الحاصلة في بنية الهجرة نفسها كلّها عوامل تدفع النظام المخزني إلى محاولة خلق بدائل تلعب نفس الدور الذي لم تعد الوداديات السيئة الذكر قادرة على لعبه. كما لا يفوتنا التذكير بدور الرقابة واللصوصية و المتاجرة في أوراق المواطنين التي تضطلع بها قنصليات النظام في مختلف دول الهجرة .

لذلك فإن أوضاع المهاجرين المغاربة هي أوضاع مضطهدين: قمع وبطالة وسكن غير لائق ...فيما تستعد اوربا للشروع في الدخول إلى السوق الاوربية الموحدة في فاتح يناير المقبل .فماذا تخبئ دول اوربا للمهاجرين ؟؟

2) أوربا على عتبة يناير 1993

تستعد اوربا لوضع آخر الترتيبات لسياستها الموحدة تجاه الهجرة . و تفيد الدراسات التي استطعنا التطلع عليها أنالمقصود بالهجرة لدى الاوربيين هم المهاجرون القادمون من جنوب وشرق حوض البحر الابيض المتوسط على الخصوص .

ففي نفس الوقت الذي تخلق فيه دول المجموعة منطقة للتبادل الحر بينها و بين بولندا و هنغاريا و تشيكوستوفاكيا و تعلن أنها مستعدة لاستيعاب الأشخاص ذوي الأصل الالماني النازحين من " مجموعة الدول المستقلة " التي قامت على أنقاض الإتحاد السوفياتي ، و الأشخاص ذوي الأصل الإسباني أو البرتغالي القادمين من أمريكا اللاتينية ، وهؤلاء مجتمعون يقدرون بعدة ملايين وتحث دول التبادل الحر على الحد من الهجرة وفي الوقت الذي يتم فيه التأكيد على أن مستقبل التقسيم الدولي للعمل سيمكن اوربا من استجلاب الأطر العالية من دول الهجرة توضع عراقيل إضافية في وجه أية هجرة جديدة محتملة. هذا و معلوم أن "خبراء"الدول الاوربية و الرأي العام لا يتحدثون عن هجرة باقي الاوربيين والكنديين والأمريكيين الشماليين كمهاجرين . لذلك فالمقصودون بالهجرة هم الأشخاص ذوو الدخل و التكوين الضعيفين ، المقتلعون من مناطقهم و بلدانهم ، و الذين يدفع بهم إلى مواجهة منطق المنافسة و الحركة السريعة في مجتمعات تنافسية غريبة. أمّا الهجرة نفسها فلا يمكن فهمها إلا من باب العلاقات اللامتكافئة بين الشمال والجنوب و التي تطرح مشكل التناقض بين الشمال الذي يريد تدويل قيمه و توطين غناه و شعوب الجنوب التي تطمح إلى تدويل قيم الحرية والدموقراطية ولا يمكن أن تقبل على عكس برجوازياتها التابعة بتكديس الثروات في بلدان الشمال. ويمكننا أن نتساءل هنا هل الشمال وتحديدا اوربا كجزء منه على استعداد لتدويل قيمها (لا نريد النقاش هنا فيهذه القيم نفسها) عندما نرى الدّعم الذي يتلقاه نظام الحسن الثاني و ديكتاتور الزايير موبوتو من طرف بعض الدول الاوربية ؟؟ وإذا استثنينا إيرلندا نجد أن كلّ الدول الاوربية تشترك في النقط التالية بخصوص الهجرة :

-تواجد ضغط من أجل الدخول

-الإختلاف الثقافي بين الدول المصدرة للهجرة والمستوردة لها

-تنامي البطالة والتهميش لدى جزء مهم من العمال المهاجرين و صعوبة الأوضاع بالنسبةلأبنائهم

-تركز المهاجرين في أحيا سكنية فقيرة

-المعاناة من عنصرية المحيط السائرة في التنامي و التي تزداد بقدر تراجع التضامن داخل المؤسسات المرتبط نفسه بتراجع الحركة العمالية، وتنامي الخطاب العنصري الذي يجعل من المهاجرين غزاة ، بل تضخم هذا الخطاب و انتشار عدواه في سائر فئات و طبقات المجتمع .

و يبقى السؤال المطروح : ما هي السياسة التي تعتزم أوربا القيام بها تجاه المهاجرين المقيمين بها على الأقل؟ هل ستمارس نوعا من الأبارتهيد الإجتماعي تجاه المهاجرين و المهمشين؟ والضغط في هذا الإتجاه موجود و قوي . هل ستعمل على نهج سياسة تصحيحية تقوم على التبادل المتكافئ مع دول العالم الثالث و انتهاج سياسة أخريتتصدى للمديونية و الإستغلال المضاعف لشعوب العالم الثالث و تؤكد عليحق هذه الشعوب في الديمقراطية والعيش الكريم؟ سياسة تنفذ إلى مكامن التهميش و الإقصاء لتجتثها و تمكّن المهاجرين من التمتع بحقوقهم الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية . إننا نعتقد أن تيارات من الرأي العام و بعض السياسيين المتنورين يفكرون في هذا الإتجاه ..لكن و بالنظر إلى موازين القوى و سيطرة مفهوم المردودية الإقتصادية المباشرة، و كذلك عدم قدرة الهياكل الحالية للهجرة على إجبار الدول المذكورة على انتهاج سياسة أخرى تجاههم ، فإن السياسة التي ترمي إلى تطبيقها أوربا ستكون مزيجا من الإقصاء و الإدماج القسري : إقصاء لأقل الناس تأهلا و تكوينا و محاولة إدماج الباقي بشكل تراتبي و نخبوي وفق خطة بعيدة المدى لحاجيات السوق الموحدة . وفي هذا الصدد فإن السير بخطوات حثيثة و ثابتة لتكييف التشريعات المختلفة حتى لا تشكل تفاوتات التشريعات المختلفة بين الدول الأعضاء باعثا على تشجيع هجرة جديدة إلى دول السوق نفسها من خلال هذا البلد أوذاك (نتكلم هنا عن المهاجرين بالشكل الذي حددناه سابقا) ثم وضع خطة لضبط حركة المهاجرين المقيمين داخل دول السوق الموحدة . و

الحديث الدائر بين مسؤولين عن الهجرة في عدة دول حول صلاحيات بروكسل و مختلف ترميمات قوانين المواطنة و أحقية المهاجرين أم لا في حرية التنقل داخل هذه البلدان على غرار أبناء الدول الأعضاء، تدل على أن اوربا سائرة في الإتجاه المذكور.

هذه هي الصورة التي ترتسم أمام الأعين و لم تبق سوى بضعة أشهر للدخول في السوق الموحدة.

فما هي المهام التي تطرح على المناضلين المغاربة المرتبطين بالمهاجرين و همومهم و المرتبطين بنضال الشعب المغربي الذي تشكل الهجرة جزءا منه؟

إن المهمة الأولى هي الإرتباط أكثر (قولا و فعلا) بالمهاجرين و معانقة واقعهم و الإنطلاق من هذا الواقع المعيش لمعالجة المشاكل المطروحة والتي تظل كما سلف الذكر تحسين شروط السكن ، والحق في التكوين و التعليم بالنسبة للأبناء و احترام خصوصية المهاجرين كحق الأبناء و البنات في تعلم اللغة الأم و التعرف على تاريخ بلدهم الأصلي و العمل على إحباط الإتفاقيات المبرمة مع المغرب والتي تكرس دونية المرأة و تضعها تحت رحمة الأب أو الزوج بما يضمن لها الوجود ككائن مستقل عن الزّوج أو الرجل بصفة عامة.

النضال من أجل تمتيع العمال بنفس الحقوق المدنية و السياسية و الإستفادة على قدم المساواة مع أبناء البلد من جميع المرافق الإجتماعية و العمل على توسيع القطاعات التي يحق للمهاجرين العمل بها.

العمل على القضاء على الوداديات المخزنية و شكيلاتها التي تعمل بتنسيق مع قنصليات المغرب على سحب حق التعبير من العمال و تتاجر بأوراقهم و بعرق جبينهم ، (إن ما يجري الآن في إسبانيا خير دليل على ذلك).

العمل على مقاومة العنصرية و تفنيذ أطروحات اليمين الفاشي على جميع الأصعدة ، و التنسيق و العمل المشترك مع مناهضي الميز العنصري و تشجيعهم على النضال ضد العنصرية باعتبارها معركة كل المضطهدين من اوربيين و مهاجرين ، والبرهنة على أن المس بحقوق المهاجرين مس بحقوقهم ، وكسبهم لصالح نضال الشعب المغربي و قضاياه العادلة في الحرية و العدالة والديمقراطية و على رأسها التخلص من الطغمة المخزنية الحاكمة. كما يجب البرهنة للذين يتخوفون من مزيد من المهاجرين أن بلادا ينعم بنظام ديمقراطي و يؤسس لنماء اقتصادي فعلي ، على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى ، سيعرف كيف يحافظ على ثرواته البشرية و لن يقبل بحال من الأحوال بواقع الإضطهاد الذي يعيشه مواطنوه في ضواحي المدن الغربية الكبرى إذ تقتلهم العنصرية كما تصطاد الأرانب.(1)

و هذا لن يتأتى إلا بتعزيز صفوف الجمعيات الديمقراطية للهجرة المغربية ، و العمل على توسيعها و خلقها في المناطق و الجهات التي لا تتواجد بها بالإرتكاز على المشاكل الفعلية للمهاجرين ، و الرقي بعمل الجمعيات إلى درجات أعلى واحترام إستقلاليتها ، و تشجيع نضال الجمعيات المحلية على الإرتباط بالجمعيات ذات الطابع الوطني و العمل على أن يشمل المستوى الأوربي ، و ربط هذا النضال بشكل وثيق بنضالات الشعب المغربي و على رأسه نضالات الطبقة العاملة.

ملحوظة : لقد أغفلنا عمدا التطرق إلى موضوع العودة ، نظرا لهامشيته في الظروف الحالية، و لاستحالة عودة جماعية في المدى المنظور. و نظرا لأهمية الموضوع فإننا نعتقد أنه يستحق دراسات و تحقيقات و تبادل وجهات نظر . في نفس الوقت لا يجب أن يغيب عن بالنا أن القضاء على نظام فرانكو دفع بالعديد من أبناء المهاجرين الإسبان إلى العودة إلى موطن آبائهم و القيام بمشاريع في إسبانيا.

أحمد بوريشة
25 مارس 1992

المراجع

(1) *هل نحن بحاجة إلى التأكيد على أننا لا نذهب إلى نفس المنحى الذي حذاء وزير داخلية فرنسا سابقا شارل باسكوا (المعروف بكرهه للمهاجرين و بكرمه تجاه الحسن الثاني إذ ساهم ب 150000 فرنك في بناء مسجده بالدار البيضاء) الذي صرح للقناة الخامسة للتلفزة الفرنسية مؤخرا: لو سألت جدّتي عما العمل للتقليل من المهاجرين لأجابت: عليهم المكوث في بلدانهم .*

استعملنا لهذا المقال على الخصوص المراجع التالية:

- *عبد الله البارودي : الإمبريالية والهجرة*
- *عادل الجزولي : دراسة استطلاعية لفائدة صندوق العمل الإجتماعي حول "شباب الضواحي، العنف والإدماج : المفارقة الفرنسية". دجنبر 90.*
- *ك. كاميليري : "الشباب المهاجر و الشباب الفرنسي : محاولات مقارنة" مجلة migrants formation - عدد 70 باريس 1987 .*
- *لجنة المجموعات الأوربية : "سياسات الهجرة و الإندماج الإجتماعي للمهاجرين داخل المجموعة ، تقرير خبراء" بروكسل شتنبر 1990 .*
- *دومنيك كروسان :" الجالية المغربية ...." إجازة في العلوم الإجتماعية التطبيقية للعمل : العمل الإجتماعي " جامعة باريس 12يونيو 1987 .*
- *جريدة لوموند الفرنسية ،عدة أعداد لشهور نونبر ، دجنبر ، يناير و فبراير .*
- *مجلة أبحاث ووثائق عدد 51 الخاص بأشغال الندوة "الهجرة، في فرنسا : تضارب الثقافات" نشرها مركز طوماس مور 1987 .*

رؤية في الأحداث الجارية بالجزائر

بقلم لويزة حنّون*

مغزى الأحداث الأخيرة التي دارت بالجزائر

يجب التذكير أنّ الجزائر ليست معزولة عمّا يجري في العالم، إنّما هي مندمجة في السوق الرّأسمالية العالمية. حاول النّظام الجزائري تحت رعاية صندوق النقد الدولي إستعمال الإنتخابات التشريعية لإرساء برلمان هش مثلما هو الحال في مصر والأردن كي يواصل تطبيق السياسة اللاّوطنية واللاشعبية التي برمجتها الإمبريالية. والدّليل على ذلك أنّ المجلس الشعبي الوطني السابق صادق قبل الإنتخابات بأيام على ترسانة من القوانين الرجعية التي تسمح بترخيص الإقتصاد الوطني وتحطيم القطاع العام المؤمّم لصالح الشركات المتعددة الجنسيات. تحاول الإمبريالية إرساء النّظام الدولي الجديد بواسطة تكوين حكومات وحدة وطنية أو وفاق وطني بإسم الديمقراطية . لذلك تعتبر نتائج انتخابات 26 دجنبر صفعة لا مثيل لها بالنسبة للنظام والإمبريالية حيث أنّها أتت بعكس ما كان يتوقّعه النظام و صندوق النقد الدولي: إمتنعت أغلبية الشعب الجزائري عن التصويت (مايقرب 6 ملايين نسمة) 54 ٪ و صوّتت أغلبية الناخبين الباقين ضدّ الحزب الواحد.

يتّضح إذن بأنّ الإنقلاب العسكري جاء لضمان نفس السياسة التي رفضتها أغلبية الشعب بواسطة الرّعب والقمع.

هل نجّى الإنقلاب العسكري الجزائر من خطر دولة إسلامية؟

أوّلا، ألفت الإنتباه الى انّ الإسلام دين الدولة في الجزائر. ويفسّر النظام المضمون الرجعي لقانون الأسرة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وفي الواقع يستعمل الدين لتقنين الإضطهاد. كلّ هذا قنّنه نظام الحزب الوحيد. ثمّ تمّ اعتماد الجبهة الإسلامية للإنقاذ من طرف السلطات على أساس القوانين السارية المفعول ومن بينها الدستور. من ناحية أخرى الكلّ يدرك بأنّ لجوء الشباب إلى الجبهة الإسلامية وتصويتهم لصالحها ما هو إلاّ تعبير عن رفضهم لنظام الحزب الواحد وسياسته.

إدّعى النظام بأنّ الانتخابات التشريعية نزيهة ولمّا أزعجته نتائجها قرّر بأنّها غير نظيفة ولجأ إلى الإنقلاب العسكري. واليوم يدرك الجميع بأنّ القمع الأعمى يهدف إلى زرع الرّعب ومنع كل تعبئة وتجنيد ضدّ السياسة المطبقة وأصحابها. أمّا قمع الجبهة الإسلامية للإنقاذ فهو يرمي إلى سحق كلّ معارضة للنظام ويمثّل هجوما على التعددية الحزبية ومكاسب أكتوبر 1988، وقد تأكّد ذلك عندما حاول بوضياف تكوين تجمّع وطني وطلب من مناضلي الأحزاب الإنخراط الإنفرادي فيه كما حاول دمج المركزية النقابية وكلّ المنظمات الجماهيرية داخله بحثا عن قاعدة شعبية.

ثمّ إنّه بالرغم من حلّ الجبهة الإسلامية مازال النظام العسكري يمارس سياسة قمعية كلّ يوم، فيتزايد عدد الإعتقالات بطريقة عشوائية وتنتهك الحريات الأساسية بإسم الدفاع عن الديمقراطية. فشل النظام في تقسيم الشعب إلى "ديمقراطيين " و "إسلاميين" حيث أنّ الأقنعة سقطت واتضح للجميع بأنّ "محاربة الحركة الأصولية" ما هو إلاّ وسيلة لتطبيق سياسة تضطهد الأغلبية وتجوعها وتهمّش الشباب أكثر وتعيد النظر في المكاسب الديمقراطية ومكاسب الإستقلال الوطني من تأميمات وحقوق إجتماعية. فتُسجّل في أهمّ القطاعات الصناعية دفاعا عن القطاع العام المؤمّم ومن أجل رفع الأجور وضدّ إرتفاع الأسعار، لايحظى النظام العسكري الاّ بدعم صندوق النقد الدولي والحكومات الإمبريالية وكذا الدّعم المباشر للحزب الشيوعي الجزائري (حزب الطليعة) والحركة من أجل الثقافة والدموقراطية اللّذان لا قاعدة شعبية لهما.

أرتفاع نسبة الإمتناع عن التصويت في الجزائر

نشاهد على الساحة العالمية انتشار متزايد لظاهرة الإمتناع عن التصويت أو مقاطعتها بصفة فعّالة. هذا ليس خاصّا بالجزائر. يحدث نفس الشيء بفرنسا وبولونيا وبلجيكا وإفريقيا السوداء...إلخ. تترجم هذه الظاهرة رفض الشعوب والعمّال للأنظمة القائمة وسياساتها وكذا كلّ الحلول "الديمقراطية" التي تحاول الإمبريالية فرضها، كما تترجم رفض الأغلبية المضطهدة للأحزاب والمنظمات التي تمارس وتطبق وتساند سياسة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمجموعة الإقتصادية الأوروبية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وتعبر نسبة 54 ٪ امتناع عن التصويت رفض الأغلبية للإطار السياسي الذي حضّره نظام الحزب الواحد بواسطة انتخابات غير ديمقراطية كي يضمن بقاءه ومواصلته تطبيق سياسته.

هذه الظاهرة تطرح ضرورة إقامة حكومات تمثّل الأغلبية وبالتالي ضرورة تكوين منظمات وأحزاب ونقابات تمثّل مصالح المضطهدين بكلّ استقلالية عن الأنظمة البرجوازية الخاضعة للإمبريالية وأعوانها.

تخوّفات الحكومات الأوروبية من انعكاسات الوضع في الجزائر على المغرب

بطبيعة الحال لا يمكن تفسير تخوّف الحكومات الأوروبية من الوضع في الجزائر بحبّها للشعوب المغاربية أو تعلّقها بالديمقراطية وإنّما خوفا على مصالحها في المغرب العربي والتي تحميها وتضمنها الأنظمة العميلة القائمة في هاته البلدان.

ومن حيث متانة الرّوابط بين الشعوب المغاربية والتي تجسدت خاصة أثناء المقاومة التحريرية تدرك الإمبريالية والحكومات الأوروبية وكذا الحكومات المغاربية العميلة بأنّ مقاومة الشعب العامل في الجزائر ضدّ النظام العسكري والقمع وكذا سياسة الإمبريالية يشجّع لا محالة الشعوب الأخرى في المنطقة والعكس صحيح ، ولقد لاحظنا ذلك أثناء حرب الخليج. ومن البديهي أنّ وحدة الأنظمة المغاربية تكرّس وحدة الجلاّدين في صالح الإمبريالية والبرجوازية المحلّية، لذا تصبح وحدة الشعوب ضرورة ملحة في ظرف سياسي يتطلّب تجنيد المضطهدين والفقراء لفرض سياسة وحكومات تخدم مصالح الأغلبة وتضمن بالتالي الديمقراطية الحقيقية. وفي هذا الإطار يحاول حزب العمّال الجزائريين الذي هو متضامن مع الوفاق العالمي للعمال الذي تكوّن ببرشلونة في يناير 1991، أن يقيم ويدعّم روابط النضال العمّالي والديمقراطي على المستوى المغاربي وقد عبّر عن استعداده لمناقشة كلّ اقتراح يندرج في هذا المجال.

مارس 1992

(*) لويزة حنّون مناضلة جزائرية معروفة، مسؤولة في حزب العمّال الجزائريين.

العمل الدّمقراطي الجماهيري

هذا النص هو خلاصة لسلسلة من النّقاشات التي أجراها مجموعة من الرّفاق في منظمة إلى الأمام، تتطرّق للعديد من الأفكار الهامّة، هي مطروحة للمزيد من النقاش بهدف توسيعه ليس فقط على باقي رفاق المنظمة بل على جميع المناضلين الديمقراطيين كمساهمة ومحاولة لتقديم فعلنا جميعا، ولثقتنا في أهميّة التفكير الجماعي وفي النقاش الديمقراطي الهادىء بعيدا عن كلّ تشنّج أو حلقية. وبهذا الصدد -وفي سياق التقليد الذي دأبت عليه مجلّة إلى الأمام- فإنّنا ندعو جميع المناضلين الديمقراطيين والتقدميين لإبداء وجهات نظرهم، فصفحات المجلّة مفتوحة لهم.

هيئة التحرير

إنّ الوعي بأهمية العمل الدمقراطي الجماهيري، داخل منظّمتنا، ليس بالأمر الجديد؛ ولكن ما هو جديد هو الوعي بالسلبيات والقصور الذي طبع تصوّرنا وممارستنا للعمل الدمقراطي الجماهيري، لا سيما في الماضي، مما جعلنا غير قادرين على الفعل المباشر والملموس في النضالات الجماهيرية الرّاهنة، سواء لجهة تجذيرها أو لجهة تأطيرها. من هنا بات من الضروري العمل على تأسيس تصوّر جديد لمنظمتنا، بخصوص هذا العمل، تراعي فيه متطلّبات وشروط الصّراع الطّبقي، في المرحلة الرّاهنة، وأهدافنا الإستراتيجية الشّاملة كقوّة ثورية مكافحة.

وتعود أهمية تصور جديد لعملنا الدمقراطي الجماهيري، إلى العوامل التالية :

-حاجة الجماهير الشعبية الى هذا العمل للدّفاع عن مصالحها و مطالبها الآنية، السّياسية منها والإقتصادية.

-طبيعة الظرفية الحالية، التي تتميز بانتعاش وتصاعد نضالات الجماهير الشعبية، لحدّ أنها وصلت الى مستوى طرحت فيه شعارات ثورية، إضافة الى أنّ هذه النضالات شملت أوسع الفئات الشعبية. إلاّ أنّ غياب تصوّر عام وشامل لهذا العمل، وضعف القوى الثورية، وتردّد وتخاذل القوى الإصلاحية، أدّت الى ضمور وضعف نتائج و مردودية هذه النضالات، رغم التضحيات الجسيمة التي قدّمتها الجماهير الشعبية.

-العلاقة الجدلية بين العمل الدمقراطي الجماهيري والعمل الثوري، باعتبارهما حلقتين متداخلتين في صيرورة الصراع الطبقي، وأداتين لإحداث التغيير الثوري داخل المجتمع.

-السلبيات التي وسمت تصورنا وممارستنا للعمل الدمقراطي الجماهيري، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

* النظر إلى العمل الدمقراطي الجماهيري نظرة دونية وإيلاء الجهد الأساسي للعمل الثوري.
* التعثّر في الرّبط الجدلي بين العمل الدمقراطي الجماهيري من جهة، والعمل الثوري من جهة أخرى، ومن ثمّ العجز عن الإدراك الدّقيق للتمفصل القائم بينهما.
* غياب فهم صحيح لكيفية التعامل مع المنظمات الجماهيرية بشكل يحفظ استقلاليتها، دون أن يحرمنا من التّأثير فيها والتعامل معها.
* عدم الإستفادة من الأطر الجماهيرية التي تفرزها الحركة الجماهيرية، وعدم معرفة كيفية التعامل معها.

أوّلا ، مفهوم وأهداف العمل الدمقراطي الجماهيري:

1- ماذا نعني بالعمل الدمقراطي الجماهيري؟

يشير العمل الدمقراطي الجماهيري إلى نضالنا اليومي الملموس بجانب الجماهير ومعها، مع مراعاة شروطها الذاتية والموضوعية، كما أنّه يستهدف الرّفع من مستوى وعي وتنظيم الجماهير لتنخرط بشكل أكبر في المسلسل النضالي و تنصهر فيه، وذلك من أجل تحقيق مصالحها الآنية، والدفاع عن مكتسباتها.

ومن جهة أخرى، فإنّ هذا العمل هو نضال مرحلي يتطوّر ويتحوّل وفق دينامية وتطوّر الصراع الطبقي في البلاد، والشروط الموضوعية والذاتية للجماهير وقواها الحيّة. وذلك سواء على مستوى البرنامج أو الأدوات، أو من حيث الأساليب وأشكال النضال. وبمعنى آخر، فهو يتغير حسب الأحوال والظروف، وحسب كل مرحلة مرحلة. لذا فإنّ أيّ تصوّر للعمل الدمقراطي الجماهيري يجب أن ينطلق من الواقع الملموس ومن الإشكالات التي يطرحها

الصّراع الطّبقي، وكذا بارتباط مع أهدافنا الإستراتيجية.

غير أنّ النضال الدمقراطي الجماهيري هو ذو طبيعة اصلاحية، حيث لا يطرح مهمّة إسقاط النّظام، وهو في نفس الوقت في إستناده الى إستراتيجية ثورية، يتجاوز الحدود الإصلاحية، لأنه من جهة يسمح للجماهير الشعبية وقواها الحية، بخلق تنظيماتها الذاتية للدفاع عن مصالحها ومكتسباتها آنيا و استقبالا، أي أنّ هاته التنظيمات الذاتية هي ضرورية لكبح أيّ تذييل أو هيمنة في المستقبل، وبذلك تشكّل لبنات المجتمع البديل. ومن جهة أخرى، فإنّ هذا العمل هو في حدّ ذاته جزء لا يتجزّأ من العمل التغييري الجذري للمجتمع، بالرّغم من غلبة الطبيعة الإصلاحية عليه.

2- مفهوم ومحتوى العمل الدّمقراطي الجماهيري و الموقع الطّبقي :

بدءاً لابدّ من الإشارة الى أنّ النضال الدّمقراطي الجماهيري، لا يخصّ البرجوازية الصغرى والبرجوازية المتوسطة، بل يهمّ مختلف الطبقات الشعبية، وعلى الخصوص الطبقات الكادحة. كما أنّه لا ينبغي اختزال هذا النضال في مسألة حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان لا تعني البرجوازية الصغري والبرجوازية المتوسطة دون سواهما، إذ أنّ هذه الحقوق هي على العكس من ذلك تماما تقع في صلب احتياجات الجماهير الشعبية الكادحة. فمثلا، نجد الفلاّحين الفقراء أكثر الفئات الشعبية تعرّضا للقمع الفظيع وإلى الانتهاك المستمر لحقوقهم البسيطة.

ولسنا في حاجة الى إثبات واقع ضعف العمل الدّمقراطي الجماهيري وسط الكادحين والطبقة العاملة بالخصوص، لكن لا مناص من التنصيص على ضرورة إيلاء الأهمية القصوى لهذا العمل وسط هاته الفئات وذلك بالتركيز على مطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى العموم فإنّ النضال الدّمقراطي الجماهيري يهمّ كلّ الفئات الشعبية، لا سيما الفئات الكادحة، لأنّ هاته الفئات هي التي تتحمّل العبء الأكبر من الأزمة وانعكاساتها. وعلى هذا الأساس يجب تجاوز المفهوم المجرّد والمشوّه للعمل الدّمقراطي الذي تعمل القوى الإصلاحية على تثبيته وتكريسه، إذ نجد هذه القوى تحاول إختزاله وحصره في العمل من أجل الحرّيات الدمقراطية في جوانبها الأكثر شكلية.

والحال أنّ مفهوم العمل الدّمقراطي الجماهيري هو مفهوم عام، يختلف باختلاف الفئات والقوى السياسية التي تمارسه، أي أن يخضع في المقام الأخير للموقع الطبقي الذي تحتلّه كلّ طبقة اجتماعية. فبالنسبة للبرجوازية الصغرى والبرجوازية المتوسّطة فإنّ هذا العمل يقتصر على النّضال الدّمقراطي. أمّا بالنسبة للقوى الثورية، التي تعبّر عن مصالح الطبقات الكادحة، فإنّ الهدف من هذا النضال، علاوة على انتزاع مكاسب سياسية واقتصادية للجماهير، هو الرّفع من وتيرة و أداء النضال الجماهيري في اتجاه تحقيق التغيير الثوري للمجتمع. وتبعا لهذا، فإنّ الشكل الذي يكتسيه العمل الدمقراطي الجماهيري يختلف حسب كلّ طبقة أو شريحة اجتماعية، وبناءا على التصوّر الذي تستند اليه في هذا العمل. فمثلا لدى الطبقة العاملة يمكن أن يأخذ الشكل الاقتصادي البحت. كما أنّ هذا العمل يختلف حسب كلّ مرحلة، حيث قد يتطلّب التركيز على مطالب و شعارات محدّدة.

3- علاقة العمل الدّمقراطي الجماهيري بالعمل الثوري:

إذا كانت القوى الإصلاحية ترى في العمل الدمقراطي مجالها الوحيد، وأكثر من ذلك فغالبا ما يتسم لديها بالموسمية و المناسبتية، تمشيا مع الهامش الذي يسمح به النظام، كما تبيّن ذلك تجربة "المسلسل الدمقراطي"؛ فإنّ القوى الثورية تدرج هذا العمل في صيرورة عملها الثوري الجذري، الذي يعني إنضاج الشروط الموضوعية والذاتية لإحداث التحوّل المجتمعي المنشود. وبذلك يشكّل العمل الدّمقراطي الجماهيري مرحلة تراكم للخبرات، وتفعيل للنضالات من أجل الوصول الى مرحلة أرقى، في أفق التثوير الشامل للمجتمع.

وبمعنى آخر، فإنّ العمل الدّمقراطي الجماهيري هو حلقة في صيرورة متعرّجة تصبّ، عبر مسلسل طويل شاق، في عملية التغيير الثوري. وهذا ما يميّزنا عن القوى الإصلاحية، بالإضافة الى بعض النقط في البرنامج الدّمقراطي الجماهيري، كمسألة الصحراء، بحيث أنّنا نقوم بهذا العمل من أجل تطويره في علاقة مع عملنا الثوري. وبهذا يمثّل العمل الدّمقراطي الجماهيري الجواب على الربط و المفصلة بين عملنا السياسي المباشر و الأهداف الإستراتيجية لمنظمتنا.

و في هذا السياق، يمكن التسطير على الخلاصات التالية:

- إنّ النضال الدّمقراطي الجماهيري، لا يعدّ بديلا للعمل الثوري، بل يفتح الباب أمام هذا الأخير، ويرفع من وتيرة النضالات الجماهيرية واستعداداتها الكفاحية. وهكذا، فإنّ هذا العمل هو الذي يعطي للبرنامج الثوري مضمونه الحقيقي والفعلي، كما يساعد على توضيح و تقديم البديل للمناضلين الذين من خلال إنصهارهم في العمل الدمقراطي الجماهيري، يصلون الى القناعة بأنّه لا يمكن إحراز أيّ تقدّم ملموس للجماهير في غياب التغيير الجذري للمجتمع.

- العمل الدّمقراطي الجماهيري تتمرّس من خلاله الجماهير على النضال والتنظيم وتوحيد الصفوف و معرفة الأعداء وتكتيكاتهم، وكذا معرفة الأصدقاء الحقيقيين للجماهير والأصدقاء غير الثابتين . لذلك فهو مدرسة للنضال و التنظيم والعمل الوحدوي ولتطوّر الوعي السياسي للجماهير.

- العمل الدّمقراطي الجماهيري، بقدر ما يتوسع، فإنّه يساهم في ضرب الإتّكالية عند الجماهير، وفي تمرّسها على أخذ أمورها بيدها. وبالتالي فهو يسمح ببناء علاقات صحية بين الجماهير وتنظيماتها الجماهيرية، بين الجماهير و طلائعها، وبين الجماهير والتنظيمات الثورية.

- كما أنّ النضال الدّمقراطي الجماهيري سيساعد على ضرب الفهم المثالي الأسطوري للثورة لدى الجماهير التي تعي أكثر فأكثر، بفضل نضالها اليومي وتنظيم وتوحيد صفوفها، أنّ الثورة ستكون من صنعها، وليس من صنع بعض الأبطال الثوريين، وأنّ هاته الثورة، وإن كانت تشكّل قطيعة مع نظام الطغيان والإستغلال، فإنّها استمرار وتتويج لتطوّر وتوحيد نضالاتها، التي تبدو بسيطة، إذا ما نظر إليها بشكل معزول وتجزيئي.

والثورة، إن كانت تفتح إمكانية إيجاد حلول

إيجابية لمختلف إشكاليات المجتمع، لا تعني بالضرورة أنّها ستبلور وتنجز تلك الحلول. لذلك فبقدر ما تكون الجماهير قد تمرّست من قبل على النضال والتنظيم المستقلّ، بقدر ما تتوفّر شروط أحسن لحلّ تلك الإشكاليات.

– بالنسبة للجماهير الكادحة، فإنّ العمل الدّمقراطي الجماهيري يعتبر أداة ووسيلة تدافع بها عن مصالحها وأهدافها السياسية والإقتصادية الآنية. ومن هنا، فهو ليس مسألة تاكتيكية، إذ أنّ تحقيق هاته المصالح يعتبر مسألة حيوية ومصيرية بالنسبة إليها، وبالفعل فعندما يدافع العامل عن حقّه في العمل أو رفع الأجرة فهذا يعني الدّفاع عن قوته اليومي، أي مصير وحياة أسرته. لهذا فلمّا نقول أنّ هناك علاقة و تفصلا بين العمل الدّمقراطي الجماهيري والعمل الثوري، فإنّ هذا الأخير لا يجب أن يكون هو المتحكّم و المحدّد بشكل ميكانيكي للعمل الدّمقراطي الجماهيري.

– و من الخطأ النظر الى العمل الدّمقراطي الجماهيري نظرة إزدراء واحتقار، واعتباره في مستوى أدنى من العمل الثوري. إنّ مثل هذا الفهم سطحي. فبدون العمل الدّمقراطي الجماهيري لا يمكن تحقيق أيّ نجاح للعمل الثوري. وأكثر من ذلك فإنّ هذا العمل غالبا ما يواجه من طرف النّظام بنفس القمع الذي يواجه به العمل الثوري.

– وبالنسبة لمنظمتنا وبارتباط مع مهمتنا المركزية "التجذر وسط الطبقة العاملة وكادحي الأحياء الشعبية والفلاحين الفقراء"، فإنّ هذا العمل يجب أن يخدم مهمة التجذر هاته، دون أن يعني ذلك تسخيره لهذه المهمّة بشكل ضيّق.

4- أهداف العمل الدّمقراطي الجماهيري:

إنّ تحديد الأهداف التي نتوخّاها من النضال الدّمقراطي الجماهيري بشكل واضح سيساعدنا على تعميق فهمنا لهذا العمل، وبلورة الأدوات الفعّالة من أجل تحقيق هاته الأهداف. ويمكن تلخيص الأهداف الرّئيسية كالتالي:

– النضال من أجل تحقيق المصالح الآنية المادية والسياسية للجماهير والدفاع عن مكتسباتها، مع الأخذ بعين الإعتبار الشّروط الموضوعية والذاتية لهاته الجماهير وكذا المتطلبات الملموسة للصّراع الطبقي.

– الرّفع من مستوى وعي الجماهير وتنظيمها في إطار تنظيماتها الذاتية المستقلة، قصد توحيد نضالاتها والتعبئة التامة لأوسع فئاتها. ويعدّ هذا السبيل الكفيل بالرّفع من مردودية وفعالية نضالات الجماهير الكادحة، وتغيير ميزان القوى لصالحها.

– فرز الطاقات النضالية والطليعية المكافحة داخل الحركة الجماهيرية، التي يمكن أن يشكّل جزء منها الهيكلة الصلبة والأطر المتمرّسة للقوى الثورية.

– تحضير وتهيئ الشروط لإنجاز عملية التغيير الثوري للمجتمع.

ثانيا، أدوات وأشكال النضال الدّمقراطي الجماهيري:

يطرح النضال الدّمقراطي الجماهيري بشكل ملحّ مسألة تحديد أدوات وأشكال هذا النضال، كما يستوجب منّا تعيين العلاقات التي ستربطنا بالتنظيمات الذاتية للجماهير. وتؤدي الإجابة في هذين المستويين إلى نقل تصوّرنا ومفهومنا عن النضال الدموقراطي الجماهيري من المستوى النظري المجرّد إلى الطّور العملي الإجرائي.

1- أدوات و إطارات العمل الدموقراطي الجماهيري.

يمكن الانطلاق، في عملنا الدموقراطي الجماهيري، إمّا من المنظمات و الهيئات والجمعيات النقابية والثقافية والاجتماعية الموجودة، ومن التقاليد النضالية للجماهير الشعبية، والأشكال التنظيمية التي أبدعتها تاريخيا، وتبتدعها بشكل مستمر، سواء في مجال التعاون والتآزر والتضامن فيما بينها، أو في إطار نضالها المستميت للدّفاع عن حقوقها ومصالحها، وذلك رغم الجوانب السلبية التي يمكن أن تجترّها، وعلى المناضلين العمل على تطوير هذه الأشكال والأدوات وتجاوز سلبياتها.

ويجب التّأكيد على أنّ التنظيمات الذاتية للجماهير ليست غريبة عن تقاليد شعبنا النضالية. وتجدر الإشارة هنا للدور الذي لعبته الجماعة تاريخيا من أجل تسيير الحياة داخل الدوار أو القبيلة، وتنظيم النضالات الدفاعية للجماهير ضدّ الغزو الإستعماري والقمع السلطوي. وإذا كان هذا الدّور قد تلاشى أو انحرف الآن، فإنّنا لازلنا نلاحظ في بعض المناطق استمرارية، ولو بشكل مقلّص له، ولازال للجماعة بعض الأدوار التي كانت تلعبها تاريخيا.

كما أنّ الجماهير الشعبية، في المدن والقرى، تبدع يوميا في خلق تنظيماتها الذاتية من أجل صيانة مكاسبها، والدّفاع عن حقوقها، ولا أدلّ على ذلك من التنظيمات التي تخلقها إبّان تعرّض بيوتها للهدم، وخلال الإضرابات، خاصّة في المدن العمالية كجرادة واليوسفية، حيث تتعبّأ جماهير هذه المدن من أجل إنجاح الإضراب والنظام، وعيا منه بالخطورة التي شكّلتها وتشكّلها عليه هذه التنظيمات، سيعي جاهدا من أجل إفراغها من مضمونها النضالي، أو تلغيمها إذا لم يتمكّن من القضاء عليها.

وإذا كانت هذه التنظيمات إيجابية في جوهرها، باعتبارها تشكّل أدوات نضالية في يد الجماهير، فإنّ العديد من السلبيات لازالت تشوبها. والمطروح على المناضلين، ليس احتقارها والابتعاد عن العمل فيها بسبب هذه السلبيات، بل العمل داخلها الى جانب الجماهير من أجل تجاوز سلبياتها وتطوير إيجابياتها.

وفي هذا الإطار، مطروح علينا العمل على تعميم هاته الأشكال والأدوات على جميع المستويات، وفي كلّ المناطق، وخاصّة في المناطق النائية والمهمّشة. ومن غير المستبعد في مرحلة متقدّمة خلق أدوات التنسيق بين الهيئات والإطارات المتقاربة والمتجانسة من أجل إعطاء العمل فعلا أكبر، وصولا إلى خلق إطارات وطنية تضمّ هذه الهيئات و الجمعيات.

كما يجب الابتعاد في عملنا عن إسقاط أشكال تنظيمية جاهزة وفوقية، إذ ينبغي ابتداع أشكال عملية ومرنة، تستمد من واقع القطاع ومن داخل حركته النضالية، كمحاولة استنتساخ تجربة القاعديين في القطاع الطلابي داخل القطاع العمالي. فلكل قطاع خصوصياته، والشكل

التنظيمي يمليه واقع القطاع و ديناميته النضالية. دون أن يعني ذلك عدم استفادة قطاع من تجربة قطاع أخر، و من تجارب الشعوب الأخرى.

إنّ التّأكيد على تركيز العمل وسط الكادحين لا يعني إهمال العمل وسط فئات أخرى (الطلبة، رجال التعليم، التلاميذ...)، التي تضرّرت كثيرا من جرّاء الأزمة الاقتصادية التي تكتوي بنارها كلّ الفئات الشعبية، ووجدت مستوى عيشها يتدنّى باستمرار، كما أصبح أبناؤها معرّضين بدرجة كبيرة للطّرد من المدارس و للبطالة. وهذا ما دفع بها إلى حلبة النضال، حيث عرفت السنوات الأخيرة نضالات متعددة لهذه الفئات. ولهذا من المفروض علينا العمل إلى جانبها من أجل تأطير وتطوير نضالاتها.

وفي جانب آخر، لابدّ من استثمار الرّصيد السياسي والايديولوجي الذي تمتلكه المنظمة وسط هذه الفئات، وخاصّة وسط الحركة الطلابية.

إنّ التأثير السياسي والايديولوجي وحده، بالرّغم ممّا له من أهمية، يبقى غير كاف. ومن اللاّزم العمل المباشر، بربط علاقات مع الأطر الطليعية لهذه الفئات. هذه العلاقة التي يجب أن تكون متكافئة و دموقراطية.

وبالنسبة للعمل وسط التلاميذ، فإنّه يستقي أهميته من ارتباط هؤلاء التلاميذ بكادحي الأحياء الشعبية، بشكل كبير، ومن كون القوى الظلامية أصبحت تجد في القطاع التلاميذي، أمام غيابنا، الأرضية الخصبة لنشر أفكارها. ومن شأن الإهتمام بالتلاميذ أن يطعّم القطاع الطلاّبي و إ.و.ط.م. بمناضلين وأطر مؤهلة. غير أنّه يجب اجتناب الوقوع في أخطاء التجربة السابقة، أي تفادي اعتماد العمل السري وسط التلاميذ.

والحقيقة، أن هذا التصور لأدوات وأشكال العمل الديمقراطي الجماهيري يبقى عاما، وعلى المناضلين العاملين في الساحة، بلورة الأساليب والوسائل الملائمة حسب كل قطاع قطاع. وهذا يطرح بدوره مسألة الأطر المناضلة التي بدون وجودها لايمكن لهذا التصور أن يتجسد على أرضية الواقع. فهؤلاء المناضلين المتمرسين على العمل الجماهيري، والقادرين على قراءة الواقع وطرح الشعارات الملائمة التي يستدعيها الظرف والشروط الذاتية للجماهير، وكذلك ترجمة هذه الشعارات إلي عمل ملموس وحيّ بجانب الجماهير، هم منطلق أي تقدم لعملنا الديمقراطي الجماهيري، ولهذا يجب أن نضع مهمة تكوين الأطر من بين أولى المهام.

غير أنه يجب عدم النظر لمسألة تكوين الأطر وإعداد المناضلين كمهمة تقنية، اذ أنها لا يمكن أن تتم إلاّ داخل صيرورة العمل الدؤوب والشاق.

والى جانب هؤلاء المناضلين، يمكن الاعتماد على أطر الحركة الجماهيرية التي أفرزتها في نضالاتها، وأصبحت تحظى بثقتها. وفي هذا المجال، ينبغي نبذ الفهم الذي تبنيناه في الماضي، بتقربنا فقط من الأطر التي تتبنى أطروحاتنا، وتتفق معنا بسهولة دون تلك التي يمكن أن تعارضنا، كما يجب أن تربطنا بهؤلاء الأطر علاقات ديمراطية متكافئة، وألا نعتبرهم مجرد منفذين لتوجيهاتنا، وأن يحكم علاقاتنا معهم مبدأ الاقناع والإقتناع .

2- علاقتنا بالتنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير:

لقد سبق أن أشرنا الى أن النضال الديمقراطي الجماهيري يركز عمله حاليا وسط الفئات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة، هذا في الوقت الذي نجد فيه الجماهير الشعبية الكادحة، رغم أنها الأكثر تعرضا للعسف والقمع، مبعدة عن هذا النضال ومهمشة في مثل هذا العمل. لهذا، علينا أن نسخر أكبر الجهود للعمل وسط الكادحين، بقصد تمكينهم من بناء أدوات تنظيمهم ودفاعهم الذاتي. الا أن الأساسي ، هو الا ننظر الى الأدوات كوسائل انتقالية، بل كأهداف وغايات في حد ذاتها. فهي إضافة الى كونها إطارات تنتظم في إطارها الجماهير من أجل تحقيق مطالبها الآنية والمستقبلية، فإنها تمثل مجتمع الغد الذي نسعى ونطمح اليه. كما إن استطاعت أن تطور نفسها باستقلالية نسبية عن باقي المكونات السياسية التي تؤلفها، فانها لابد أن تلعب في المستقبل دورا حاسما في التقليل من هيمنة الحزب والدولة على المجتمع.

والمؤكد أن مساهمتنا في بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير لا تعني أننا سنحل محل هذه الجماهير، وسنناضل مكانها وبدونها. فلن يحرر الجماهير الا نفسها، وهي وحدها قادرة على تحقيق مطالبها واحتياجاتها بانخراطها وانصهارها في المسلسل النضالي حالا واستقبالا. وحتى يتأتى ذلك، لابد أن تحوز تنظيماتها على استقلاليتها النسبية عنا، وعن باقي القوى السياسية التقدمية والثورية الأخرى. ومن ثمة، لابد من النضال، بدون هوادة، حتى لا تهيمن عليها هذه القوى، ولكي تتحول الى ملحقات لنا أو امتداد لغيرنا من القوى السياسية.

لكن الاستقلالية، لا تعني تقديس العفوية أو حياد هذه التنظيمات في الصراع الدائر بين مختلف طبقات وفئات الشعب والاعداء الطبقيين. كما لاتفيد انصرافنا عن المساهمة في بنائها وتأطير عملها. فاحترامنا لاستقلاليتها، تعني اقامة علاقة ديمقراطية معهاومع أطرها، أي أن لاتنفي أو تبطل أو تعدم كل إمكانية للعبنا دورا طلائعيا في عملها.

ثالثا، الاطار البرنامجي للعمل الديمقراطي الجماهيري:

ان البرنامج الذي صاغته المنظمة في بداية الثمانينات، يبقى صحيحا رغم عموميته، ويصلح لان يقدم إطارا لعملنا الديمقراطي الجماهيري. وكذلك الشأن بالنسبة للبرنامج الذي طرحناه في السنة الماضية. بل أن البرنامج الحالي الذي نطرحه لايمكن أن يكون الا عاما وشاملا. وعلى المناضلين العاملين بالساحة أن يضعوا على أساسه برامج قطاعية ومنطقية.

وبالمقابل، فإن البرنامج الديمقراطي، ليس محكوما بالثبات والجمود، اذ يجب ربط وضعه بتحليل الواقع الملموس لتطور الصراع الطبقي ببلادنا، وبقدرتنا على استيعاب سماته الرئيسية والخلاصات والمهام المترتبة عنه. وبالتالي، فإن الشعارات التي تطرح تبقى قابلة للتطور بارتباط مع تطور الواقع، وباختلاف المناطق وبنمو الشروط الذاتية للجماهير الكادحة وقواها المناضلة.

البرنامج الديمقراطي :

ألف : اقرار احترام الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان على طريق القضاء على الطابع المخزني للدولة وبناء دولة القانون :

1 – ضمان الحريات الديمقراطية الأساسية :

حرية الرأي والتعبير والتنظيم والصحافة والتجمع والتظاهر، والغاء كل القوانين الإستبدادية والقمعية الجاري بها العمل في هذا المجال .

2 – حل الأجهزة القمعية الإجرامية (الأجهزة البوليسية السرية بالخصوص) ، والأجهزة المخزنية التي لها تأثير مباشر على حياة الشعب (القواد، الشيوخ، المقدمون...).

3 – اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من مدنيين وعسكريين، وعودة المنفيين الى أرض الوطن، ورفع كل المتابعات والتضييقات ضد المناضلين في الداخل والخارج، وإزالة المعتقلات السرية (تازمامارت، أكدز، قلعة مكونة ..)، والكشف عن مصير المختطفين والمفقودين .

4 – ضمان الحرّيات النقابية، خاصة حق التنظيم النقابي والإضراب، بما في ذلك رفع الحظر العملي عن إ و ط م. وتمكين التلاميذ من الحق النقابي.

5 – إصدار قانون جديد للشغل يضمن فعليا حقوق العمّال الإقتصادية والإجتماعية، ومدّه ليشمل العاملين في القطاع غير المقنّن.

6 – إحترام حقوق المواطن المغربي وصيانة كرامته، وذلك طبقا لمبادىء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكلّ المواثيق الدولية المتعلقة به.

7 – رفع تسلّط وزارة الدّاخلية على البادية و ضمان حقّ الفلاّحين في تنظيم أنفسهم باستقلال عن الأجهزة القمعية.

8 – مناهضة هيمنة وزارة الدّاخلية على مختلف الوزارات والإدارات وتأطيرها للحياة العامّة.

9 – إلغاء كلّ القوانين والتشريعات التمييزية التي تكرّس دونية المرأة، ويحول دون مساواتها بالرجل، وعلى رأسها مدوّنة الأحوال الشخصية واستبدالها بقانون مدني عصري مع ضمان حقّ الأمومة.

10 – جعل حدّ لأساليب المنع والخنق المسلّطين على العمل الجمعوي الجاد والجمعيات الثقافية التي تساهم في بناء ثقافة وطنية تقدمية في مواجهة الفكر الرجعي الظلامي.

11 – ضمان الحقوق الثقافية لكلّ مكوّنات الشعب المغربي، بما في ذلك الإقرار بالثقافة واللّغة الأمازيغيتين وتدريسهما في المؤسّسات التعليمية، وإنشاء مؤسسات ثقافية علمية لصيانة وتطوير اللغة والثقافة الأمازيغيتين.

12 – حماية الجالية المغربية بالخارج من حملات العنصرية ومن اضطهاد الأجهزة القمعية المغربية واحترام حقّ كلّ مهاجر مغربي في اختيار مصيره.

باء : تحسين الأوضاع المعاشية للجماهير:

1 – توقيف مسلسل الطرد من الشغل وكفالة حقّ الشغل للجميع، مع الزيادة في الأجور بما يوفر حداً أدنى من العيش الكريم للجماهير الشعبية، وتطبيق السلم المتحرّك للأجور، والمساواة في الأجر بين الرّجل والمرأة.

2 – وضع حدّ للزيادات المتتالية في الأثمان، لاسيما أثمان الموادّ الغذائية الأساسية وأثمنة الماء والكهرباء والأدوية والنقل وحليب الأطفال.

3 – تعميم التشريعات الخاصة بالضمان الإجتماعي مع العمال الزراعيين، والزيادة في التعويضات العائلية.

4 – تحديد حدّ أقصى للملكية الأرض، وتوزيع الأراضي على الفلاّحين الفقراء والمعدمين.

5 – الحدّ من نفقات الدولة، وخصوصا نفقات الجيش والبوليس و مظاهر البذخ، والرّفع من اعتمادات قطاعات الصحة والتعليم والسكن، وتجهيز البادية، و ذلـــك بـــ:

* منع التصفية التي يتعرّض لها التعليم في جميع أطواره (الإصلاح البداغوجي وإصلاحات التعليم عامّة..)، وإقرار تعليم شعبي دمقراطي عصري، يضمن بالخصوص التعليم الأساسي للجميع.
* ايقاف مسلسل الهجوم على مجانية التطبيب، وتوفير الرعاية والوقاية لعموم المواطنين.
* وقف حملات الهدم والتهجير التي تتعرّض لها مساكن وسكّان الأحياء الشعبية، مع توفير سكن لائق وصحّي لهذه الفئات من السكان.
* مدّ البوادي بالماء والكهرباء وربطها بشبكات النقل العمومي وتجهيزها بالمدارس والمستشفيات.

6 – مناهضة تفويت القطاع العام للخواص، وتمكين العمّال من مراقبة وتسيير مؤسّسات القطاع العام.

7 – تخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تثقل كاهل الشعب.

8 – مناهضة التهميش الاقتصادي والإجتماعي والثقافي الذي تعيشه مناطق ما يسمّى بـ"المغرب غير النّافع".

جيم : النضال ضدّ الإستعمار والإمبريالية والصهيونية :

1 – تحرير سبتة ومليلية والجزر الشمالية.

2 – مناهضة التغلغل الإقتصادي الإمبريالي (تفويت القطاع العام)، والتغلغل السياسي والثقافي والعسكري الإمبريالي والصهيوني ببلادنا، وإلغاء كلّ الإتفاقيات العسكرية المبرمة في هذا المجال، بما في ذلك اتفاقيات 1982 مع الولايات المتحدة الأميريكية.

3 – إجراء استفتاء حرّ ونزيه وعادل لتقرير الشعب الصحراوي لمصيره.

4 – مساندة حركات التحرّر في العالم و على رأسها الثورة الفلسطينية والإنتفاضة الباسلة، وكفاح شعوب إفريقيا ضدّ الميز العنصري.

5 – مناهضة أيّ تدخل إمبريالي بالمنطقة العربية وبالخصوص التواجد العسكري الإمبريالي في الخليج.

6 – النضال من أجل بناء مغرب الشعوب على أساس دموقراطي يحترم مختلف مكوّنات شعوب المنطقة.

رابعا : الدعاية و العمل الدّمقراطي الجماهيري :

تكتسي الدعاية لتصوّرنا الخاص بالعمل الدّمقراطي الجماهيري و لنضالات الجماهير في هذا المجال أهمية قصوى نظرا:

- لراهنية هذا العمل الذي تفرضه الشروط الموضوعية الملموسة للصراع الطبقي في البلاد.
- لوجود العديد من المناضلين المشتّتين الذين يعربون عن استعدادهم لمباشرة هذا العمل، ولكن شرط الاّ يكون ذلك في إطار تصوّر إصلاحي، وبذلك فهم بأشدّ الحاجة الى تصوّر شامل يتماشى وطموحاتهم في تغيير المجتمع،
- بسبب المفارقة التي تعرفها منظمتنا والتي تتمثّل في ضعفها علي المستوى التنظيمي، مقابل العطف الواسع الذي يكنّه لها جزء مهمّ من الجماهير والمناضلين الشرفاء. وهذه المفارقة تتطلّب لتجاوزها وتخطّيها الإستفدة من كلّ أشكال وأدوات الدعاية العلنية (الجرائد والمجلاّت التقدمية..) والسرّية ("إلى الأمام" والبيانات..)، من أجل تبليغ وتوضيح تصوّرنا وبرامجنا المرتبطة بالعمل الدّمقراطي الجماهيري لهؤلاء العاطفين وإلى عموم الجمهير الشعبية.

ولابدّ من التّأكيد هنا على أنّ تصورنا للعمل الدّمقراطي الجماهيري، ليس نهائيا وجاهزاً، وهو يتطلّب في تدقيقه وإحكامه الى اختباره في الواقع الملموس، وإخضاعه إلى إجتهادات المناضلين الذين يمارسون هذا العمل من مواقع الفعل والانخراط في الصراع الطبقي. وهذا يؤدّي بنا إلى الإقرار بعدم كفاية نشر تصوّرنا بشكل واسع وسط المناضلين والترويج لبرامجنا، بل المطروح بشكل رئيسي هو إخضاع هذا التصوّر للنقاش وتعريضه للنقد والمساءلة من قبل كلّ المناضلين، حتّى يتّ تصحيحه وتطويره على ضوء معطيات الواقع ومتطلبات الصراع السياسي والإجتماعي.

خامسا : العمل الدّمقراطي الجماهيري والقوى التقدّمية

إنّ العمل المشترك مع القوى التقدمية والدمقراطية كان وسيظلّ مبدءا قارّا وثابتا في قلب تصورنا وعمليا، فالقوى السياسية التقدمية والمنظمات الجماهيرية الديموقراطية تتقاطع معنا في أغلب نقط برنامجنا الدمقراطي. لذلك فإنّه يمكن العمل دخل الساحة السياسية مع كلّ القوى المناضلة، على أساس هذا البرنامج ، نظرا لأنّ العمل الدّمقراطي الجماهيري غير موقوف على الثوريين، وليس حكرا عليهم. بل هو من مهام كلّ القوى الدمقراطية والتقدمية، سواء منها تلك التي اختارت الإصلاح كاستراتيجية لها أو تلك التي تحمل تصوّرات ثورية أو جذرية.

بيد أنّ تعاملنا مع القوى التقدمية لا نبغي أن يكون أحادي الجانب. بل يجب أن يكون مبنيا على النقد كلّما تخاذلت أو ساومت، والدّعم حين تناضل إلى جانب الجماهير وتقف معها وفي صفّها. هكذا فإنّ التعامل مع القوى الدمقراطية والتقدمية يجب أن يتحلّى بالمرونة، خاصة عندما يتعلق الامر بخدمة مصالح الجماهير الشعبية.

والواقع أنّ الوضع الحالي يتميّز بضعف التضال القاعدي المشترك الذي ينسجه المناضلون في صراعهم اليومي المشترك ضدّ القهر والبؤس والطغيان. غير أنّ هذا النضال المشترك يبقى وثيق الصلة وشديد الارتباط بتجاوز الحلقية والنزعة الأبوية لبعض القوى التقدمية، كما أنّه مشروط موضوعيا وذاتيا بتنامي وتيرة الصراع الطبقي ببلادنا.

وعلى كل حال فإنّه يمكن التنسيق مع هاته القوى في مختلف القطاعات والهيئات الجماهيرية بناءاً على برامج وشعارات محددة، كما هو الأمر حاليا في القطاع الطلابي حيث يفرض الواقع الموضوعي داخل الجامعة تكاثف الجهود لإفشال مخططات النظام اللاّدمقراطية واللاّشعبية في مجال التعليم العالي، وإنتزاع شرعية العمل النقابي برفع الحظر العملي المفروض على إ.و.ط.م.، وكذا مواجهة الهجوم الظلامي.

وبخصوص تعاملنا مع الإتحاد الإشتراكي، فقد كنّا فيما قبل نركّز على انتقاد القيادة اليمينية لهذا الحزب، ولكن مع صعود بعض المناضلين النقابيين الى المكتب السياسي، فقد أصبح مطروحا علينا مراجعة هذا "التمييز"، والقيام بنقد الإتجاه اليميني داخل الحزب بشكل عام.

أمّا عن تعاملنا مع "الراديكاليين" فقد تميّز بالسكوت على ممارساتهم وتجاوزاتهم في المنظمات الجماهيرية، وكذا على الشتم الذي يوجهونه بين الفينة والأخرى لـ"الإنتهازية اليسارية". وهذا موقف غير سديد. لذلك لابدّ من انتقاد كلّ ممارساتهم الخاطئة (التعامل اللاّدمقراطي مع المنظمات الجماهيرية، الحلقية، النقد غير الرفاقي للماركسيين، تركيز كل شيء على الصراع مع المكتب السياسي ومحاولة إقحام العمل الجماهيري في هذا الصراع الفوقي بمناسبة أو غير مناسبة)؛ وفي نفس الوقت يجب توطيد النضال المشترك معهم كلّما كان ذلك في صالح الجماهير الشعبية وعلى أسس مبدئية واضحة.

أمّا بخصوص النضال المشترك مع القوى الإصلاحية فهو يصطدم راهنا بمسألة الصحراء التي يتجه الوضع فيها حاليا نحو الإستفتاء، ومن جهة أخرى يجب أن تبنى وحدة اليسار، ليس بشكل فوقي بل إنطلاقا من مسلسل من النضالات وسط الجماهير الشعبية.

وأخيرا بخصوص القوى الظلامية فالمطروح هو مواجهتها سياسيا وفكريا ونضاليا في السّاحة.

انتهى

في سجون الملك

نصوص من القنيطرة حول المغرب

هذا هو عنوان كتاب جديد باللّغة الفرنسية للرفيق أبراهام السرفاتي يصدر هذه الأيّام عن دار النشر التقدّمية ميسيدور/ منشورات إجتماعية MESSIDOR/Editions Sociales. ويتضمّن الكتاب أغلب النصوص التي كتبها المؤلف في السجن وإسهاماته الفكرية والسياسية الهامّة والتي تنمّ عن تتبع دقيق وشامل للتطوّرات سواء على المستوى الوطني أو على مستوى العالمي. كما تكتسي قيمة بالغة من حيث مساهمتها الفعالة في تطوير النقاش وتقديمه ليس فقط على مستوى منظمة إلى الأمام بل يمكن القول أنّها كان لها إشعاع ثاقب على المستوى الفكري والسياسي للحركة الديمقراطية ككل.

كما يتطرّق المؤلّف إلى أخر التطوّرات السياسية التي يعرفها المغرب وعلى الخصوص إلى متطلّبات الظرف الحالي في ظلّ تنامي النضالات الشعبية ببلادنا و النضال الديموقراطي بالخصوص فيما يتعلّق ب "تغيير الدستور"... ونظرا لأنّ ذلك يشكّل موضوع السّاعة إرتأينا أن نتقدّم للقرّاء بمقتطف من هذا الكتاب حول هذا الموضوع :

(...)

يجب أن يكون واضحا للجميع بأنّ لا خيار في المغرب سوى الطريق الدموقراطي الحقيقي أو صعود الأصولية. إنّ الأمل في المستقبل هو وحده القادر على إخراج الشباب من حالة اليأس التي قد تؤدّي بهم إلى الإلتجاء إلى الأصولية. ونحن نعلم أنّ نظام الحسن يعيد أن يكون درعا ضدّ الأصولية، بل على العكس تماما فهو الذي يهيأ لها تربتها، أفليس هذا النظام هو المسؤول عن إحباط وتكسير آمال شعبنا منذ واحد وثلاثين سنة؟

لقد انتشر الفكر الأصولي في المغرب خلال الثمانينات، وحقّق اختراقا جماهيريا هامّا في بداية التسعينات. وهو يستعمل الطرق والوسائل التي نجح في استعمالها في بلدان عربية أخرى، كالنشاط الإجتماعي في الأحياء الشعبية بالمدن الكبيرة، ومساعدة التلاميذ في دراستهم، والدعاية الى الرّجوع إلى قيم الإسلام في مواجهة إرتشاء السلطة وما يترتّب عنه من إنحطاط في الأخلاق..

إنّ نهوضا سريعا للقوى الدموقراطية وعملها المتواصل في تنظيم النضالات الشعبية هو وحده الكفيل بتقديم بديل عن صعود الأصولية بالمغرب. وهذا البديل يتوفر على مؤهلات حقيقية لأسباب تتعلّق بتاريخ الحركة الوطنية التي تشبّعت منذ نشأتها بالفكر الدموقراطي، وبالمكانة الهامّة نسبيا التي تحتلّها الحركة العمالية ببلادنا وتاريخها الذي يمتدّ لأكثر من نصف قرن، واحتداد التناقضات بينها وبين البرجوازية الكبرى. (أنظر النصّ الذي كتبته حول بروليتاريا الدار البيضاء).

كما أنّ تجذّر الحركة الديمقراطية المغربية في السنوات الأخيرة، والنضالات التي استطاعت تفجيرها لدليل على أنّ هذه الحركة قادرة على فرض نفسها أمام الأصوليين، لكن شريطة أن لا يتم إطالة عمر نظام الحسن اصطناعيا، عبر دعمه بالأكسجين الذي تسعى بعض القوى الخارجية تزويده به. أليست قوى التخلّف هي وحدها المستفيدة من تعفّن الأوضاع ببلادنا ؟

بيد أنّ الشرط اللاّزم والضروري لتجاوز هذا الوضع يبقى مرهونا بمدى تقدّم فعل القوى الدموقراطية.

لقد تمكّنت هذه الأخيرة من استئناف نهوضها سواء من خلال تصاعد النضالات العمالية أو من خلال المواقف المتجذرة للأحزاب الوطنية التي طالبت، وبشكل علني، بتغيير دستوري يستهدف فصل السلط، وبسلطة تشريعية في يد برلمان منتخب دموقراطيا، وكذا بتحقيق دولة الحق والقانون. إنّ الجماهير الغفيرة التي شاركت في تشييع جنازة زعيم الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، عبد الرّحيم بوعبيد، أحد القادة التارخيين والأساسين للحركة الوطنية المغربية وللنضال الدموقراطي...إنّ هذا الحضور الجماهيري دليل على الدّعم الذي يحظى به هذا المطلب الدموقراطي وسط جماهير الشعب. ولكي يتحقّق هذا المطلب فلابدّ من المزيد من الجرأة والحزم ومن توحيد القوى الدموقراطية، والمزيد من اليقظة تجاه المناورات الجديدة للحسن. فبعد أن وصف الدموقراطية بـ"السّرطان"، أعلن في خطاب عرشه الأخير بأنّه يحقن الديمقراطية للمغرب بـ"كميات مدروسة ودقيقة" وذكّر بـ"الدّور الأساسي والخطير عبر التاريخ في المغرب الذي أوكلته التقاليد المرعية على مدى العصور إلى ملك المغرب". ألم يصرّح بنفسه لقناة TF1الفرنسية، مذكرا بـ"التقاليد العريقة" و مردّدا لشعار لويس 14 : "الدّولة هي أنا"، مضيفا بأنّ المغرب يعيش على هذا الحال منذ 12 قرنا!

إنّ "التقاليد العريقة" التي يستشهد بها الحسن ويستمد منها مشروعيته هي تقاليد حكم المخزن المطلق والذي لم تكن فيه الملكيات بقادرة على تأسيس الأمّة بل على العكس كانت تحكم ضدّاً عنها. (أنضر النص الذى كتبته حول "تشكّل الأمّة المغربية"). كما أنّ هذا الحكم المخزني المطلق الذي يلخّص طبيعته الطفيلية كتاب كريستين دور حول تزمامارت، كان بحاجة إلى فرض الرّعب والإرهاب لضمان استمراريته. وفي حالة تازمامارت تلمس فعلا وبشكل جليّ استمرارية "التقاليد العريقة" لسلطة المخزن ولدهاليز "السلف المعظم مولاي إسماعيل". وها هو الحسن يحاول اليوم، بدعم من السلطات الفرنسية ومستشاريه في العلاقات العمومية، محو تازمامارت من الذاكرة والظهور بمظهر الملك المتنوّر الذي "يساير تطوّرات العالم المعاصر". لكن هل يمكن تناسي تزمامارت؟

إنّ تقديم جلاّد تزمامارت كإنسان دموقراطي شيء مهول حقاً، والإعتقاد بذلك لايمكن أن يكون الاّ من قبيل الجنون.

فهل ستقع الأحزاب الدموقراطية المغربية، مرّة أخرى، في هذا الفخّ ؟ إنّ التاريخ لن يغفر لها ذلك أبدا.

و لنتفذ إلى عمق الأشياء. إنّ الدموقراطية تعني سلطة الشعب، وهذا **المفهوم يكتسي قيمة كونية**. فليس هناك أيّ نظام يمكن وصفه بدموقراطي ما لم تكن فيه السيادة للشعب، وللشّعب **وحده**. فحتّى في الأنظمة الرّئاسية من النّوع الفرنسي، حيث يعيّن الوزير الأوّل من طرف رئيس الجمهورية، فإنّ هذا الأخير

الديمقراطية تعني السلطة للشعب

ينتخب من طرف الشعب. وفي الملكيات الدموقراطية بأوربا الغربية، والتي يسمّيها النوبير الأموي ملكيات برلمانية، رافضا عن حقّ تسمية "الملكية الدستورية" لما تكتنفه من غموض شديد، فإن الوزير الأول ينبثق من الأغلبية البرلمانية، ولا يحق للملك سوى المصادقة على اختيار هذه الأغلبية. فهو ليس سوى رمزا للسيادة وحاميا للدستور ولا يقرر في السياسة ولا في القوانين ولا يتحكم في السلطة التنفيذية، بل العكس يحصل سنويا عند تهيئ الحكومة خطاب العرش الذي تقرأه ملكة أنجلترا بدون أدنى مراقبة من طرفها.

فلا شيء من كل هذا مع الحسن ومع إصلاحاته الديمقراطية المزعومة، والتي أعلن عنها في خطاب 3مارس الفارط. هذا الخطاب المخزني المحض الذي ينصب فيه الحسن نفسه " كملك البلاد الذى تدعوه الأقدار وتصطفيه ليقود الشعب، وليصبح بمقتضى تسلمه ذرى المسؤولية العظمى القائد المضطلع بشؤون الأمة وأعبائها والأب العطوف الراعي للأسرة الكبيرة وحامي حماها". (هذه الفقرة مكتوبة بأحرف غليظة في الترجمة الرسمية المنشورة في جريدة "صباح الصحراء والمغرب" ليوم 4مارس.) والمؤسف أنه في الوقت الذي يتقوّى فيه باستمرار المطلب الديمقراطي وسط الشعب وداخل المعارضة الرسمية، فإن هذه الأخيرة لازالت تنقصها اليقظة إزاء هذه القضايا الجوهرية، وهذا ما توحي به على الأقل المذكرة المقدمة في أكتوبر 1991من طرف الحزبين الأساسيين للمعارضة: حزب الإستقلال و الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية. إن هذه المذكرة التي نشرتها جريدة "الطريق" لسان حال حزب الطليعة الإشتراكي الديمقراطي، تترك الباب مفتوحا لتعيين الوزيرالأول من طرف الملك ، بل مفتوحا أكثر لكل المناورات البرلمانية للمصادقة عليه بالأغلبية النسبية. فالمستفيد الأخير إذن هو الحسن الذي وعد ب"إحداث توازن أفضل مابين السلطتين التشريعية والتنفيذية". إن الأمر لا يتعلق بأكثر من"ملكية رئاسية" يقول عنها نوبير الأموي بأنها "لاشئ أكثر من ملكية تعسفية و مطلقة" (أنظر الإستجواب الذي أجرته معه جريدة "حرية المواطن"). بهذا يندرج نوبير الأموي في نفس تقاليد الإتحاد الوطني للقوات الشعبية للمهدي بن بركة الذي طالب مجلسه الوطني يوم 3 أبريل 1960ب "التأسيس الفوري لمجلس تأسيسي مكلف بوضع دستورديمقراطي حرّ يجعل من الشعب منبع كل السلطات". ولقد ذكر عبد القادربراينة بهذا النص مضيفا بأن اللجنة المركزية للإتحاد الوطني للقوات الشعبية انطلقت بالضبط من هذا الموقف في مقاطعتها لإستفتاء 7 دجنبر 1962 ("ليبيراسيون" الأسبوعي عدد 469 المؤرخ ب 13مارس 1992).

بالإضافة إلى ذلك ، وفي ظل الشروط السياسية الحالية بالمغرب، وبدون تحطيم البنيات المخزنية للسلطة، وخاصة جهاز وزارة الداخلية المطلق والمتواجد في كل أنحاء البلاد، فإن الإستفتاء المعلن عنه بخصوص الإصلاح الدستوري لا يمكن أن يكون أكثر من بيعة مسرحية جديدة للحسن. فهل ستتجرأ الأحزاب الديمقراطية للمعارضة الرسمية على الدعوة إلى مقاطعة هذا الإستفتاء كما فعل الإتحاد الوطني للقوات الشعبية للمهدي بن بركة وعبدالرحيم بوعبيد في دجنبر1962؟ أم أن هذه الأحزاب ستكون كبش الضحية كما حصل لحزب الإستقلال آنذاك؟

إن القوى الديمقراطية المغربيةللمعارضة الرسمية هي اليوم أمام مفترق الطرق. فهل ستضيّع مكتسبات النضال الشعبي للسنوات الأخيرة، وتضحّي بوحدة القوى الديمقراطية التي تحققت من خلال هذا النضال، من أجل وهم تسوية مخزنية، أم أنها ستدعم هذه المكتسبات بكفاح سيكون ولا شك أكثر ضراوة ولكنه سيقود إلى الإنتصار الديمقراطي؟.

وهنا لا بد أن نكون واضحين للغاية: **إن إسقاط الحسن وحده الكفيل بتحقيق إختراق ديمقراطي في المغرب**. فلا يمكن أن يحصل أي تقدم حقيقي نحو الديمقراطية بالبلاد بدون تحطيم الجهاز المخزني، بدون دك هذا الجهازالذي يقسم البلاد والشعب ويعمل على خنقه بالرعب والإرهاب الدائمين، بدون تحطيم سلطة عمال les gouverneurs الأقاليم وجعلها بين أيدي الجماعات المنتخبة، بدون تعيين

المناصب العليا لوزارة الداخلية بما فيها الباشوات والعمال من طرف مجلس وزاري وحده المسؤول أمام برلمان منتخب بطريقة حرة وبالإقتراع العام ومتمتع بالسيادة، بدون إعادة

إسقاط الحسن وحده الكفيل بإحداث إختراق ديمقراطي بالمغرب

تشكيل هيئة القضاة الذين نخرتهم الرشوة والطاعة العمياء للشرطة، بدون الإنهاء مع العبادة المخزية والمفروضة للملك من طرف كل الهيئات القائمة، بدون القضاء على التعسف الذي لازال يمنع اليوم حزب الطليعة الإشتراكي الديمقراطي من عقد مؤتمره، هذا التعسف الذي فرض الغياب على مجلات مقتدرة مثل مجلة لاماليف وكلمة، بدون إطلاق سراح مجموع المعتقلين السياسيين مدنيين وعسكريين، والكشف عن مصير المختطفين الذين لا زالوا على قيد الحياة وتقديم الحساب على من استشهد منهم، والسماح بالعودة للمنفيين بدون قيد. وأخيرا وليس آخرابدون تقديم الحساب من طرف الجلادين وإقامة العدل وإبراز حقيقة واحد وثلاثين سنة من الإضطهاد والإرهاب اللذين فرضا على الشعب المغربي.

سوف لن ننتزع كل هذا سوى بقوة الشعب. فلا يمكن أبدا لأي دستور يمنحه الحسن أن يحقق الديمقراطية، إن المطلوب هو إسقاط الحسن من عرشه ووضع دستور ديمقراطي من طرف ممثلي الشعب المتمتع بكامل سيادته.

كتبت أعلاه بأن الشروط الداخلية والخارجية تجعل من هذا الهدف هدفا قابلا للتحقيق بقدر مانتطور نضالات الشعب وتتقوى وحدة وعزيمة القوى الديمقراطية. إن تحديد هدف إسقاط الحسن بدون تحديد مسألة الملكية في المرحلة الراهنة يسمح فعلا لهذه القوى الديمقراطية أن تتوحد وتكسب أوسع فئات الشعب للنضال من أجل هذا الهدف. وسيسمح هذا الهدف الواضح الذي يجمّع كافة تناقضات ومعوقات الشعب المغربي في الفترة الراهنة، بتعبئة الجماهير الشعبية على القيام بأعمال جريئة أكثروهجومية أكثرفي مواجهة عدو من الممكن، في المقابل، عزله حتى داخل معسكر الطبقة المهيمنة وبالعلاقة مع ركائزه الإمبريالية. يجب إسقاط "ماركوس" المغربي حتى ولو كان البديل المباشر من نوع "كورازون أكينو"، و هذا شيء ممكن.

في النضال الديمقراطي العلني، وبالأحرى لدى القوى الديمقراطية الرسمية، فإنه لاحاجة نهائيا، من وضع هدف إسقاط الحسن بوضوح وبصريح العبارة، وإنه لمن الممكن أن تشكل مقاطعة الإستفتاء الدستوري الذي يهيئه الحسن مرحلة هامة على هذا الطريق في حالة ما صاحب ذلك تعبئة حقيقية للشعب لإفشال الجهاز المخزني. إن تهيئ إضراب عام على أسس أكثر صلابة من إضراب 14دجنبر 1990، وكما إلتزمت بذلك ك.د.ش، وتنظيم إضرابات قطاعية حالا، وتقوية المواقع المكتسبة منذ 14دجنبرفي القطاعات الهامة في الإقتصاد المغربي وفي القلعات البروليتارية، كالمعادن والسكك الحديدية...إن كل هذا من شانه أن يشكل مرحلة لا تقل أهمية. و من شأن النضال السياسي الذي يستهدف توضيحا أكثر لمضمون الديمقراطية وتعارضها مع البنية المخزنية للسلطة، وتقوية النضال من أجل حقوق الإنسان، والمطالبة بالكشف عن الحقيقة ومحاكمة كل الجرائم المرتكبة خلال الثلاثين سنة الفارطة، بداية بجريمة تازمامارت...، إن من شأن كل هذا أن يساهم أكثر في عزل الحسن والمافيا التي يتزعمها، وسط جهاز السلطة نفسها، وحتى وسط الجيش الذي كانت لأصداء الكشف عن تازمامارت آثارا عميقة داخله. آنذاك ستتخلى الطبقات السائدة وقوى الغرب عن عميلهما الحالي ولو تطلب منهم ذلك أن يرتبوا له تقاعده بقصوره في الخارج.

إن الأمر لا يتعلق هنا بحلم ولا بمغامرة، إنه الطريق الواقعي لإنتزاع الديمقراطية واسترجاع كرامة الشعب المغربي، كي يستعيد حيويته وحماسه اللذين توقفا منذ ثلث قرن من الزمن بسبب خيانة الحسن لحريته واستقلاله.

مع كل ماقيل سابقا، فإنه من المستحيل أن تنجح مرة أخرى مناورات الحسن. حينئذ فإنه على المناضلين الثوريين والجذريين، وعلى التيارات الجذرية داخل أحزاب المعارضة الرسمية، أن يتعبئوا أكثر من أي وقت مضى لإفشال هذه المخططات والحفاظ على الوحدة والحوار الأخوي فيما بينهم. كما يجب عليهم أن يعزلوا سياسيا اليمين المساوم داخل المعارضة الرسمية، ليس بمحاربته بالجدل العقيم الموروث عن ماض ينبغي نبذه، وليس عبر الهجومات الشخصية، وإنما بتقديم التوضيح الدائم والمستمر للمعنى والمضمون الحقيقي للديمقراطية وتعارضها مع البنية المخزنية للسلطة، وبالعمل الأخوي لإعطاء أكثر ما يمكن من القوة والنشاط لنضال المنظمات الجماهيرية التقدمية وعلى رأسها ك ـ د ـ ش، وتحفيز التنظيم الذاتي للجماهير الشعبية في الأحياء الشعبية وفي المعامل وحتى في البوادي، وإعادة إحياء هياكل الإتحاد الوطني لطلبة المغرب بالوحدة الرفاقية لكل تياراته التقدمية دون السقوط من جديد في المجادلات العقيمة من أجل "جهاز" أ.و.م -فالجهاز الذي ينبغي الإستيلاء عليه إنما هو جهاز الدولة-وتطوير النشاط الديمقراطي في كل القطاعات، والعمل من أجل التنظيم الذاتي للجماهير الشعبية. فبمثل هذا النضال، وبتطوير نضال الجماهير يمكن أن نفشل نهائيا مناورات الحسن ولو أنّه تمكّن من تحقيق بعض الإنتصارات الآنية.

(...)

ترجمة

مارس 1992

ساندوا مجلة إلى الأمام
ساندوا الفكر التقدّمي التحرّري

أبراهام السرفاتي : نصوص من السجن حول فلسطين (بالفرنسية)
Ecrits de prison sur la Palestine
عن دار النشر "أركانتير" ARCANTERE / باريس 1992

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من النصوص التي كتبها مؤلّفه ما بين خريف 1982 وأواخر 1985 حول القضية الفلسطينية .
في ختام الحوار الذي دار بين الرفيق السرفاتي وروث بلوخ ، و فيرونيك غانيي ، و رؤوف الرايسي ، و جوابا على سؤال ما هي خلاصتك السياسية ؟ أجاب : " كخاتمة ، أتمنى أن تساهم النصوص المنشورة في هذا الكتاب في تفكير المناضلين التقدميين من أجل بلورة مشروع ثوري ، و أيضا في إضاءة التاريخ المعاصر لهذه المنطقة ".
بهذه العبارات يختتم الرفيق السرفاتي المقدمة /الحديث الهام من كتابه ، حيث تطرق إلى مؤتمر مدريد و المضمون الذي يعطيه كل من الكيان الصهيوني و أمريكا : أي إخماد حركة شعوب الشرق الأوسط بهدف إقبار نضال الشعب الفلسطيني عبر كامب ديفيد موسعة لتشمل سوريا بالشكل الذي يظل فيه حافظ الأسد يظهر كوطني و الإنقضاض بعد ذلك على منظمة التحرير الفلسطينية.
و يرى أن منظمة التحرير الفلسطينية افتقدت لبرنامج استراتيجي منذ 1975، و اكتفت إلى حد ما بالإنتصارات الديبلوماسيةالقصيرة المدى، و يطرح ضرورة اعتماد نضال يقوم على دعم الإنتفاضة من جهة، و دحض الركائز السياسية للصهيونية في مجملها، سواء داخل الكيان الصهيوني أو لدى الرأي العام الغربي بناء على التناقضات الموجودة داخل هذا الكيان بخطة سياسية بعيدة المدى ترمي إلى قيام الدولة الديمقراطية الفلسطينية، و تعتمد مراحل في الوصول إلى هذا الهدف، يشكل هزم الصهيونية كعقيدة عنصرية فاشية استيطانية النقطة الأولى عبر إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة منذ 1967 بعاصمتها القدس إلى جانب دولة إسرائيل غير صهيونية و مسالمة و مفتوحة على العودة للفلسطينيين المهجرين منذ 1948، دون أن يعني ذلك الإعتراف بدولة إسرائيل من طرف الدولة الفلسطينية. و يؤكد أن أي تراجع لـ م.ت.ف سيتم لفائدة الحركات الدينية المتطرفة مع التأكيد أنه لحسن الحظ يتوفر الشعب الفلسطيني على بدائل تقدمية .
في هذا الكتاب الذي يقع في ستة فصول ، يتطرق السرفاتي أيضا لعدة قضايا جوهرية حول طبيعة الصهيونية، و يعرض لمفهوم الإضطهاد، و تداخل الصراع الطبقي بالإثني مستعملا في ذلك منهج لينين الحي في اعتماد المادية التاريخية .
و السرفاتي معروف بإلتزامه الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني، وأيضا ككاتب و مناضل دأب على مناقشة كبار الإختصاصيين منذ أزيد من ربع قرن، و ملم بأفكار و آراء و مناهج الباحثين و المهتمين و رجال السياسة منتقدا و مجددا و مطورا و مجادلا، و معترفا بالنواقص التي تعتري فكره في هذه المرحلة أو تلك... يقوده في ذلك عناد المناضل الثوري و شجاعة المفكر و المناضل. فما أحوج المكتبة العربية و القراء العرب إلى كتاب الرفيق السرفاتي الذي نتمنى أن يترجم إلى العربية في أقرب الآجال.
و أخيرا نتمنى مع الكاتب أن تساهم نصوصه في مساعدة التقدميين على بلورة مشروع ثوري و هو بالكاد سيساهم في تنوير تاريخ المنطقة المعاصر و على التو .

أحمد بوريشة

كريستين دور: "تزمامارت : سجن للموت بالمغرب"
Tazmamart : une prison de la mort au Maroc
منشورات Stock باريس فبراير 1992

يتعرّض هذا الكتاب إلى الظروف الرهيبة و غير القابلة للوصف التي قضاها معتقلوا هذا السجن المخزني طوال 18 سنة. والكتاب يعطي صورة ملموسة للأساليب المخزنية الأكثر فضاعة وحيوانية التي يستعملها نظام الحسن لقمع و إرهاب الشعب المغربي التي تفوح بالعداء والإنتقام...
تجدر الإشارة إلى أنّ الكتاب طيع القراءة و يلمّ جيّدا بالموضوع وهو زاخر بالمعطيات والمعلومات التي استطاعت الكاتبة استجماعها وحبكها لتنسج صورة معبّرة بشكل كاف عن ظروف هذه المأساة/ الفضيحة.
من جانب آخر، وكما يظهر جليا من خلال الكتاب، فقد لعبت الكاتبة بالإضافة إلى نضالها بجانب زوجها أبراهام السرفاتي- دورا هامًا في النّضال للتعريف بحقيقة هذا السجن المقبرة، ومن أجل الكشف عن مصير معذبي تزمامارت. لكن نعتقد أنّ هذا لا يجب أن يحجب عنّا مختلف النضالات التي خاضتها إلى هذه الدرجة أو تلك العديد من الهيئات الحقوقية في الخارج بل وحتّى في الدّاخل إذ رفعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان منذ 1981 شعار إطلاق سراح المعتقلين السياسيين مدنيين و عسكريين، كما لعبت منظمة إلى الأمام سواء عبر مجلتها أو من خلال مناضليها المعتقلين دورا لابأس به في حدود إمكانياتها في فضح هذه الجريمة الغير جديرة بالجنس البشري.
أمّا في الخارج فلقد لعبت أمنستي أنترناسيونال دورا لا يستهان به منذ 1981 حيث نشرت حينها في تقرير عام حول المغرب إحدى الرسائل الأولى التي تسرّبت من هذا المعتقل الجهنمي. كما لم تدّخر الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب ASDHOM أيّ جهد وبالخصوص منذ أن استعادت نشاطها في 1989 للتعريف لدى الرأي العام الدولي بهذه القضية.
وسيبقى سجن تزمامارت وصمة عار في تاريخ المغرب المعاصر، لكن الأخطر كما تشير له الكاتبة عن صواب هو إحتمال وجود أمثال تزمامارت كقلعة مكونة التي يقبع بها مآت الصحراويين وغيرهما من الأقبية السرية التي ربّما تضم عشرات المدنيين الذين اختفوا منذ الإستقلال الشكلي، ومآت العسكريين كأولئك الضباط والجنود الذين سلمتهم الجزائر إلى المغرب بعد اجتيازهم الحدود الجزائرية بهدف الذهاب للقتال بجانب الشعب العراقي إبّان الحرب الإمبريالية والذين بلغ عددهم 2250 عسكريا والذي يجهل مصيرهم.

كريم عبد الكريم

مومن الديوري : « من يملك المغرب » (بالفرنسية)
A QUI APPRTIENT LE MAROC ?
منشورات لارماتان L'Harmattan باريس 1992

كان كتاب مومن الديوري « من يملك المغرب » منتظرا بفارغ الصبر، وذلك بعد الفضيحة التي نتجت عن طرده الى الغابون . تلك الفضيحة التي، من حسن الحظ ، تصححت بفضل رد الفعل الحاد للرأي العام الديمقراطي الفرنسي .
ان هذا الكتاب يحتوي على معطيات كثيرة حول أهم المجمعات المالية المغربية التي تستحوذ على اقتصاد المغرب والتي يوجد على رأسها أمنيوم شمال إفريقيا الذي يهيمن عليه الحسن .
كما يحتوي على معطيات أخرى حول ممتلكات الحسن ، وخاصة في ميدان الفلاحة ، التي تبين استيلاء الحسن على كل قطاعات اقتصاد المغرب .
لكن للأسف الشديد، ان صياغة الكتاب جد مكثفة ومبهمة مما يجعله صعب القراءة، كما أن تصميمه غير مهيكل بما فيه الكفاية، مما يفسر جزئيا -جزئيا فقط ، لأن هناك أيضا مؤامرة الصمت ضد هذا الكتاب – الصدى القليل الذي حظي به بالنظر لفضيحة يونيو الأخير .
وعلى صعيد آخر، يمكننا التساؤل حول الأسباب التي أدت بمومن الديوري أن يطلب تقديما لكتابه من أحمد الرامي وهو المعروف بتعصّبه الديني الإسلامي .

ceux des militants démocratiques qui entendent donner à la revendication démocratique son seul contenu conséquent et cohérent : tout le pouvoir au peuple et à ses seuls représentants élus. C'est pourquoi Noubir Amaoui,secrétaire général de la Confédération Démocratique du Travail, a été maintenu toute la journée du 24 Mars et du 26 Mars dans les locaux de la police judiciaire et se voit poursuivi en justice. Il est appelé à comparaitre le 8 Avril devant le Tribunal de Première Instance de Rabat pour "Diffamation envers le gouvernement". C'est pourquoi les militants progressistes se voient condamnés à des peines allant jusqu'à dix ans de prison, allant y rejoindre les centaines de prisonnniers politiques, alors même que le pouvoir tyrannique légalise les milices fascistes prétendument islamistes de leur homme de main Benkirane, la Jamaât Islamiya.

Nous appelons toutes les forces démocratiques marocaines à rejeter cette comédie cynique du bourreau de Tazmamart, à boycotter le plébiscite "constitutionnel" par lequel ce bourreau voudrait faire peau neuve et faire oublier ses crimes. Un tel boycott se situera dans la droite ligne du boycott de décembre 1962, mais dans une situation politique où il est devenu possible d'isoler le tyran tant au plan national qu'au plan international, ouvrant ainsi la voie à une véritable percée démocratique au Maroc, laquelle implique le départ de Hassan II.

La revue marocaine Il Al Amam compte sur tous les militants démocratiques et progressistes marocains de l'émigration en Europe pour la soutenir dans son action et pour, d'ici,la faire parvenir au pays. Elle compte aussi sur l'opinion démocratique d'Europe Occidentale pour l'appuyer dans cette action. Elle remercie d'ores et déjà les personnalités qui ont bien voulu se constituer en Comité de Soutien de la revue.

Que triomphe la démocratie au Maroc, que ce pays de lumière voit enfin la lumière.

Revue Il Al Amam
Le 25 Mars 1992

COMMUNIQUE

de l'organisation marocaine ILA AL AMAM

Ce 3 Mars Hassan II a lancé son opération pour redorer le blason de son pouvoir affaibli par les luttes populaires croissantes de ces dernières années et entaché des crimes contre les droits de l'homme qui sont maintenant connus de l'humanité toute entière.

Dans un discours typiquement makhzenien et entaché de mépris pour le peuple auquel il prétend administrer la démocratie par petites doses,il annonce une révision de la constitution qui "s'efforcera d'établir un meilleur équilibre entre les deux pouvoirs,législatif et exécutif"

Il annonce d'ores et déjà un référendum pour faire approuver cette révision par le peuple,référendum dont chacun sait au Maroc qu'il sera la répétition des plébiscites qu'organise de temps à autre Hassan II pour prétendre ainsi avoir avec lui l'unanimité nationale,une prétendue unanimité imposée par la terreur et le quadrillage policier.

Notre organisation marocaine ILA AL AMAM dénonce cette opération qui n'a pour but que de consolider le régime de terreur de Hassan II et de diviser les forces démocratiques qui ont renforcé leur union dans la lutte pour une véritable démocratie et pour l'Etat de Droit.

La démocratie signifie que TOUT le pouvoir émane du peuple. Dans sa conception occidentale, elle se concrétise, soit directement par l'élection libre d'un Parlement disposant souverainement du pouvoir législatif et par l'élection également libre du chef du pouvoir exécutif, soit, dans les monarchies démocratiques d'Europe, par le choix par le seul Parlement élu par le peuple du gouvernement responsable devant lui et uniquement devant lui.

Une prétendue "séparation des pouvoirs" dans laquelle le législatif émane du peuple et l'exécutif émane d'un souverain de droit divin est une caricature de démocratie, à plus forte raison lorsqu'on sait que l'appareil makhzenien de terreur et de racket reste intact, ce qui permettra à ce "pouvoir exécutif", c'est-à-dire au makhzen, d'imposer sa loi au Parlement.

Aujourd'hui où la revendication populaire d'une véritable démocratie est devenue une exigence, et où le pouvoir tyrannique et sanguinaire de Hassan II est démasqué sur la scène internationale,les forces démocratiques marocaines se doivent de ne pas se laisser tromper par cette nouvelle manoeuvre de HassanII. Elles doivent la refuser et décider **le boycott du référendum constitutionnel annoncé par Hassan II.**

Il faut isoler davantage encore le tyran sur la scène nationale et internationale,seul moyen de conquérir une véritable démocratie et d'en finir avec le régime de terreur de Hassan II.Le rapport des forces est en faveur du peuple et de la démocratie à la condition que les forces démocratiques ne se laissent pas séduire par cette manoeuvre et reste fermes sur la seule position d'exigence démocratique:

TOUT LE POUVOIR AU PEUPLE !

Que les forces démocratiques s'unissent et se mobilisent :

- **pour le boycott du référendum constitutionnel makhzenien.**
- **pour conquerir le pouvoir du peuple.**

l'organisation marocaine ILA AL AMAM

Le 13 Mars 1992

Imprimée par Reprographie 2, Richard-Lenoir 93100 Montreuil - France

الأمام إلى الأمام إلى الأما

Il Al Amam

N° 1
Avril 1992

revue politique et de réflexions

Prix 15 FF

LA CONNIVENCE DE LA FRATERNITE

Vu de l'Europe des Douze, qui compte six monarchies constitutionnelles et démocratiques, le Royaume du Maroc ne laisse personne indifférent:

Sous la lumière franche du soleil, qui donc n'est pas séduit par la beauté d'une nature, la grandeur d'une culture nourrie de traditions aussi anciennes que raffinées? Nul ne peut oublier par ailleurs la farouche détermination d'un peuple âpre à défendre sa liberté dans les montagnes du Rif avant de gagner enfin son indépendance dans les villes au passé prestigieux.

Mais cette fascination que suscite le Royaume chérifien chez beaucoup d'Européens ne doit cependant pas céder à l'aveuglement complice sur ce qui se passe à l'ombre d'un règne trentenaire.

Si la pénible réalité quotidienne partagée par la grande majorité des Marocains demeure encore et parfois ignorée de certains, c'est parce qu'elle est délibérément passée sous silence du fait des relations de connivence qu'entretiennent ceux qui politiquement et/ou économiquement ont tout intérêt à préserver l'ignorance et à maintenir la cécité. La méthode est connue, trop connue: on l'a déjà vue en Iran sous le règne "moderniste" du Chah, comme en Egypte à l'époque où Sadate, célébré par l'Occident, signait une paix piégée pour mieux occulter la misère de son peuple et le drame de ses frères en Palestine occupée.

C'est pourquoi Il Al Amam doit exister.

Dans son combat pour la justice et la liberté, la priorité revient à ceux qui du fond des geôles où les ont précipités des régimes sans foi ni loi, gardent intact leur espoir en l'homme et en l'avenir. Leur parole vigoureuse, contagieuse, perce -on le sait- les murs les plus épais, comme leur flamme intérieure soumet les systèmes les plus arriérés.

Cette parole à privilégier, c'est aussi celle des exclus -hommes, femmes et enfants- laissés-pour-compte sur les deux rives de la Méditerranée. Interdits d'existence et donc d'actualité, il s'agit de les écouter pour mieux les faire entendre.

Chemin faisant, il conviendra de dépiéger les multiples leurres des discours officiels afin d'éclairer les impasses sous jacentes aux tactiques politiciennes, ici comme là.

Autrement dit, à la connivence de l'ignorance et des intérêts, nous voulons opposer celle de la fraternité et la clarté. Car loin d'être le domaine réservé de la liberté et de la démocratie, l'Europe se doit d'aider celles et ceux qui ailleurs y aspirent. Du moins est-ce ainsi qu'à la lumière de la Déclaration universelle des droits de l'homme et de la Charte de Nations Unies, beaucoup d'Européens l'ont toujours vécu et compris.

Marie-Christine AULAS
ancienne Députée au Parlement Européen

EDITORIAL

La parution de la revue marocaine Il Al Amam dans cette nouvelle série répond à l'exigence d'une situation politique au Maroc particulièrement importante. Au moment précis où la lutte pour la démocratie et l'Etat de Droit au Maroc connaît une nouvelle ampleur et une exigence accrue, alors que les luttes ouvrières se développent et s'organisent davantage, la tyrannie makhzénienne qui pèse sur le Maroc se lance dans une grande opération médiatique pour redorer sa face ensanglantée par tant de crimes contre le peuple marocain et contre les droits de l'homme.

Hassan II qui s'auto-proclame désigné par le destin pour guider le Maroc et servir de "Père" de la nation (sic!), essaie d'entraîner les partis politiques démocratiques marocains dans l'acceptation d'une prétendue "réforme constitutionnelle" qui constituerait tout au plus à octroyer au Parlement un peu plus de droit à la parole,tout en continuant de permettre au pouvoir exécutif émanant du seul monarque de droit divin d'en faire à sa guise -sa guise à lui, Hassan II-, et à la terreur policière et à ses juges de continuer comme devant.

Dans le même temps,sa police et son éditorialiste-bouffon Ahmed Alaoui prétendent museler

suite page 34

Revue Il Al Amam
Directeur de publication
Marie-Christine AULAS
Rédacteur en Chef
Abraham SERFATY

COMITE DE SOUTIEN
Daniel Bensaid, Jacky Bernard, Martial Bourguin, Roland Carraz, René Dumont, Michèle Faÿ, Pierre Galand, Mohamed Harbi, Jean-Pierre Kahane

ABONNEMENT
6 numéros
normal 100 ff
soutien 200 ff

Revue Il Al Amam : 18, rue Louise-Michel 93170 Bagnolet FRANCE
Compte postal CCP n° 13.025 17 K PARIS